كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير – الدراسات الدولية

السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي

Turkey's foreign policy between the Arab World and the European Union

إعداد

هبة عادل يعقوب ادكيدك

إشراف

د. رائد بدر

السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي

Turkey's foreign policy between The Arab World and the European Union

هبة عادل يعقوب ادكيدك

لجنة الإشراف والمناقشة

د. رائد بدر (رئيساً)

د. روجر هيكوك (عضواً)

د. هلغا باومغرتن (عضواً)

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين"

أيار- 2011

إهداء

إليك أمي... صرح من العطاء والتضحيات...

إلى روح أبي التي رافقتني في كل كبير وصغير بعد ما رحل الجسد وبقيت...

إلى قرة عيني ورفيق دربي... أشرف

إليكم حبيبتا عيني... جنى و زينب

إلى كل من قدرت واحترمت... إلى كل من علمني حرفاً... فكنت له شاكرة...

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

خالص الحمد والشكر لك ربي... يا من أعطيتني العزيمة والقوة لإكمال عمل بدأت به و خفت أن انهيه...

و خالص الشكر لك أستاذي دكتور رائد بدر على صبرك الجميل على تقصيري... و اهتمامك ومتابعتك الحثيثة لكل ما كنت أقوم به...

و الشكر موصول للدكتورة هلغا باومغرتن و الدكتور روجر هكوك على ملاحظاتهما المهمة التي ساهمت في إثراء البحث...

الفهرس

إهداء.....أ

شكر وتقدير.....ب

الفهرس.....ت

ملخص باللغة العربية.....ح

ملخص باللغة الانجليزية.....د

المقدمة.....ز

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعالم العربي.....1

المبحث الأول: العلاقات العربية- التركية بين مدٍ وجزر.....3

أولاً: أتاتورك والعرب.....3

ثانياً: سنوات التوتر.....5

ثالثاً: صحوة المصالح.....6

رابعاً: حرب الخليج1991... حدث مفصلي.....9

المبحث الثاني: إعادة توظيف السياسة الخارجية التركية.....11

أولاً: تجربة الإسلاميين في الحكم.....11

ثانياً: حزب العدالة والتنمية...تكوين ومنطلقات 14

ثالثاً: العدالة والتنمية...والعالم العربي.....19

رابعاً: الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2008|2009.....23

المبحث الثالث: تركيا والجوار العربي.....28

أولاً: العلاقات التركية- السورية.....28

ثانياً: تركيا و العراق.....34

ثالثاُ: دوافع التحرك التركي تجاه العالم العربي.....40

الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية والاتحاد الأوروبي.....45

المبحث الأول: تطور علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي.....47

أولاً: لمحة تاريخية حول العلاقات التركية- الأوروبية.....48

ثانياً: العدالة والتنمية.. جهد كبير تجاه الاتحاد الأوروبي.....52

ثالثاً: المسألة الكردية.....58

رابعاً: الجاليات التركية في أوروبا... مالها وما عليها.....62

المبحث الثاني: دوافع الرفض الأوروبي لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.....67

أولاً: العامل الحضاري " الإسلاموفوبيا".....68

ثانياً: قبرص... القضية العالقة.....72

ثالثاً: العلاقات التركية- الأرمنية، عقبة أخرى في وجه العضوية التركية.....75

رابعاً: هل يحتاج الاتحاد الأوروبي لتركيا.....79

المبحث الثالث: تأثير علاقات تركيا الخارجية على عضويتها في الاتحاد الأوروبي.....83

أولاً: العلاقات التركية-الأمريكية، دوافع ونتائج.....83

ثانياً: علاقة تركيا مع إسرائيل.....87

ثالثاً: دوافع تركيا في توجهها نحو الاتحاد الأوروبي.....93

الفصل الثالث: تركيا إلى أين... بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي؟.....96

المبحث الأول: حقيقة التوجه التركي نحو العالم العربي والاتحاد الأوروبي.....97

أولاً: البوصلة التركية، شرقاً أم غرباً.....97

ثانياً: تركيا وثورات الربيع العربي.....102

ثالثاً: تركيا وأوروبا المتغيرة.....110

المبحث الثاني: الخيارات التركية في ضوء العلاقات الخارجية والأهمية الجيوسياسية.....120

أولاً: التمسك بالخيار الأوروبي.....121

ثانياً: التوجه نحو العالم العربي.....123

ثالثاً: التحول إلى قوة إقليمية كبرى 127

المبحث الثالث: تركيا إلى أين؟.....129

الخاتمة.....131

قائمة المصادر والمراجع.....134

ملخص :

تتناول هذه الرسالة المقدمة استكمالاً لدرجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي والاتحاد الأوروبي. ذلك، عن طريق المقارنة بين السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي والاتحاد الأوروبي، وما يقف وراء تلك السياسة من دوافع، وما يعترض طريقها من صعوبات ومشاكل، وما تسعى للوصول إليه من نتائج. تبحث الدراسة بشكل معمق في مدى تأثير علاقة تركيا مع العالم العربي، على خط سير العلاقات التركية– الأوروبية خاصة فيما يتعلق برغبة تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي. وتركز الدراسة على السياسة الخارجية التركية في الفترة التي تلت فوز حزب العدالة والتنمية. وذلك بسبب النهج " التقاربي" الذي سار عليه الحزب في علاقته مع العالم العربي.

يبحث الفصل الأول من الدراسة السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي، حيث يعطي لمحة تاريخية حول العلاقات التركية– العربية بعد تأسيس الجمهورية التركية، والتي تميزت بمد وجزر. ثم يتناول الفصل فترة إعادة توظيف السياسة الخارجية التركية، والتي بدأت مع فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات عام 2002، حيث يناقش تجربة الإسلاميين في الحكم في تركيا، وتكوين وفكر حزب العدالة والتنمية، والسياسة الخارجية الجديدة التي قرر الحزب انتهاجها تجاه العالم العربي، متخذاً العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008، مثالاً على التحول في السياسة الخارجية التركية.

أما الفصل الثاني فيتناول السياسة الخارجية التركية والاتحاد الأوروبي. بداية يتحدث الفصل عن تطور العلاقات التركية– الأوروبية، وتطور الرغبة التركية في الانضمام للاتحاد

الأوروبي. ويبحث الفصل في الجهود التي بذلها حزب العدالة والتنمية لنيل عضوية تركيا في الاتحاد. ويتحدث عن مدى تأثير المسألة الكردية داخل تركيا على انضمام تركيا للاتحاد، والدور الذي يمكن أن تقوم به الجاليات التركية داخل أوروبا من أجل دعم العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي. ويتطرق الفصل إلى دوافع الرفض الأوروبي لعضوية تركيا، وإلى أهمية تركيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي. متناولاً القضية القبرصية، والعلاقات التركية- الأرمنية ومدى تأثير هاتين القضيتين على العلاقات التركية- الأوروبية. كما يبحث الفصل في العلاقات التركية- الأمريكية، والعلاقات التركية-الإسرائيلية، ومدى تأثير وأهمية هاتين العلاقتين في عضوية تركيا. وينتهي الفصل بالحديث عن الدوافع التركية في طلب عضوية الاتحاد الأوروبي.

أما الفصل الثالث والأخير، الذي جاء تحت عنوان: "تركيا إلى أين ...بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي"، فيناقش حقيقة التوجه التركي نحو العالم العربي والاتحاد الأوروبي، و يقارن توجهات السياسة الخارجية التركية شرقاً وغرباً. كما يبحث الفصل في علاقة تركيا مع العالم العربي بعد ثورات الربيع العربي، وعلاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي في ظل التغييرات التي حدثت على أوروبا. كما يبحث الفصل في الخيارات التركية المستقبلية في ضوء علاقاتها الخارجية وأهمية تركيا الجيوسياسية. ويعرض الجزء الثاني من الفصل ثلاث خيارات مستقبلية مطروحة أمام تركيا، وهي التمسك بالخيار الأوروبي، التوجه نحو العالم العربي، أو التحول إلى قوة إقليمية كبرى.

Abstract:

This thesis was submitted in partial fulfillment of the requirements for master's degree in the field of International Studies from The Factually of Graduate Studies in Birzeit University. It deals with the subject of Turkey's foreign policy towards The Arab World and The EU. Therefore, By comparing Turkey's foreign policy towards both sides, and analyzing what stands behind the motive of that policy, and what stood in its path of difficulties and problems, declaring the results which Turkey wants to achieve. The study examines in depth the impact of turkey's relationship with the Arab World, on the itinerary of Turkey's desire to join the EU. The study focuses on Turkey's foreign policy in the period that followed the victory of the ruling Justice and Development Party (AKP). Due to the " Zero problems" approach which was followed by the party in the relationship with the Arab World.

Chapter one of the study looks in Turkey's foreign policy towards the Arab World. It gives a historical overview on Turkey-Arab's relations after the founding of the Turkish republic, which were unstable. Then the chapter discusses the re-employment of Turkey's foreign policy, which began with the victory of the (AKP) in the elections in 2002. Analyzing

the experience of the Islamists in power in Turkey, and the composition, the thought of the ruling Justice and Development , and the new foreign policy that the party decided to pursue towards the Arab World, taking on Israel's aggression on Gaza strip in 2008\2009 an example of the shift in Turkey's policy.

The second chapter deals with Turkey's foreign policy towards the EU. Beginning of the chapter speaks about the development of the Turkey's relations with Europe, and the evolution of the Turkey's desire to join the EU. The chapter examines the efforts made by (AKP) for turkey's membership in the union. And talks about the impact of the Kurdish question on the turkey's EU accession, and the role that Turkish communities in Europe can play to support turkey's membership. The chapter deals with the motives of the European rejection of turkey's membership, and the importance of Turkey for the EU. Also, it discusses the Cyprus issue, and the Turkish- Arminian relations and the impact of these issues on Turkey's EU membership. The chapter ends by talking about Turkey's motives to join the EU.

The third and final chapter, which comes under the title:" Turkey is where... between the Arab World and the EU?", discuss Turkish

orientation towards the Arab World and the EU, in a comparison way. Also, it examines the impact of the revolutions of the Arab Spring on turkey's relationship with the Arab World, and the relationship of Turkey with the European Union in light of the changes that have occurred over Europe. The second part of the chapter introduces three choices in front of the future of turkey, in regard to its foreign relations and its geopolitical important, which are: adhere to the European option, trend towards the Arab World ", or switch to a major rational power.

المقدمة

يتناول هذا البحث المقدم استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي والاتحاد الأوروبي. سيسعى البحث إلى تتبع العلاقة التي جمعت تركيا مع العالم العربي وما حدث من تغييرات وتقلبات في تلك العلاقة، خاصة بعد الفوز الذي حققه حزب العدالة والتنمية بالانتخابات التركية التي أجريت عام 2002، حيث أعلن عن سياسة خارجية تركية جديدة نشطة في المنطقة العربية. كذلك فإن البحث يهدف إلى دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي التي تستند إلى تاريخ من علاقات التعاون التركية- الغربية. إن حدود البحث ستكون العلاقات التركية- العربية، والعلاقات التركية- الأوروبية، وما يدخل ضمن هذين الإطارين من تفاعلات وقضايا.

لقد تم اختيار السياسة الخارجية التركية لتكون موضوعاً للبحث لأهميتها وكثرة التساؤلات التي باتت تطرح حولها في الآونة الأخيرة. فقد انتهجت تركيا تحت حكم العدالة والتنمية سياسة خارجية "تقاربية" مع العالم العربي اشتهرت بسياسة " تصفير المشكلات" . وفي الوقت ذاته فإن تركيا لازالت تسعى وراء العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، على الرغم من المماطلة الأوروبية بفتح الطريق أمام تركيا.

اختارت تركيا الغرب منذ اللحظات الأولى لإنشائها عام 1923 على يد أتاتورك. واختارت في الوقت ذاته القطيعة مع العالم العربي. تكرس التوجه التركي نحو الغرب مع بداية الحرب الباردة وانحياز تركيا بشكل كامل نحو المعسكر الغربي. فقد اهتم الغرب بتركيا لأهميتها الجيوسياسية. وبدأت تركيا تنخرط في المؤسسات الأوروبية المختلفة. في مقابل ذلك، اتسمت

علاقات تركيا مع العالم العربي بشيء من البرود والقطيعة، و نظر كلا الطرفان بعين الريبة والشك لبعضهما البعض. فاتهم الأتراك العرب بالخيانة، واتهم العرب الأتراك بماضٍ استعماري خلف وراءه حالة من التخلف. لم يختلف الوضع بعد نهاية الحرب الباردة، فقد أخذت تركيا تزيد من توجهها نحو أوروبا التي خرجت للعالم كقوة موحدة سياسياً واقتصادياً تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، فتقدمت بدورها بطلب عضوية للاتحاد. فتركيا رأت أنها تستحق العضوية في الاتحاد الأوروبي لأنها موجودة أصلاً في مؤسساته الاقتصادية والسياسية المختلفة. لكن مسيرة تركيا نحو عضوية الاتحاد الأوروبي بدأت ولا تعرف نهايتها حتى الآن.

إن المتغير في علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي هو السياسة الخارجية التركية الجديدة التي بدأت تنتهجها تركيا تجاه العالم العربي. فقد وجد أحمد داوود أوغلو ، المعروف بمهندس السياسة الخارجية التركية، أن بعد تركيا عن محيطها العربي قد أضر بمصالحها أكثر من خدمتها. ورأى أنه لابد لتركيا إن أرادت أن تصبح دولة "مركزية" أن تحسن من علاقاتها مع محيطها. وفعلاً بدأت تركيا تنتهج سياسة خارجية نشطة تجاه دول العالم العربي، وقد رحبت الدول العربية بالحضور التركي. الذي نظر إليه بشكل إيجابي خاصة بعد موقف تركيا الداعم للقضية الفلسطينية، والذي تجسد في الموقف التركي من حصار قطاع غزة، والعدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام 2008. فقد استثارت مواقف تركيا المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني عواطف الشعوب العربية.

إن البحث يسعى للوقوف على حقيقة التوجه التركي نحو العالم العربي، وتحليل قرار تركيا بالرجوع إلى عمقها العربي والإسلامي بعد فوز حزب العدالة والتنمية. فهذا التوجه نحو العالم العربي، يقابله من الجهة الأخرى مسيرة تركية متعثرة نحو الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن

الهدف من البحث هو الوقوف على حقيقة توجه السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي والاتحاد الأوروبي، وما ورائها من أسباب ودوافع. وتتبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوع السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها نحو العالم العربي بالتوازي مع مناقشة علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي. في حين أن معظم الدراسات تبحث الموضوعين كلاً على حدى.

سيتم تحليل السياسة الخارجية التركية من رؤية واقعية. تركز النظرية الواقعية في نظرتها للشؤون الدولية على أن الصراع بين الدول من أجل النفوذ قائم على أساس مصالح تلك الدول. فكل دولة تسعى لتحقيق ما تريده من المصالح عن طريق التنافسية مع دول أخرى (Walt, 1998).[1]

وقد أشار هانس مورغينتو وهو أحد أقطاب النظرية الواقعية في العلاقات الدولية[2] إلى ستة مبادئ أساسية تحكم عالم السياسة. فبالنسبة له تعتبر الواقعية في عالم السياسة محكومة بقوانين موضوعية ذات جذور متأصلة في الطبيعة الإنسانية. ويشير الكاتب إلى أن الطبيعة الإنسانية ثابتة في جوهرها عبر الزمن مما يجعل القوانين التي تحكم الحياة السياسية ثابتة أيضاً (Morgenthau, 1998).

ويؤكد الكاتب على أن الحكم على السياسة الخارجية لأي دولة مرتبط بالأفعال السياسة الناتجة عن تلك السياسة وبالأثار المترتبة على تلك الأفعال. فمن خلال الأعمال وأثارها يمكن التعرف على أهداف صناع القرار السياسي في الدولة.

---

[1] Walt, Stephen. " International Relations: One World, Many theories", *Foreign Affairs* (Spring 1998): pp. 29-46.

[2] Morgenthau, Hans. Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace. Fifth edition revised, (new York: Alfred A.Knoph, 1998,pp. 4-15).

يمكن الرجوع لهذين المرجعين لمزيد من التفاصيل.

وترى الواقعية أن مصلحة الدولة يمكن التعبير عنها عبر مفهوم القوة. ولذلك فإن أي تصرف أو قرار ينتج عن رجل السياسة يهدف إلى تحقيق المصلحة القومية لبلاده وذلك عن طريق استخدام القوة الخاصة بدولته.

ولذلك تعتبر الدوافع أو النوايا لدى صانع السياسة ليست بالكافية لتحقيق مكاسب ونجاحات في سياسته الخارجية. ويتم تقييم سياسته الخارجية بناءً على نتائج تلك السياسة وليس على أهدافه الإنسانية من وراءها. ورجل السياسة لا يتصرف بناءً على فلسفته أو أيديولوجيته الخاصة في الحياة، وإنما يتصرف حسب المصلحة القومية لبلاده وإن تعارضت مع آماله وأحلامه.

ولذلك فإن المصالح المادية هي التي تتحكم بأفعال الدول وتصرفاتها وليس الأفكار المثالية.

ووجهة نظر المدرسة الواقعية ترفض تعميم أخلاق أمة أو دولة معينة على النظام الدولي واعتبارها المرجعية الأخلاقية للدول جميعها. وبالرغم من أن الواقعية تهتم بالأبعاد الأخلاقية للأفعال السياسية إلا أنها وبناءً على وعيها بالتوتر الذي ينشب بين المتطلبات الأخلاقية والفعل السياسي، ترى أن أخلاق الدولة هي تلك التي تتوافق مع مصلحتها الوطنية.

انطلاقاً مما سبق، فإن المصالح هي التي تحكم توجهات السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي أو الاتحاد الأوروبي.

وبناءً على ذلك فإن إشكالية هذا البحث تكمن في المقارنة بين السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي والاتحاد الأوروبي، وما يقف وراء تلك السياسة من دوافع، وما يعترض طريقها، وما تسعى للوصول إليه من نتائج. ويسعى البحث إلى دراسة أثر توجه السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي والاتحاد الأوروبي على مستقبل الدولة التركية. وهذا يجعل السؤال الرئيسي الذي يحاول البحث الإجابة عنه هو :" ما هي السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي والاتحاد الأوروبي؟"، و يتفرع عن هذا السؤال أسئلة أخرى وهي:

- ما هو التغيير الذي حصل في السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي؟
- ما هي الدوافع الكامنة وراء هذا التغيير؟ ماذا تريد تركيا من العالم العربي؟
- ما هو أثر انتهاج تركيا لسياسة خارجية " تقاربية" مع العالم العربي، على مسيرة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي؟
- هل العلاقات التركية– العربية يمكن أن تكون بديلاً عن العلاقات التركية– الأوروبية؟ هل ستتجه تركيا شرقاً و تضع الغرب خلف ظهرها؟
- ما مدى تأثير التغييرات التي تحصل داخل العالم العربي، والاتحاد الأوروبي على الخيارات التركية المستقبلية؟

أما المنهج العلمي الذي سيسير عليه البحث فهو منهج مركب، يجمع بين المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والمنهج المقارن. فسيتم استخدام المنهج التاريخي عند التطرق لعلاقات تركيا مع العالم العربي والاتحاد الأوروبي والتطورات والتغييرات التي جرت على خط سير تلك العلاقات. وسيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عند تحليل اتجاهات السياسة الخارجية التركية، ودوافعها وما يقف وراءها، وما يؤثر فيها من متغيرات. وفي النهاية، سيتم

استخدام المنهج المقارن، لمقارنة السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي، انطلاقاً من مصالح تركيا، ومدى تأثير تلك السياسة على مستقبل الدولة التركية.

سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، إضافة إلى المقدمة والخاتمة. سيتناول الفصل الأول السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي، حيث سيتم إعطاء نبذة بسيطة عن العلاقات التركية– العربية بعد إنشاء الجمهورية التركية الحديثة وتفكك الدولة العثمانية. وسيتم الحديث عن حزب العدالة والتنمية، والتغيير الذي أحدثه في السياسة الخارجية التركية عن طريق تحليل دوافع وأسباب تلك السياسة وأثرها على العالم العربي وعلى تركيا. أم الفصل الثاني، فسيتحدث عن السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي، ابتداءً من تتبع علاقة تركيا مع العالم الغربي إلى موقفها الحالي من عضوية الاتحاد الأوروبي، متناولاً دوافع ومعيقات العضوية التركية. أما الفصل الثالث، فسيكون عبارة عن تحليل لمستقبل العلاقات التركية – العربية من جهة والتركية – الأوروبية من جهة أخرى، و دراسة أثر كلا العلاقتين على خيارات تركيا المستقبلية.

من أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة هي أن ملف السياسة الخارجية التركية ملف تطرأ عليه تطورات متواكبة ومتسارعة بشكل مستمر. طبعاً السياسة الخارجية لأي دولة تخضع لتغييرات وتطورات يومية، لكن تركيا حالة خاصة، فالتغيرات التي تحصل في سياستها الخارجية، تمس بصورة كبيرة تحديد هويتها، هل هي شرقية أم غربية؟ أما بالنسبة للمصادر والمراجع فهي متوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، فتركيا أصبحت موضوعاً يتناوله كل من استطاع أن يحمل قلماً ويكتب. وهذا جعل مهمة الإلمام بوجهات نظر مختلفة والعمل على التوفيق بينها أمراً صعباً. فلكل كاتب وجهة نظر تتعارض أحياناً بشكل كامل مع وجهة نظر كاتب أخر، أثناء تحليل خطاب أو موقف معين.

هناك عدد لا يستهان به من الكتب والمقالات باللغتين العربية والإنجليزية التي تطرقت للسياسة الخارجية التركية وتتبعت خطاها تجاه العالم العربي والاتحاد الأوروبي. ومن هذه الكتب، كتابين صادرين عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الأول هو "**تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام**"، الذي صدر عام 2007 للكاتب لقمان النعيمي. والكتاب الثاني هو "**الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**"، الذي صدر عام 2009 للكاتب غراهام فولر. وغيرها من الكتب المفيدة الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية والتي تمتاز بدقة المعلومات وغزارتها. كما أن كتاب " **العمق الاستراتيجي**" لمهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو يعد مرجعاً مهماً يؤطر للسياسة الخارجية التركية. هذا بالإضافة لعدد كبير من المقالات والدراسات المنشورة في الدوريات العربية. أما بالنسبة للمراجع باللغة الإنجليزية، فسيتم الاعتماد على المقالات والدراسات المنشورة على الإنترنت. وذلك نظراً لافتقار المكتبات الفلسطينية لمثل هذه المراجع.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعالم العربي

ارتبط العالم العربي[1] سياسياً، واقتصاديا وإداريا، واجتماعياً، ودينياً مع الجمهورية التركية الحديثة التي أسسها كمال أتاتورك، في ظل الدولة العثمانية لما يقارب الأربعة قرون (1516-1918). وبعد انهيار الدولة العثمانية تفكك العالم العربي ليتحول إلى مجموعة من الدول التي خضعت للقوى الاستعمارية الأوروبية. انحسرت رقعة الدولة العثمانية التي كانت قد توسعت في قارات العالم القديم الثلاث آسيا، وأوروبا، وإفريقيا، لتصبح محصورة في حدود الجمهورية التركية الجديدة التي أعلن ميلادها على يد أتاتورك رسمياً بعد توقيع معاهدة لوزان 23/ تموز /1923 مع القوى الأوروبية التي كانت تحتل تركيا. وبعد ذلك وتحديداً في 3/ أذار/ 1924 تم إعلان انتهاء الخلافة العثمانية رسمياً و عزل خليفة المسلمين وطرده خارجاً. وبذلك أصبحت دولة أتاتورك هي الوريث الرسمي لدولة الخلافة العثمانية، وبناء على ذلك فقد حملت تاريخ الدولة العثمانية بإنجازاته وعثراته. ولازالت تركيا حتى يومنا هذا تتنصل من هذا الميراث التاريخي حيناً، وتزهو بالعودة إليه حيناً أخر. أما العالم العربي فقد أصبحت الدولة العثمانية بالنسبة له جزءاً من الماضي، بل إن بعض العرب اعتبروا فترة الحكم العثماني فترة احتلال (Altunisik 2010,7).

بانهيار الإمبراطورية العثمانية وتفككها أصبحت العلاقات بين تركيا ودول العالم العربي تحكمها الظروف والمتغيرات الدولية المختلفة. فتارةً نرى العرب والأتراك متقاربين ومتحابين، وتارةً نراهم متخاصمين ومتعادين. لقد أصبحت لغة المصالح المتبادلة هي التي تحكم العلاقات الدولية. فليس هناك حليف دائم، ولا عدو دائم. ولكن هناك مصلحة متقلبة دائمة.

تتداخل العلاقات التركية العربية في تاريخها، ودوافعها، ومعيقاتها. فمع تأسيس الدولة التركية الحديثة، اعتبر أتاتورك مؤسس تلك الدولة العرب خائنين للدولة العثمانية، بل حتى أنه اعتبرهم سبباً

[1] لقد تم استخدام مصطلح " العالم العربي" في البحث، ليس من منطلق قومي أو ديني، وإنما للإشارة إلى مجموع الدول العربية التي هي أحد أطراف البحث.

رئيسياً من أسباب انهيارها. لذلك فقد قرر أن يدير ظهره للعرب، واختار القطيعة معهم على اعتبار أنهم نموذج للتخلف. واختار التوجه بدولته الوليدة نحو الغرب، الذي اعتبره نموذجاً يحتذى به في كافة النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية أيضاً.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت الدول العربية تنال استقلالها تباعاً. ومع بداية الحرب الباردة، ظهر الاختلاف في التوجهات التركية والعربية. فقد انحازت تركيا بشكل كامل نحو المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة. بينما ظهر الميل الواضح للدول العربية المحيطة بتركيا كسوريا ومصر، نحو المعسكر الشرقي الذي انضوى تحت قيادة الاتحاد السوفيتي. وبذلك اصبح العرب والأتراك على طرفي نقيض.

انتهت الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفيتي وتفكك. وكانت حرب الخليج الثانية عام 1991، هذه الحرب التي منحت تركيا دوراً جديداً على الساحة الدولية والإقليمية. لقد أثبتت هذه الحرب من جديد أهمية تركيا الجيوسياسية بالنسبة لحليفها الغربي، و منحت تركيا أبعاد دورٍ جديدٍ في المنطقة العربية.

لكن لم يظهر العالم العربي كمحور بارز في السياسة الخارجية التركية إلا بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية التركية عام 2002. فقد بدأت القضايا العربية تظهر بصورة واضحة في المواقف، والتصريحات التركية. وذلك بالتصريح العلني لأول مرة منذ انهيار الدولة العثمانية بأن العالم العربي هو من ضمن الأولويات التركية، بل إنه من المحاور التي تقع ضمن أولويات السياسة الخارجية التركية. ففي خطابه خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب، أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان أن:" الأتراك والعرب يجمعهم مستقبل واحد مشترك". (أخبار العالم 2011).

المبحث الأول: العلاقات العربية التركية بين مدٍ وجزر

يفرد معظم الباحثون الذين كتبوا في الشأن العربي– التركي مساحة في بحوثهم ودراساتهم، للحديث عن عوامل مؤسسة للعلاقات بين تركيا والعالم العربي.

يبرز العامل الجغرافي كعامل أساسي في وجوب التواصل بين العالم العربي وجارته التركية. وذلك لأن الجوار يستدعي التواصل والتعايش، كما انه قد يقود إلى التنازع والتنافر في بعض الأحيان. فتركيا تحتل موقعاً جغرافياً متميزاً، فهي وإن اختلفت الآراء حولها، جسر يربط آسيا بأوروبا، وحد يفصل بين العالم الإسلامي والغربي (الكيلاني 1996،19).

أما العامل الثاني فهو التاريخ. فقد تقاسمت كل من تركيا والعالم العربي أربعة قرون من التاريخ المشترك تحت راية الخلافة العثمانية. وعند الحديث عن التاريخ، فنحن نتحدث عن الإسلام كعامل حضاري جمع بين الأتراك والعرب. ونتحدث أيضاً عن ثقافة إسلامية واحدة نشأت بين الطرفين، لتكون عاملاً من عوامل التقارب بينهما (الكيلاني 1996، 20–22).

لكن عند دراسة خط سير العلاقات العربية التركية، نجد أن هذه العوامل احتلت موقعاً هامشياً في دوافع توجهات السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي. سواء في سعي تركيا نحو التقارب مع الدول العربية، أو رغبتها في البعد عن كل ما هو عربي. فقد احتكمت تركيا لمصالحها السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية في تعاملها مع العرب.

أولاً: أتاتورك والعرب[2]

في 29/ تشرين الأول/ 1923أعلنت الولادة الثانية للدولة التركية على يد مصطفى أتاتورك. عند تأسيسه للجمهورية التركية الحديثة تبنى أتاتورك الحضارة الأوروبية نهجاً رسمياً لدولته الوليدة. فقد نظر إلى أوروبا على أنها نموذج يحتذى به شكلاً ومضموناً لمن أراد أن يلحق بركب الحضارة (نور الدين1998،26).

في سعيه نحو أوروبا، فهم أتاتورك أنه لإقامة نظام علماني يجب عليه نزع الإسلام من المجتمع. لذلك قام بعدد من الإجراءات التي تهدف إلى استئصال الهوية الإسلامية من المجتمع التركي. فحظر لبس الحجاب على النساء وألزمهن لبس الفستان عام 1926. كذلك حظر لبس الطربوش على الرجال، وألزمهم بلبس القبعات الأوروبية. أما على صعيد الثقافة قام باستبدال الحرف العربي في كتابة اللغة التركية بالحرف اللاتيني، وأدت هذه الخطوة إلى قطيعة ثقافية بين العرب والأتراك (نور الدين 1998،26).

أما القرار الأهم فكان عام 1925، بإغلاق كافة الزوايا والتكايا وإلغاء الطرق الدينية في تركيا. فقد كانت وسيلة نشر الإسلام في منطقة الأناضول. كما أنه كان لها دور مهم في الدفاع عن الإسلام في أوقات الخطر، كما كانت تتبع لها مؤسساتها الخيرية والتربوية والتعليمية الخاصة (هلال 1999 ، 70–71). لقد أراد أتاتورك بهذه الخطوة قطع النبع الرئيسي الذي يغذي الإسلام في تركيا. كما أنه بهذه الخطوة أعاق تشكيل أي قوى من شأنها تهديد مشروعه العلماني الذي كان ينوي إقامته في تركيا. لقد عمل على استئصال الإسلام من المجتمع بتجفيف منابعه الأصلية. وبذلك استطاع عام 1928 إلغاء مادة الدستور التي تنص على أن :" الإسلام دين الدولة التركية" (هلال 1999،75).

2 للمزيد حول العلاقات العربية التركية انظر: العلاقات العربية التركية : تاريخها، واقعها ونظرة في مستقبلها. لعمر الحضرمي. صادر عن دار جرير.2010.

أراد أتاتورك القطيعة الكاملة مع العالم العربي. فاعتبر العرب مسؤولين عن انهيار الدولة العثمانية بإعلانهم الثورة العربية عام 1916. وسوق هذا الرأي بين الأتراك حتى يزيد من حقدهم على العرب، ويمهد للخطوات و القرارات التي اتخذها بشأن أوربة تركيا. فاعتبر العرب نموذجاً للتخلف ونظر إلى الغرب على أنه الحضارة والتقدم.

رفع أتاتورك في هذه المرحلة شعار :" سلام في الداخل، سلام في العالم". واختار العمل على تقوية المبادئ الإيديولوجية المؤسسة لدولته الجمهورية، القومية، الشعبية ، الانقلابية، العلمانية (هلال 1999،87).

يمكن الإشارة هنا إلى أنه في هذه المرحلة التاريخية خضعت معظم الدول العربية للاستعمار، فكانت ضعيفة. ولم يكن لتركيا من مصالح معها. فتوجهت نحو النموذج الغربي الأقوى، والأفضل.

ثانياً: سنوات التوتر

توفي كمال أتاتورك عام 1938. ليخلفه في الحكم عصمت اينونو الذي تولى مقاليد الحكم من 1938 إلى 1950. لم تختلف سياسات وتوجهات اينونو الخارجية والداخلية عن تلك التي اتبعها أتاتورك وإنما كانت امتداداً لها، ولأفكار حزب الشعب الجمهوري الحزب الوحيد في تركيا حتى انتخابات 1950 (رضوان ب 2006، 53).

مع نهاية الأربعينيات انتهت الحرب العالمية الثانية، وظهر المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي. وبدأت الحرب الباردة. وعندها ظهرت أهمية تركيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، الذي يمكن القول بأنه مثل حداً فاصلاً بين المعسكرين. انحازت تركيا بشكل كامل إلى جانب المعسكر الغربي، فالحرب الباردة منحت تركيا الفرصة التاريخية للاقتراب من الغرب.

استمرت تركيا في هذه المرحلة باللامبالاة في العالم العربي، فاعترفت بإسرائيل عام 1949، وكرست علاقاتها معها بافتتاح سفارة لها في تل أبيب عام 1950. في هذه المرحلة تبعت تركيا الخطوات الأمريكية، غير مبالية بالموقف العربي والإسلامي الذي لم يكن يتصور مجرد الوجود الإسرائيلي (نوفل 1993،120).

فاز الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس بانتخابات 1950. عمل مندريس على استيعاب التحركات الإسلامية التي بدأت تظهر في الشارع التركي. فمثلاً سمح ببث البرامج الدينية في الإذاعة، وسمح بترتيل القرآن الكريم على الهواء. كذلك سمح بالأذان باللغة العربية، وأعاد الدروس الدينية في المدارس لتصبح إجبارية إلا في حالة رفض الآباء لها (رضوان 2006 ، 73–74).

اعتبر البعض أن هذه الإجراءات كانت تهدف للتقرب من العالم العربي. لكن في الحقيقة، هذه الخطوات كانت عبارة عن سياسات داخلية تخص الشأن الداخلي التركي. وهدفت إلى إرضاء بعض الشرائح التي بدأت تنتقد التطرف العلماني ضد كل ما هو إسلامي . وفي بعض الأحيان ما كانت إلا وسائل للدعاية الانتخابية.

في مرحلة حكم مندريس، انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، سعياً وراء مصالحها المتجهة غرباً. كما أنها انضمت إلى حلف بغداد، الذي أنشئ عام 1955 لمواجهة المد القومي الذي بدأ يظهر في العالم العربي. و صوتت تركيا لصالح فرنسا ضد الثورة الجزائرية عند عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة عام 1958. وكانت قبل ذلك قد عارضت تأميم قناة السويس عام 1956. لكنها تبنت الموقف الأمريكي الذي رفض للعدوان الثلاثي على مصر في العام ذاته (الكيلاني 1996،25–26).

ثالثاً: صحوة المصالح

في 17 كانون الأول 1965، تم عرض الأزمة القبرصية التي نشأت بين تركيا واليونان، على إثر النزاعات الحاصلة في جزيرة قبرص بين القبارصة الأتراك واليونانيين، على الأمم المتحدة. لم يصوت سوى اربع دول لصالح تركيا، والباقي ومن ضمنهم الدول العربية صوتوا لصالح اليونان. حتى الولايات المتحدة وإسرائيل حليفتا تركيا وقفوا إلى جانب اليونان (رضوان ب 2006 ،135).

في هذه المرحلة أدركت تركيا بأن لها مصالح مع العرب، وأن حلفائها الغربيين يمكن أن يتخلوا عنها. وهذا من شأنه أن يضعفها بشكل كامل إن لم تسعى لتأمين بدائل استراتيجية خاصة بها.

لقد شجع تراجع التيار القومي العربي الوحدوي بعد الانفصال السوري عن الوحدة مع مصر 1961، وفشل جميع المشاريع الوحدوية العربية، تركيا على السير نحو توجه جديد نسبياً نحو العرب. فأعلن رئيس الحكومة سليمان ديميريل عام 1965:" إن من بين أهدافنا الرئيسية العمل على بناء صداقة حقيقية مع البلدان العربية"(رضوان2006، 136).

ظهر هذا التوجه في حرب 1967، حيث أظهرت تركيا مشاعرها الودية للعرب من خلال التنديد بالعدوان الإسرائيلي، وتأييد قرار الأمم المتحدة 242 الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة أثناء الحرب. لكنها في الوقت عينه لم تتخذ أي خطوات من شأنها إغضاب الطرف الإسرائيلي. وبذلك التزمت الحياد الحذر (رضوان 2006، 138-139).

بعد حرب أكتوبر عام 1973، شهدت العلاقات العربية التركية تحسناً ملحوظاً. ويعود السبب في ذلك إلى المصالح التركية التي بدأت تتجلى بصورة واضحة مع العالم العربي. فكان من نتائج استخدام العرب لسلاح النفط في تلك الحرب، أن ارتفعت أسعاره بصورة كبيرة بعد الحرب. وبدأت جميع التيارات التركية على اختلاف توجهاتها تعترف بالحاجة إلى النهل من النفط العربي. كذلك رغبت تركيا

أن تكون وجهة للأموال العربية الفائضة من عائدات النفط لتوظيفها في مشاريع اقتصادية، خاصة وأنها كانت تمر بأزمة مالية (رضوان 2006،148-150).

هذا التقارب مع العالم العربي نفع تركيا عام 1974 بعد تدخلها العسكري في قبرص، واحتلال جزئها الشمالي. دعمت بعض الدول العربية تركيا فيما قامت به، كما قامت كل من السعودية، وليبيا، والعراق بتقديم مساعدات للجانب التركي في قبرص (الكيلاني 1996، 28).

اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني عام 1975، وسمحت لها عام 1979 بفتح مكتب لتمثيلها في أنقرة. وبدأت بالوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية (رضوان ب 2006،199).

يرى الباحثون أن حقبة السبعينات كانت فرصة ذهبية لتحسين العلاقات العربية التركية، ولكن العرب لم يحسنوا استغلالها. لقد أبدت تركيا توجهاً نسبياً وتقارباً مع العالم العربي ومع محيطها الإسلامي، ولكن هذا التقارب كان نتيجة لمصالحها الاقتصادية في تلك المرحلة. كما أنه جاء نتيجة للعزلة النوعية التي تعرضت لها تركيا في الغرب بعد احتلالها للجزء الشمالي من قبرص. فقد حظرت الولايات المتحدة الأسلحة عن تركيا، كما أنها تعرضت لانتقادات واسعة جراء العملية العسكرية في قبرص. بمجمل القول، لم تكن تركيا للتخلي عن الغرب في تلك المرحلة، ولم يكن الغرب ليسمح لها بالتوجه نحو العالم العربي بشكل كامل.

لذا استمرت تركيا بعد الانقلاب العسكري الثالث عام 1980، في عهد الرئيس تورجت أوزال بانتهاج سياسة التوازن، على الأقل ظاهرياً، بين العالم العربي وإسرائيل. فمثلاً قامت بتخفيض مستوى تمثيلها الديبلوماسي في سفارتها في تل أبيب من قائم بالأعمال إلى سكرتير ثان، كرد على قرار إسرائيل ضم القدس الشرقية نهائياً واعتبار القدس عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل. في المقابل امتنعت

تركيا عن التصويت في الأمم المتحدة لصالح القرار الذي يعتبر ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان أمراً غير قانوني (نوفل 1993، 124).

التزمت تركيا الحياد في الحرب العراقية– الإيرانية 1980–1988. لقد كانت تركيا المستفيد الأول اقتصادياً من تلك الحرب. فقد اعتمدت كلتا الدولتين اقتصادياً بشكل كبير على الجارة التركية أثناء الحرب. وهذا ساعد على موازنة الأزمة الاقتصادية التركية المستمرة، فمثلاً استحوذ العراق على 12% من مجمل الصادرات التركية في أوج العلاقات الاقتصادية بين البلدين (فولر 2009 ، 60).

رابعاً: حرب الخليج 1991 ... حدثٌ مفصلي

بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي. وظهور النظام العالمي الجديد الذي اعتمد على أحادية القطبية. بدأت تركيا تشعر بأنها تفقد شيئاً من أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية. فقد زال الخطر الشيوعي، وبدأت الحدود الصلبة القديمة الفاصلة بين المعسكرين تتلاشى شيئاً فشيئاً.

في خضم هذه الترتيبات العالمية الجديدة، جاء احتلال صدام حسين للكويت بمثابة "عناية إلهية" حسب تعبير أوزال للدولة التركية (رضوان ب 2006 ، 250). فقد نتج عن هذا الاحتلال تحالف دولي ضد العراق، أدى إلى نشوب حرب الخليج.

منذ بداية الأزمة أبدى أوزال رغبة شديدة في الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة والتحالف الغربي ضد العراق. وقد بدى تأييده للحل العسكري واضحاً. فقد أغلق خطي أنابيب النفط العراقيين المارين بتركيا. واستجاب فورياً لقرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار على العراق. وقام بفتح الأجواء التركية للطائرات الأمريكية أثناء عملياتها العسكرية ضد العراق، وسمح لها باستخدام قاعدتي إنجرليك و باطمان. حتى أنه أراد إرسال قوات إلى الخليج ، لولا المعارضة الشديدة من قبل العسكريين (رضوان ب 2006 ، 249 – 251).

قلقت تركيا من القوة العسكرية العراقية التي نمت و تضخمت أثناء الحرب مع إيران، كما أنها قلقت من الدور الإقليمي المتزايد للعراق. فجاءت هذه الحرب الأمريكية لتريح تركيا من جار إقليمي منافس، كان لربما قد يتحول إلى عدو في المستقبل القريب أو البعيد.

وتكمن الأهمية الكبرى لهذه الحرب بالنسبة لتركيا، أنها أثبتت للولايات المتحدة أهمية تركيا الجيوسياسية حتى بعد انتهاء الحرب الباردة (فولر 2009 ، 61). فتركيا تريد أن تكون مفتاح الشرق الأوسط بالنسبة للغرب، وذلك عن طريق لعب دور إقليمي واسع في محيطها العربي والآسيوي.

حققت تركيا بعض المكاسب الاقتصادية من دخولها في هذه الحرب، خاصة في مجال المساعدات العسكرية الأمريكية. لكنها أيضاً خسرت ما قيمته 1.2 مليار دولار سنوياً نتيجة القطيعة الاقتصادية مع العراق. إضافة لما نتج عن هذه الحرب من تطورات بخصوص القضية الكردية (فولر2009، 61).

جاءت حرب الخليج 1991 لتظهر بوضوح حالة الضعف التي كانت تمر بها الدول العربية. فقد كان واضحاً قبل وأثناء الحرب عدم وجود موقف عربي موحد من أزمة احتلال صدام للكويت. لقد جردت هذه الحرب الدول العربية، وأظهرت مدى الضعف والتشرذم العربي. من جهة أخرى أظهرت هذه الحرب مدى القوة التي باتت تتمتع بها تركيا. لقد انهار الاتحاد السوفيتي الحليف التقليدي للعرب. في المقابل قويت شوكة حليفة تركيا الولايات المتحدة في العالم.

إضافة إلى أن هذه الحرب تزامنت مع بدء مفاوضات السلام العربية– الإسرائيلية، مما حرر تركيا من غصة إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني. جميع هذه العوامل تضافرت من أجل تقوية تركيا المنطلقة الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، في مقابلها العالم العربي الذي هو أخذٌ بالتقهقر للوراء.

المبحث الثاني: إعادة توظيف السياسة الخارجية التركية

بعد تذبذب كبير بين الشرق والغرب، بدأت بوصلة السياسة الخارجية التركية تتجه نحو العالم العربي. فها هي تركيا بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية لثلاث فترات عام 2002، وعام 2007، وعام 2011، تبدي قرباً من العالم العربي وأحداثه وقضاياه الساخنة.

ولد حزب العدالة والتنمية من رحم الأحزاب الإسلامية التركية التي سبقته. لكنه تميز عنها في كثير من النواحي، مما أعطاه فرصة الاستمرار في الحكم.

تميز الحزب بمواقف وتصريحات جريئة تجاه القضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية. فكان له مواقف جريئة من حصار غزة، والحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008. وما تبع ذلك من محاولات لفك الحصار كان أبرزها حادثة سفن الحرية.

اتخذت السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي المنحى الذي رسمه أحمد داوود أوغلو الذي يعتبر مهندس السياسة الخارجية التركية. فعملت تركيا على إنهاء مشاكلها مع دول الجوار الجغرافي العربي، وذلك سيراً على مبدأ سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمسالك. وانتقلت السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي من ديبلوماسية جامدة إلى ديبلوماسية نشطة تتواصل مع القضايا والأحداث.

أولاً: تجربة الإسلاميين في الحكم

تأسس حزب النظام الوطني عام 1970 على يد نجم الدين أربكان ليصبح أول حزب ذا طابع إسلامي في تركيا. هدف الحزب إلى وقف الانحدار الأخلاقي في المجتمع، مع ضرورة إيجاد توزيع عادل للمداخيل واطلاق يد الصناعة في تركيا. وتم حظر الحزب الذي لم يبصر النور إلا سنة واحدة عام 1971 بعد الانقلاب العسكري الثاني في تركيا (نور الدين 2008، 79).

عاد أربكان عام 1972 ليؤسس بعد الانقلاب العسكري الثاني حزبه الثاني، حزب السلامة الوطني. شارك الحزب في انتخابات 1973 وحصل على 49 مقعداً، مما جعل التحالف معه أمراً ضرورياً من أجل تشكيل الحكومة. وفعلاً تحالف مع حزب الشعب الجمهوري ودخل معه حكومة ائتلافية، كان فيها أربكان نائب رئيس الحكومة (نافع 2006، 25-26).

دفع ازدياد نشاط التيارات الإسلامية خلال سنوات الثمانينات، المؤسسة العسكرية للقيام بانقلابها الثالث عام 1980. وجاء الانقلاب بعد مهرجان القدس الحاشد الذي نظمه اربكان في 6 أيلول/1980، وهاجم خلاله النظام العلماني (هلال 1999 ، 156).

عاد اربكان بعدها إلى المشهد السياسي عن طريق تأسيس حزب الرفاه عام 1983. لكنه لم يتولى قيادته إلا عام 1987 بعد رفع الحظر عن نشاطه السياسي. رفع حزب الرفاه شعار إقامة "النظام العدل"، وذلك كناية عن " النظام الإسلامي" (هلال 1999، 156).

شارك حزب الرفاه في الانتخابات البرلمانية عام 1995، وحصل على 21% من أصوات الناخبين. لم يستطع اربكان بهذه النسبة أن يشكل الحكومة وحده، لكنه اصبح رئيساً للوزراء بعد تحالفه مع حزب الطريق الصحيح برئاسة تانسو تشيلر. ليصبح أول رئيس وزراء ذا خلفية إسلامية في الدولة التركية العلمانية (نور الدين 2008، 82).

رفع اربكان خلال حملته الانتخابية شعارات مثل إقامة "أمم متحدة إسلامية"، و"كومنولث إسلامي"، و"حلف عسكري إسلامي" على غرار الناتو. واعداً بأن تكون سوريا هي أول دولة يزورها، وبأنه سيقوم بمراجعة الاتفاقات العسكرية مع إسرائيل. وشدد على ضرورة إنهاء عمل القوات الأمريكية- البريطانية- الفرنسية في شمال العراق. لقد أراد أربكان بشكل عام تحسين العلاقات التركية مع الدول الإسلامية (هلال 1999، 165- 166). مظهراً نفوراً من الغرب، مستبعداً ضرورة انضمام تركيا

إلى الاتحاد الأوروبي. لقد أراد التوجه إلى الشرق، وتقوية تركيا عن طريق محيطها الإسلامي على حساب الهوى الغربي التركي.

على ارض الواقع كانت إيران هي وجهة اربكان الأولى خارجياً، وليس سوريا. (هلال 1999، 187). لقد التزم اربكان باستمرار علمانية تركيا ، دون تأسيس أي نواة "لأممية إسلامية". كما أنه تم إبرام عدد من الاتفاقات العسكرية مع إسرائيل أثناء فترة رئاسته للوزراء بدلاً من إلغاء الاتفاقات السابقة. أيضاً وافق أربكان على تمديد عمل القوات الأجنبية في شمال العراق (هلال 1999، 169-170).

على الرغم من هذه التنازلات التي قدمها اربكان من برنامجه الانتخابي. إلا أن العسكر قد دفعوا به إلى تقديم استقالته عام 1997 عن طريق " انقلاب مدني"، وذلك بعد تهديدهم بإمكانيه الوصول إلى نقطة الصدام مع الحكومة. وجاء ذلك نتيجة لقلق الجيش من بدء تغلغل اربكان في مؤسسات الدولة وعلى رأسها التعليم والجيش. وبعد هذا الانقلاب الأبيض، قررت المحكمة الدستورية في تركيا حل حزب الرفاه، ومنع اربكان من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات (هلال 1999، 193- 219).

لقد كان الأسلوب "الاستعراضي" الذي انتهجه اربكان في سياسته الخارجية، وتصريحاته "الطنانة" سبباً من أسباب انقلاب المؤسسة العسكرية عليه. كما يرى بعض المحللون أن زيارة اربكان إلى ليبيا عام 1996، في ظل سخط غربي على القذافي ونظامه، قد أعطت العلمانيين فرصة لتوجيه موجة نقد إعلامي واسعة ضد اربكان.

بعد حل حزب الرفاه، ظهر حزب الفضيلة على يد رجائي كوتان ليمثل الحركة الإسلامية التركية. وهو امتداد لحزب الرفاه. وقد تم حظره عام 1999(نافع 2006، 27).

وانبثق عن حزب الفضيلة عام 2001 حزبان هما حزب السعادة برئاسة رجائي كوتان نفسه، وحزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب اردوغان (نافع 2006، 28).

ثانياً: حزب العدالة والتنمية... تكوين ومنطلقات

تم الإعلان عن ولادة حزب العدالة والتنمية ظهر الثلاثاء 14/أب/ 2001 . لقد جاء تأسيس هذا الحزب على يد رجب طيب اردوغان ليكون فاتحةً لتيار تجديدي في صفوف الحركة الإسلامية التركية. كان الهدف من تأسيس الحزب الجديد قطع الصلات مع ما مضى من تقاليد الإسلام السياسي، التي عرفها ومارسها نجم الدين اربكان (نور الدين2008، 22). وكان اردوغان قد التحق سابقاً في سن مبكرة بحزب السلامة الوطني، وكان عضواً بعد ذلك في جميع الأحزاب التي أسسها اربكان. وفي عام 1994 فاز اردوغان فوزاً ساحقاً في انتخابات رئاسة بلدية إسطنبول. وقد أكسبته الإنجازات التي حققها في المدينة، إلى جانب ما عرف عنه من نظافة اليد، سمعة طيبة. مما جعله من أبرز الشخصيات السياسية في تركيا (نافع 2006، 28).

كانت توجهات العدالة والتنمية واضحة منذ بداية تأسيسه. فقد أشار ارد وغان في خطابه الذي ألقاه يوم إعلان تأسيس الحزب، إلى أن مرجعية حزبه هي " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و "الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية". كما أنه أشار للعلمانية بوصفها حامية للديمقراطية، في حين أنه لم يشر إلى الإسلام كمرجعية لحزبه، واكتفى بالإشارة إليه على أساس أنه عامل موحد لا مفرق لأبناء المجتمع (نور الدين 2008، 23).

في السياق ذاته، اكد عبد الله غول، الرئيس الحالي للجمهورية التركية، أن ما يميز العدالة والتنمية عن ما سبقه من الأحزاب الإسلامية هو انه حزب: "لا يتمحور حول العقائد والمشاعر الدينية". واكد أن الحزب سيعتمد أسلوب العمل الجماعي، وأن اهتماماته ستكون قضايا الناس اليومية مثل البطالة، وعدالة توزيع الثروة، والتعليم والخدمات وغيرها (حبيب 2006، 117).

في هذا السياق اكد الباحث هاكان يافوز Hakan Yavuz أن حزب العدالة والتنمية تجاوز كونه حزب يعتمد في مبادئه على الطرح الإسلامي فقط. وإنما هو حزب "خدماتي"، يريد الفوز بأصوات الناس عن طريق الوفاء باحتياجاتهم العامة (فولر 2009، 75–76). فهو لا يريد أصوات من يؤيدون الهوية الإسلامية لتركيا فقط، بل يريد أصوات من يرون فيه الأهلية لاستلام مقاليد الحكم. لقد تجاوز العدالة والتنمية الأيديولوجيا لصالح خدمة المجتمع.

يتهم العلمانيون الراديكاليون حزب العدالة والتنمية بافتقاره للصراحة والصدق، عندما وصف نفسه بأنه حزب ديمقراطي محافظ فقط، وليس إسلامي. فهم يرون أن له أهدافاً اعمق تتلخص بأسلمة تركيا وفرض قانون الشريعة فيها (فولر 2009، 77).

إن الجذور والتوجهات الإسلامية لقادة الحزب لا تخفى على أحد. ولكن مؤسسي الحزب تجنبوا المواجهة المباشرة مع المؤسسة العسكرية العلمانية عن طريق عدم طرح أجندتهم الإسلامية بصورة مباشرة. وذلك حتى لا يكون مصيرهم كمصير من سبقهم من الأحزاب الإسلامية.

تعامل حزب العدالة والتنمية مع الحساسيات الداخلية والتوازنات الدقيقة الموجودة في تركيا بحنكة وصبر. وهذا ما جعله أكثر واقعية في التعامل مع الظروف التركية من اربكان. لقد لجأ إلى احتواء المؤسسات العلمانية وعلى رأسها الجيش بدلاً من الصدام معها. فشعارات الديمقراطية والحريات و حقوق الإنسان هي شعارات لا يستطيع أحد رفضها أو الانقلاب عليها. في مقابل شعارات "الأممية الإسلامية" التي رفعها اربكان في كل محفل. و قد ابدى حزب العدالة والتنمية رغبته في تحسين العلاقات التركية مع العالمين الإسلامي والعربي، ولكن بأسلوب يختلف عن أسلوب اربكان.

اعلن اردوغان منذ البداية أن الأولوية هي الانضمام للاتحاد الأوروبي، وقام بعد تأسيسه للعدالة والتنمية بجولة أوروبية شملت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (نور الدين2008، 39). على عكس اربكان الذي نأى بجانبه عن الغرب معتبرا الاتحاد الأوروبي" ناد مسيحي". كما أن

الشعارات التي رفعها الحزب كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، جعلت منه نموذجاً يشار إليه بالبنان أوروبياً و أمريكياً في ظل تصاعد الحرب على الإرهاب وتبعاتها.

بدأ اردوغان عام 2003 بمجموعة من الإصلاحات حتى يتمكن من الوفاء بمعايير كوبنهاجن التي تؤهله للانضمام للاتحاد الأوروبي. وقد استصدر منذ وصوله للحكم مجموعة من القوانين عرفت ب " الحزم القانونية الثمانية للتوائم مع الاتحاد الأوروبي"، وازداد عددها مع زيادة الإصلاحات الداخلية. وقد ركزت هذه الحزم القانونية على الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية. وهذا النفوذ كان من أهم أوجه القصور في العملية الديمقراطية التي أخذها الاتحاد الأوروبي على تركيا (عبد الجليل 2010 ،77–79).

فمثلاً تم إجراء تعديلات على مجلس الأمن القومي، الذي كان العسكر يحكمون البلاد من خلاله. فاصبح عدد أعضاءه من المدنيين 9 مقابل 5 من العسكريين، بعد أن كان عدد المدنيين فيه 4 منذ تأسيسه قبل سبعين عام. كما أن قرارات المجلس القومي ما عادت ملزمة للحكومة كما السابق. وتم وضع تصرفات الجيش تحت رقابة و محاسبة البرلمان (محلي 2007).

أراد اردوغان أن يعيد العسكر إلى ثكناتهم، ويبعدهم عن المشهد السياسي التركي. فمثلاً عندما رشح حزب العدالة والتنمية عبد الله غول لرئاسة الجمهورية. نشرت رئاسة الأركان التركية بياناً على موقعها الإلكتروني أبدت فيه تخوفها على مصير الجمهورية العلمانية في إيدٍ إسلامية. لكن رئاسة الأركان سارعت لسحب البيان بعد تصريح شديد اللهجة لأردوغان طلب فيه منها أن لا تتجاوز حدود صلاحياتها (عبد الجليل 2010، 81).

لقد أدت جهود اردوغان للوفاء بمعايير كوبنهاجن إلى تقليص سلطات الجيش في الحياة السياسية التركية، وهذا يخدم المصلحة السياسية لحزب العدالة والتنمية، ويجنبه الاحتكاك المباشر مع المؤسسة العسكرية.

كما أن النجاحات الاقتصادية التي حصلت في تركيا أثناء حكم حزب العدالة والتنمية جعلت من بعض الأوساط العلمانية الداعمة للجيش مثل اتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB)، و "التوسياد" (TUSIAD)، وهو أكبر تجمع لرجال الأعمال العلمانيين، يقفون لجانب العدالة والتنمية ، ضد تدخلات الجيش. وذلك بسبب الأرباح الطائلة التي تحققت لهم نتيجة انتعاش الأوضاع الاقتصادية (حبيب 2010، 119).

لقد استبدل اردوغان أساليب الحركة الإسلامية التقليدية، بأساليب وسياسات جديدة غيرت شيئاً من موقف الشارع التركي ، والعالم الخارجي تجاه الحركة الإسلامية داخل تركيا. لقد كان واقعياً، بتغيير آليات الوصول إلى أهداف الحركة الإسلامية التركية دون المساس بجوهرها.

وفي هذا المنحى الواقعي لم يعمل حزب العدالة والتنمية على إثارة قضية الحجاب على أنها إحدى مطالب الحزب، بل جاء بها في سياق الحريات العامة. كما أنه أراد فرض غرامة على مرتكبي الزنا من منطلق أنه جريمة تدمر النسيج الاجتماعي مثل المخدرات. لكنه انصاع لقرار البرلمان بعدم الاعتراف بالزنا كجريمة يعاقب عليها القانون (فولر 2009، 77).

لقد حصل حزب العدالة والتنمية على نسبة 34.3% من أصوات الناخبين في الانتخابات الأولى التي خاضها عام 2002، أي ما يعادل 363 مقعد من أصل 550 مقعد هي مجموع المقاعد في البرلمان التركي. ويعزو المحللون هذا الفوز لحزب ناشئ كالعدالة والتنمية إلى الإحباط الذي أصاب شريحة من الشعب التركي نتيجة فشل الحكومات السابقة بتلبية مطالبهم، إضافة للأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف في البلاد. والفساد وعمليات نهب المال العام التي قامت بها الأحزاب الحاكمة على اختلاف تياراتها. وفي مقابلها كانت تجربة اردوغان في رئاسة بلدية إسطنبول بين عامي 1994 و1998،التي تميزت بمستوىً عالٍ من الخدمات التي غيرت وجه المدينة، إضافة لنزاهته ونظافة كفه.

مما جعل الناس تضع ثقتها به، لأنه تمكن من ملامسة مشاكلهم وهمومهم اليومية. مما أعطاه شعبية واسعة (نور الدين، 2003).

وتكرر الفوز عام 2007، حيث حصد الحزب 47% من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، حاصلاً على 341 مقعد في البرلمان. وعام 2011 حصل على 50.4% من أصوات الناخبين، مما أهله للحصول على 326 مقعد في البرلمان. لكنه لم يحصل على غالبية الثلثين (367 مقعد) التي كان يأمل الحصول عليها من أجل تغيير الدستور (العربية 2011).[3]

حقق حزب العدالة والتنمية إنجازات اقتصادية كبيرة داخل تركيا على الرغم من استلامه لمقاليد الحكم في وقت تردت فيه الأوضاع الاقتصادية التركية والعالمية. فمثلاً رفع الناتج القومي بين عامي 2002– 2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 6.8%. وارتفع حجم الصادرات من 33 مليار دولار إلى130 مليار في نهاية 2008. مما جعل تركيا تحتل المرتبة السادسة عشرة ضمن ترتيب أكبر الاقتصاديات العالمية. كما أن الإصلاحات الاقتصادية أدت إلى تخفيض نسبة البطالة، وارتفاع الحد الأدنى للأجور، وارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام (نصار 2011).

إضافة لتحسن الأوضاع الاقتصادية فقد جلب حزب العدالة والتنمية استقراراً في الأوضاع السياسية الداخلية التركية، بعد فوضى الحكومات الائتلافية التي شهدتها البلاد (نصار 2011).

3يبدو للوهلة الأولى أن لا تناسب بين نسبة الأصوات التي فاز بها حزب ما مع عدد المقاعد خاصته في البرلمان التركي. ولكن يرجع السبب في ذلك إلى النظام الانتخابي التركي. الذي يفرض على أي حزب أن يحصل على عشرة بالمئة من الأصوات على مستوى تركيا ككل حتى يدخل البرلمان. وفي حالة فشل الحزب في الحصول على نسبة العشرة بالمئة فإن المقاعد خاصته تحول للأحزاب الأخرى كل حسب نسبة الأصوات التي نالها(نور الدين 2003).

ثالثاً: العدالة والتنمية ... والعالم العربي

وضع أوغلوا في كتابه " العمق الاستراتيجي" المنشور عام 2001، أسساً جديدة للسياسة الخارجية التركية. فقد طرح رؤية تختلف عن سابقاتها في علاقات تركيا الخارجية. وكان العالم العربي ضمن هذه الرؤية "الجديدة".

يعتبر أوغلو أن سياسة " إدارة الظهر" التي اتبعتها تركيا مع العالم العربي بعد تفكك الدولة العثمانية، قد أدت إلى ازدياد الاغتراب التركي عن المنطقة العربية يوماً بعد يوم (أوغلو 2010، 80). ولذلك يرى أنه يتوجب على تركيا أن تنتهج سياسيات تستطيع من خلالها تخطي الحواجز التي تفصلها عن محيطها، إن أرادت أن تكون مؤثرة فيه. ولذلك فهو يدعو تركيا إلى تفعيل سياستها الخارجية مع الدول المحيطة بها من أجل خفض العلاقات التنافرية معها، كما يدعوها إلى استغلال عوامل التاريخ والجغرافيا التي تميزها في المنطقة من أجل إثبات أهمية تركيا الجيوسياسية (أوغلو 2010، 172-173).

وقد سار حزب العدالة والتنمية على الخطى التي رسمها له أوغلو، و ارتكز على ستة مبادئ أساسية من أجل الوصول إلى سياسة خارجية فعالة، وهي: إيجاد توازن بين الحرية والأمن داخلياً. فقد أرادت تركيا توفير الأمن لمواطنيها دون سلبهم شيئاً من حريتهم. وهذا يعطيها قوة في التأثير خارجياً. أيضاً سعت تركيا إلى " تصفير المشكلات" مع دول الجوار، أي مع سوريا و إيران وأرمينيا وغيرها من الدول. كما أنها بدأت الاهتمام بمناطق الأزمات التي تقع خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا، مثل: الأزمات في لبنان، والقضية الفلسطينية، وأزمات القوقاز وعملت تركيا على انتهاج سياسة متعددة الأبعاد والمحاور، بحيث تلتزم تركيا بعلاقات متكاملة مع مختلف القوى العالمية. دون اعتبار أي خيار أنه بديل على الأخر، ودون اعتبار تعدد الخيارات تناقض. ساعيةً للعمل على تفعيل الدور التركي في مختلف المنظمات العالمية والإقليمية. لأن هذه المنظمات تعطي تركيا فرصة لتطوير علاقاتها

الاقتصادية والسياسية مع الدول الأعضاء فيها. وكمحصلة لما سبق يتم تعزيز مكانة تركيا لتصبح فاعلاً عالمياً، له أسلوب ديبلوماسي متناغم بامتلاكه مصادر متنوعة "للديبلوماسية الناعمة". وبذلك تتحول تركيا إلى دولة مركزية، لا هامشية. وتصبح دولة قادرة على تصدير " الحلول" للمشكلات العالمية بدلاً من أن تكون مشكلة (معوض 2010).

ترجمت تركيا هذه السياسات على أرض الواقع لتصبح أفعالاً على المستوى العالمي، والإقليمي، والعربي. فعملت على فتح صفحة جديدة من العلاقات السياسية، والديبلوماسية، والاقتصادية مع الجارتين العربيتين سوريا والعراق ضمن سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار الجغرافي (سيأتي تفصيل ذلك لاحقاً). واستخدمت تركيا ديبلوماسيتها في عدد من القضايا مثل الوساطة بين إسرائيل وباكستان والتوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي 8 و14 أذار، والتوسط بين فتح وحماس، والتوسط بين سوريا وإسرائيل عن طريق عقد أربع جولات من المفاوضات غير المباشرة بينهما في إسطنبول، وغيرها من القضايا (نور الدين 2009).

أما في اطار تفعيل دور تركيا في المنظمات الدولية والإقليمية، رشحت تركيا الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو لمنصب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي عام 2005. وقد صرح الدكتور أكمل الدين بأن " هدف تركيا من ترشيحي هو بناء علاقات جديدة. ومساهمة في بناء حملة التضامن الإسلامي بين الدول الإسلامية و دورها الفاعل في مجريات الأمور في المنطقة" (مقابلة، الجزيرة، 2005).

لقد طبعت في ذهن الشعوب العربية صورة سلبية لتركيا خلال معظم سني القرن العشرين. لكن صورة تركيا لدى العرب تغيرت بشكل كبير في العقد الأخير. فأصبحنا نرى العلم التركي، وصور رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان معلقة في المنازل، والمحال التجارية، و حتى على السيارات. لقد

اصبح هناك قبول عربي للحضور التركي بكافة أشكاله السياسية، والاقتصادية، والديبلوماسية، وحتى الاجتماعية.

كان هناك الكثير من العوامل التي سهلت قبول توجه تركيا الجديد نحو المنطقة العربية. بعض هذه العوامل مرتبط بتركيا، فقد ساعدت الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية في جعله مقبولاً في مواقفه و تصريحاته لدى الشعوب العربية. إضافة لقرار البرلمان التركي في رفض التعاون مع الولايات المتحدة في غزوها للعراق عام 2003. كما أن الموقف التركي من حصار غزة، و الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008 وما صاحب هذه الظروف من محاولات لكسر الحصار، ومواقف وتصريحات (سيأتي تفصيلها لاحقاً). جعل من تركيا طرفاً يشار إليه بالبنان كنصير للقضية الفلسطينية (Altunisik 2010, 8-9).

ومن المفارقة أن قرب تركيا من الاتحاد الأوروبي، وفتح باب المفاوضات معها من أجل حصولها على العضوية عام 2005. كان عاملاً من عوامل تقوية الحضور التركي في العالم العربي، والشرق الأوسط. فقد أصبح ينظر لتركيا على أنها من العالم الأوروبي. وأنها ممثلة للشرق الأوسط والمسلمين لدى أوروبا (ICG,2010,20).

من ناحية أخرى ساعدت الظروف والتطورات السياسية، والاقتصادية التي مر بها الوطن العربي منذ بداية الألفية الجديدة على تغيير النظرة العربية لتركيا. والنظر لحضورها في الوطن العربي بعين الرضا. فقد تداعت عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية، و عادت الظروف في الأراضي الفلسطينية للتأجج من جديد. وبعد ذلك عام 2003، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق، وتقسيمه وتفتيت مفهوم الدولة الواحدة فيه. هذا كله حدث في ظل ضعف عربي واضح، وفي ظروف من التشتت، والخلافات العربية الداخلية الحادة. مما خلق حالة من الفراغ في الوضع السياسي في

العالم العربي ، والمنطقة الإقليمية المحيطة به. فجاءت تركيا حاملة سياسة خارجية جديدة لتسد ثغرة من هذا الفراغ السياسي والاقتصادي (Altunisik 2010,9-10).

تبرز ثلاث وجهات نظر حول الرؤية العربية للدور التركي في المنطقة. فمن الناحية الاستراتيجية، يرى البعض في تركيا عنصراً من عناصر خلق توازن في القوى الإقليمية المحيطة في العالم العربي. و تبرز إيران في هذا المضمار بشكل واضح. فقد رأت بعض الأنظمة العربية المتوجسة من تعاظم النفوذ الإيراني الشيعي في المنطقة، في تركيا السنية عامل موازنة لإيران الشيعية. فكان قبول الدور التركي ليكون كابحاً لتوسع النفوذ الإيراني، وذلك بالمراهنة على سنية العدالة والتنمية (نور الدين 2009، 48-49).

ومن ناحية أخرى بدأ البعض يرون في تركيا نموذجاً يحتذى به لدولة ديمقراطية علمانية يحكمها حزب ذو جذور إسلامية. وتتأصل هذه الرؤية بشكل خاص لدى الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي، التي ترى في قمع حكوماتها وأنظمتها " الاستبدادية" مانعاً من وصول الإسلاميين إلى الحكم. فقد أصبحت تجربة العدالة والتنمية نموذجاً لكثير منهم. فمثلاً بعث مهدي عاكف، المرشد العالم للإخوان المسلمين في مصر رسالة تهنئة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان عند فوز العدالة والتنمية في الانتخابات ثانية عام 2007 معتبراً أن: " فوزه الثاني في الانتخابات البرلمانية التركية، يعتبر دليلاً على قدرة الأحزاب الإسلامية على تحقيق إنجازات سياسية واقتصادية، و إصلاح اجتماعي" (Altunisik 2010, 16-19).

كما ينظر أخرون إلى تركيا بوصفها نموذجاً في التطور الاقتصادي. فقد استطاعت في ظل حكومة العدالة والتنمية أن تتخطى أزمتها الاقتصادية الداخلية والعالمية. مع تطور اقتصادي جعلها في المرتبة السادسة عشر اقتصادياً على المستوى العالمي (Atunisik 2010,19).

رابعاً: الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2009/2008

لقد أبدى حزب العدالة والتنمية منذ توليه مقاليد الحكم في تركيا، رغبته في حل القضية الفلسطينية حلاً سلمياً. وقد سعت تركيا إلى دعم المبادرات التي تهدف إلى استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل. وفي زيارته لمقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله عام 2005، أكد عبد الله غول الذي كان وزيراً للخارجية حينها، أن :" تركيا ترى أن الطريق الوحيد للوصول إلى السلام، هو اتفاق شامل يقوم على أساس التعايش بين دولتي فلسطين وإسرائيل". وفي سياق أخر قال رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان إن:" السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط يشكل أولوية في السياسة الخارجية التركية" (صالح 2010، 36-37).

بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، أكد اردوغان أنه: "بداية يجب احترام الشعب الذي صوت لحماس. كما أنه يجب احترام العملية الديمقراطية التي جاءت بحماس لتصبح ممثلة عن الشعب الفلسطيني". لذلك رأى اردوغان أنه ليس من الصواب استبعاد حماس من المشهد السياسي الفلسطيني، بل يجب التعامل معها (ICG,2009,18).

رأت تركيا أن بإمكانها أن تلعب دوراً مركزياً إذا ما فتحت قنوات اتصال مع حماس، في ظل رفض دولي واضح للتعامل مع حماس ، بالرغم من صفتها الشرعية. لذلك بادرت تركيا إلى استقبال وفد من الحركة على رأسه رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل لزيارة تركيا في 2006/2/16. لقد فاجأت الزيارة جميع العالم بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اللتان لم تعلما بالزيارة إلا قبل ست ساعات من وصول الوفد إلى تركيا (صالح 2010، 40-41).

بالرغم من الزيارة كانت خطوة مهمة في كسر العزلة المفروضة على حماس. إلا أنه لم يعرف بدقة من الذي وجه الدعوة إلى مشعل، أهي الحكومة التركية أم حزب العدالة والتنمية؟ أم أن الزيارة جاءت بناء على طلب من مشعل نفسه؟. ولم يلتقي رئيس الوزراء التركي اردوغان بمشعل. كما

أن لقاء مشعل مع وزير الخارجية أنداك عبدالله غول تم في مقر حزب العدالة والتنمية، وليس في مقر وزارة الخارجية. ورغم أن مشعل ليس عضواً منتخباً للمجلس التشريعي الفلسطيني، إلا أنه كان يتم استقباله في روسيا و إيران على أعلى المستويات. على عكس تركيا التي استقبلته بصورة خجلة أظهرت حماس كما أنها لا تملك الشرعية (نور الدين 2008، 310-311).

كما أن الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر التقى أثناء زيارته للأراضي الفلسطينية التقى محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، ولم يلتقي رئيس الحكومة إسماعيل هنية (صالح 2010، 42).

رغم أن الحكومة التركية لم تقطع الاتصالات مع حماس والحكومة الفلسطينية، إلا أنها بقيت على مسافة حذرة في التعامل مع حماس. فعملت الديبلوماسية التركية على عدد من الملفات التي تخص الوضع الداخلي الفلسطيني. فعرضت عام 2006 الوساطة بين حماس وإسرائيل بعد قيام الأولى بخطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط (نور الدين 2010، 313). وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007، سعت تركيا للتوسط بين فتح وحماس من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية (صالح 2010، 42-43).

كما أن تركيا استنكرت الحصار الذي فرضته إسرائيل على غزة بحجة تحرير الجندي المختطف شاليط. ومنع وصول أسلحة ومعدات عسكرية إلى حركات المقاومة، ومنع دخول مواد أولية يمكن استخدامها في تصنيع الصواريخ والوسائل القتالية الأخرى (صالح 2010، 48-49).

أما على صعيد الشعب التركي، تعددت مناسبات جمع التبرعات لدعم الشعب الفلسطيني. وشارك في بعضها 91 منظمة أهلية تركية. وقد جابت تركيا مظاهرات عديدة، كان بعضها مليوني لدعم الفلسطينيين، والتنديد بالاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في غزة التي تكثفت عام

2006. رداً على اختطاف الجندي الإسرائيلي شاليط. كما أن العديد من النواب الأتراك استقالوا من لجنة الصداقة البرلمانية التركية– الإسرائيلية احتجاجاً على هذه الاعتداءات (نورالدين 316،2010).

مع بدء الحرب الإسرائيلية على غزة في 27/ 12/ 2008. حمل اردوغان " إسرائيل" مسؤولية الحرب. واعتبر الموقف الإسرائيلي من الحرب بأنه غير إنساني، وظالم. ودعا إلى وقف اطلاق النار منذ اليوم الأول للحرب ودعا إلى تجريد إسرائيل من عضويتها في الأمم المتحدة (صالح 2010، 44–45). أبدت تركيا غضبها الشديد من إسرائيل، وذلك لأن إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي، كان قد أكد لاردوغان أثناء زيارة له لتركيا قبل خمسة أيام من الحرب أن غزة :" لن تشهد مأساة إنسانية". واعتبر الأتراك ذلك خداعاً واستخفافاً بتركيا (صالح 2010، 200).

أحسنت تركيا استغلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية المصري أبو الغيط لأنقرة في 2008/12/30. فدفعت بنفسها للمشاركة في مجريات الأحداث. وبدأ اردوغان بجولة زار فيها أربع دول عربية هي سوريا والأردن ومصر، والسعودية. وعمل اردوغان خلال هذه الجولة على التقريب بين وجهات النظر العربية، وحل الخلافات العربية البينية (سعيد 2010، 388–389). وقد قام المسؤولون الأتراك بجولات مكوكية بين دمشق والقاهرة، ولعبوا دور الوسيط لدى حماس حتى تم التوصل إلى وقف اطلاق النار يوم 2009/1/18 (صالح 203،2010).

أما على الصعيد الشعبي، فقد خرجت المظاهرات بشكل كبير ومكثف طوال أيام الحرب لمؤازرة الفلسطينيين والتنديد بالممارسات الإسرائيلية. وقد نشطت المنظمات التركية الرسمية والمدنية الخيرية في جمع التبرعات، وإرسال المواد الغذائية والمعدات الطبية إلى غزة. كما أن بلدية إسطنبول قامت بإلغاء الاحتفالات التي كانت ستقام في المدينة استعداداً لاستقبال العام الجديد. لقد زادت الحرب الإسرائيلية على غزة من تأييد الأتراك للقضية الفلسطينية، وسط غضب شديد من الممارسات الإسرائيلية

(صالح 2010، 47). كما أن تركيا استقبلت عدداً من جرحى الحرب على غزة، وقام رئيس الوزراء التركي اردوغان بزيارة عدد منهم (سعيد 2010، 393).

ترجم رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان غضب تركيا من الحرب الإسرائيلية على غزة في منتدى دافوس الاقتصادي، في الجلسة التي خصصت للحديث عن الأوضاع في غزة. وقد شارك في الجلسة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وأمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز. وبعد حديث بيريز عن مبررات الهجوم الإسرائيلي على غزة، رد عليه اردوغان، وكان من ضمن ما قاله له:" أنت تعرف القتل جيداً". وقد حاول مدير الجلسة إسكات اردوغان عدة مرات، لكن اردوغان ترك مقعده مغادراً الجلسة. وبعدها غادر دافوس .وقد كان لهذه الواقعة التي عرفت فيما بعد ب " واقعة دافوس"، صدىً كبير في تركيا، حيث خرج الآلاف من الأتراك لاستقبال اردوغان في المطار استقبال المنتصر (الكيالي 2009، 207–208).

أما العالم العربي فقد صفق لاردوغان على موقفه ذاك. معتبراً إياه أكثر عروبة من العرب (يقصدون عمرو موسى الذي لم يغادر الجلسة، بعد مغادرة اردوغان). واصبح اردوغان بهذا الموقف "بطل غزة"، والمنتصر لمظالم الشعب الفلسطيني(سعيد 398،2010).

أما اردوغان فاكد في المؤتمر الصحفي الذي عقده عقب مغادرة دافوس، أن غضبه لم يكن مما قاله بيريز. وإنما كان من مدير الجلسة الذي بحسب اردوغان :" قد تجاوز حدود الأدب والتربية، عندما مد يده إلى كتف رئيس حكومة". و اعتبر اردوغان أن مدير الجلسة قد "خرج عن المعايير الدولية لإدارة الحوار بين الضيوف". تركيا لم نتسحب بشكل كامل من دافوس، فقد بقي وزير الخارجية التركي آنذاك، علي بابا جان حاضراً في المنتدى الاقتصادي (سعيد 2010،399–401).

بالرغم من كل عبارات النقد والاستياء التي وجهتها تركيا لإسرائيل جراء اعتدائها على غزة. إلا أنها لم تتخذ أي إجراء عقابي ضد إسرائيل. كسحب سفيرها من تل أبيب، أو إلغاء أي من

الاتفاقيات العسكرية أو الاقتصادية معها. واكتفت بتعليق دورها في الوساطة بين سوريا وإسرائيل في مفاوضات السلام غير المباشرة ، وعادت وتراجعت عن القرار بعد انتهاء الحرب على غزة. وحتى بعد عودته من دافوس، اكد اردوغان في مكالمة هاتفية أجراها معه بيريز أن حرب غزة لا يمكن أن تؤثر على العلاقة بين البلدين (راشد 2009، 68).

لقد فتحت تركيا قنوات اتصال مع حماس، لكنها أبقت هذه القنوات في حدود التعامل الإنساني مع شعب غزة المحاصر الذي يتعرض للجوع، والقتل بأيدٍ إسرائيلية. وأبقت تركيا تعاملها الرسمي مع السلطة الفلسطينية في رام الله. وتجسد ذلك في دعوة الرئيس محمود عباس لزيارة تركيا في 2009 /2/7، على الرغم من رفضه للوساطة التركية في مفاوضات المصالحة التي كانت تجري بين فتح وحماس (الكيالي 2009، 209). فتركيا لم تكن لتعرض نفسها لنقد أوروبي، إذا ما تعاملت مع حكومة حماس التي أصبحت مقاطعة أوروبياً ودولياً. لكنها في الوقت ذاته أرادت أن تمسك العصا من المنتصف. وذلك من خلال سياسة " تعدد المحاور" التي انتهجها حزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة.

المبحث الثالث: تركيا و الجوار العربي

تاريخياً، اعتبرت تركيا نفسها معزولة في محيطها الإقليمي. فقد صورت لنفسها وللغرب بأنها دولة محاطة بالكثير من المشكلات. كمشاكل الشرق الأوسط، والبلقان، والقوقاز. إضافة لمشاكلها الخاصة مع الاتحاد السوفيتي، واليونان، وقبرص، وجارتيها الأقرب سوريا والعراق (Migdalovitz 2010, 2).

عمل حزب العدالة والتنمية بعد توليه للسلطة، على تطوير علاقات تركيا الخارجية، خاصة مع الدول القريبة منها. من خلال ديبلوماسية نشطة، سعت إلى " تصفير المشكلات" مع دول الجوار الجغرافي. فقد رأى أحمد داوود أوغلو، منظر تلك السياسة ووزير الخارجية التركي الحالي، بأن تركيا يجب أن تقوم بدورها في المنطقة المحيطة بها، انطلاقاً من كونها متقدمةً اقتصادياً، وعسكرياً. إضافة لعوامل التاريخ، والجغرافيا التي تربطها في المنطقة (Migdalovitz 2010, 2).

أولاً: العلاقات التركية– السورية

امتازت العلاقات التركية– السورية بالتوترات، وانتفاء التعاون المشترك بعد تفكك الدولة العثمانية. وظلت تلك العلاقات بين أخذ وجذب حتى عام 1998، حيث وصل التصعيد بين تركيا وسوريا لذروته بعد حشد تركيا لقواتها العسكرية عند الحدود السورية تمهيداً لعملية عسكرية ضدها. ولكن تبع هذا التصعيد انفراج كبير في العلاقات، خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا.

شكل سلخ لواء الإسكندرون عن سوريا عام 1939،من قبل الانتداب الفرنسي وضمه لتركيا بذرة التنافر التركي– السوري. فقد أصبحت سوريا تطالب تركيا بإرجاع اللواء الذي أصبح يعرف ب

"هاتاي" كلما لاحت لها فرصة. وأبدت تركيا تصلبها الشديد في موضوع الإسكندرون، معتبرةً إياه أراضٍ تركية، ليس لأحدٍ حق فيها (رضوان 2006، 88- 90).

لاحت لتركيا وسوريا فرصة تاريخية لتقريب وجهات النظر بينهم والتعاون، وذلك خلال حرب الخليج 1991. فقد اجتمعت مصالح تركيا وسوريا ضد نظام صدام حسين. وبعدها ومع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، كان هناك أمل في إبرام اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل. ولو تمت تلك الاتفاقية، لكانت بداية لمرحلة جديدة في العلاقات التركية- السورية.

لكن ما حصل كان عكس ذلك، فقد دعمت سوريا نشاطات حزب العمال الكردستاني PKK ضد تركيا. وسمحت له بإقامة معسكرات للتدريب، خاصة في سهل البقاع اللبناني. كذلك استضافت عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني. ووصل توتر العلاقات بين تركيا وسوريا إلى ذروته عام 1998، عندما أعلن رئيس الحكومة التركي مسعود يلماظ أن :" الجيش التركي ينتظر الأوامر للقيام بعمل عسكري ضد سوريا". ومع استمرار تركيا بانتهاج لغة التصعيد، امتاز الموقف السوري بالتروي والصبر، والدعوة لحل التوتر بشكل سلمي. وتم إنهاء التوتر بوساطة مصرية عن طريق مفاوضات بين الطرفين أدت إلى إبرام اتفاقية أضنة في 1998/10/21. وتتضمن الاتفاقية ثلاث بنود أساسية هي: اعتراف سوريا بأن حزب العمال الكردستاني هو منظمة إرهابية. ثانياً: قطع أي إمدادات عسكرية ومالية وإعلامية عنه، ودعا حافظ الأسد زعيم الحزب وأعضاءه لمغادرة سوريا. ثالثاً، اتفقت الدولتان على ألا تسمح أي منهما بأي نشاط يستهدف أمن الآخر واستقراره (رضوان 2006، 309- 314).

شكل حضور الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر جنازة الرئيس حافظ الأسد عام 2000 بداية انفراج العلاقات بين تركيا وسوريا. فقد أبدت تركيا رغبتها في تحسين العلاقات مع سوريا، كما أن

سوريا بزعامة بشار الأسد أبدت كذلك تحولاً في السياسة الخارجية السورية تجاه تركيا (Migdalovitz 2010, 16).

دعم هذا التقارب التركي– السوري عدد من الأحداث. فمع هجمات 11/سبتمبر /2001، بدأت الولايات المتحدة في حملتها ضد "الإرهاب"، وصنفت كل دولة لا تقف إلى جانبها بأنها ضدها، وأنها تقع ضمن دول محور الشر. وبناءً على ذلك قامت الولايات المتحدة بغزو أفغانستان عام 2002، وغزو العراق الجار القريب من سوريا عام 2003. وهذا خلف ضغوطاً على سوريا، حيث أصبحت مطالبة بإجراء إصلاحات سياسية، من شأنها تعزيز الديمقراطية فيها. وقد ازدادت عزلة سوريا الدولية، بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005، وتوجيه أصابع الاتهام لسوريا. وتبع ذلك انسحاب القوات السورية من لبنان عام 2006 (Aras 2008,2).

ومع ازدياد الضغوطات الدولية على سوريا، والعمل على فرض عزلة دولية عليها حتى من قبل أقرب جيرانها. وجدت سوريا في تقوية علاقاتها مع تركيا حلاً لكسر عزلتها الدولية، فتركيا أصبحت قناة اتصال سوريا مع العالم الخارجي، خاصة الأوروبي.

تعززت العلاقات التركية– السورية بعد استلام حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم في تركيا. فقد انتهج الحزب سياسة " تصفير المشكلات" مع الدول المجاورة له. وأبدى رغبته في تقوية علاقاته مع سوريا. فقد اعتبر أوغلو أن استمرار وجود توترات بين تركيا وسوريا هو أمر مصطنع، لأن هذه التوترات جاءت نتيجة عقود من الجمود الديبلوماسي، و الإهمال والخمول اللامبالي. لذلك فهو يرى وجود فرص كبرى للتنمية في مختلف المجالات بين الدولتين (أوغلو 2010، 438–439).

لتحقيق ذلك قام بشار الأسد بزيارة تاريخية لتركيا عام 2004، ليكون أول رئيس سوري يزور تركيا بعد تفكك الدولة العثمانية. وفي نهاية العام نفسه قام رئيس الوزراء التركي اردوغان بزيارة سوريا.

أكد الأسد أن الهدف من زيارته لتركيا هو :"الانتقال بالعلاقات التركية– السورية من مرحلة الشك إلى مرحلة الثقة الكاملة" (Aras 2008,1).

يجسد التعاون الاقتصادي بين تركيا وسوريا حجم الثقة المتبادلة التي بدأت تترسخ بين البلدين. فقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى 2.3 مليار دولار عام 2010، مقارنة بما كان عليه عام 2000 حيث قارب 730 مليون دولار(باكير 2011، 2). وبلغ حجم الاستثمارات التركية داخل سوريا عام 2009،400 مليون دولار، فقد استفادت الشركات التركية من رخص المواد الأولية والأيدي العاملة السورية. وتم عام 2009 تأسيس مجلس تعاون استراتيجي، يرأسه رئيس الحكومة التركية أو السورية (حسب مكان انعقاده)، ويضم 16 زيراً من البلدين. والهدف من إنشاء هذا المجلس هو متابعة سبل التعاون الاستراتيجي بين البلدين على مختلف الأصعدة (Migdalovitz 2010, 16–17).

كما أنه تم إلغاء تأشيرات السفر بين البلدين عام 2009، وذلك من أجل تسهيل حركة المواطنين عبر الحدود. وتم إعادة افتتاح سكة الحديد العاملة بين سوريا والعراق، وتركيا عام 2010، بتكلفة بلغت 70 مليون دولار (ICG,2010, 12). و قامت تركيا وسوريا بمناورات عسكرية مشتركة للمرة الأولى عام 2009 (باكير 2010، 2).

وصرح أحد المسؤولين السوريين حول أهمية تركيا لسوريا، قائلاً :" لو لم تكن تركيا موجودة، لكان علينا إيجادها. فهناك فراغ عربي، وتركيا تخدم سوريا في ظل غياب أي مبادرات عربية تجاه الوضع في سوريا" (ICG,2010,21).

لعبت تركيا دوراً سياسياً مهماً بالنسبة لسوريا، حيث كانت الوسيط لإعادة إحياء مفاوضات السلام السورية– الإسرائيلية. وقد بدأت المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين في أنقرة في نيسان 2008 .

رحبت سوريا بهذه المفاوضات لأنها أرادت بها فك الحصار المفروض عليها، كما أنها أملت تحسين علاقتها بالغرب من خلال تلك الجولات التفاوضية. إضافة لرغبتها في استعادة هضبة الجولان المحتلة منذ عام 1967 ، ضمن مفهوم "الأرض مقابل السلام". وفي الطرف المقابل، أبدت إسرائيل رغبتها في تلك المفاوضات، خاصة بعد تعطل العملية السلمية على المسار الفلسطيني. فعقد اتفاقية سلام مع سوريا من شأنه أن يحدث ضغطاً على الفلسطينيين. كما أن دعم سوريا لحماس وحزب الله سيتغير إذا تم توقيع اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل، وفقاً لمقتضيات التعاون الإقليمي التي ستفرضها الاتفاقية على الطرفين (محارب 2008).

اعتبرت الولايات المتحدة أن المصلحة السورية هي في العملية التفاوضية وليس في عقد اتفاقية سلام نهائية مع إسرائيل. لذلك لم تكن طرفاً في تلك المفاوضات. مع إبداء دعمها لإبرام اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل (Moubayed 2008, 5).

تم عقد أربع جولات تفاوضية غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل تحت الرعاية التركية. وكانت تركيا قد علقت المفاوضات رداً على الحرب الإسرائيلية على غزة أواخر عام 2008. ومن ثم أبدت رغبتها في استئناف المفاوضات لكن الهجوم الإسرائيلي على سفن الحرية في أيار 2010 حال دون ذلك (Migdalovitz 2010, 15-16).

انتهى شهر العسل التركي- السوري مع ارتفاع صوت الاحتجاجات الشعبية السورية ضد نظام الأسد. ففي منتصف شهر أذار 2011 خرج الشعب في مظاهرات ، عمت معظم المناطق السورية تطالب بإسقاط النظام الحاكم. على الرغم من التأكيدات السورية لتركيا، التي كانت قد طالبت الأسد بإجراء إصلاحات سياسية قبل سنة، بأن الشعب السوري على الرغم مما ينقصه من احتياجات لا يمكن أن يخرج بانتفاضة ضد النظام الحاكم (باكير 2011، 3).

تدرجت تركيا في موقفها من النظام السوري بعد اندلاع ثورة الشعب. فبداية، سلكت تركيا مسلك النصح والإرشاد للنظام السوري، فطالبته بإجراء إصلاحات ضرورية وعاجلة، استجابة لمطالب الشعب المنتفض. وأعربت عن استعدادها لتوفير جميع السبل و الإمكانيات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب. ولكن مع ارتفاع عدد القتلى، والجرحى، وعدم استجابة النظام السوري لأي من النداءات التركية، بدأت تركيا تصعد من لهجتها في مخاطبتها لنظام الأسد، وبدأت تحثه على التوقف عن قتل مواطنيه، وعلى الاستجابة للمطالب الشعبية بإجراء تغييرات جذرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. و أكدت تركيا لنظام الأسد أنها لن تقف في وجه المجتمع الدولي إذا ما انتقل الملف السوري إلى مجلس الأمن. وستكون مع أي قرارات يتخذها المجتمع الدولي ضد سوريا (باكير 2010، 5-12).

إن الأزمة التي تمر بها سوريا، ذات أبعاد وانعكاسات عميقة على جارتها التركية. فتركيا لا يهمها بقاء نظام الأسد، بقدر ما يهمها استقرار الوضع الداخلي السوري. فتركيا تخشى من " الفوضى" التي قد تسود سوريا إذا ما تداعى نظام الأسد. كما أن تحويل الملف السوري إلى قضية دولية، قد يؤدي لتدخل دولي. وهذا التدخل، سيفتح على تركيا ملفات كانت قد أغلقتها مع سوريا، مثل نشاطات حزب العمال الكردستاني. كما أن تركيا تخشى من تكون نزعة انفصالية لدى أكراد سوريا إذا ما سادت البلاد الفوضى كما حصل في العراق، مما يهدد الوضع الكردي داخل تركيا (باكير 2010، 13-17).

مع تصاعد الأزمة السورية، بدأت تصريحات أردوغان " النارية "،تنطلق في وجه الأسد. فقد أعرب اردوغان أن تركيا فقدت الأمل في أن يلبي النظام السوري مطالب الأسرة الدولية في إجراء إصلاحات ديمقراطية. كما طلب اردوغان من بشار الأسد التنحي (نهار نت2011). وأنهى اردوغان

صداقته مع بشار الأسد عندما اتهمه بأنه :" يقتل شعبه و يذبحه و يقمعه مستوحياً الإرث الذي خلفه له والده" (سوريون نت، 2011).

وبدأت تركيا باتخاذ خطوات فعلية ضد نظام الأسد. فبعد مشاركة وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو في اجتماع الجامعة العربية الذي عقد يوم الأحد 2011/11/27، قررت تركيا فرض عقوبات اقتصادية ومالية على سوريا. وتشمل تجميد التبادل التجاري بين البلدين، ووقف التعامل بين المصرفين المركزيين. كما أن تركيا ستفرض حظراً على كافة أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية التي تذهب لسوريا، لمحاولة ردعها عن الاستمرار بقتل مواطنيها (BBC Arabic, 2011).

ثانياً: تركيا والعراق

امتازت علاقات تركيا مع العراق بحالة وئام و استقرار نسبي، إذا ما قورنت بالعلاقات التركية– السورية. وسادت حالة من التوافق علاقات تركيا مع العراق خلال فترة الثمانينات، فقد وقفت تركيا موقف الحياد من حرب العراق مع إيران. ونتيجة لذلك تحسنت العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق بشكل كبير، حتى وصلت قيمة الصادرات التركية للعراق عام 1985 إلى ملياري دولار، أي ما يعادل ربع الصادرات التركية الإجمالية. و مع بدء هجمات حزب العمال الكردستاني على تركيا، انطلاقاً من القواعد التي أنشأها في شمال العراق. سمح النظام العراقي لتركيا بملاحقة عناصر الحزب عبر الحدود، سامحاً للقوات التركية بالتوغل في شمال العراق (فولر 2009، 138– 139).

شهدت العلاقات التركية– العراقية تحولاً كبيراً مع اندلاع حرب الخليج عام 1991. لقد كانت نتائج تلك الحرب كارثية بالنسبة لتركيا، التي شاركت في التحالف الدولي ضد العراق. لبت تركيا أي مطالب أمريكية تصب في مصب خدمة الحرب وأهدافها. لقد تكبدت تركيا خسائر اقتصادية بمليارات الدولارات نتيجة لتلك الحرب. كما أن قضية الأمن كانت من أبرز المشاكل التي تمخضت عنها تلك الحرب بالنسبة لتركيا. فقد فر ما يقارب النصف مليون كردي إلى تركيا، هرباً من نظام

صدام. مما شكل مشكلة لاجئين كبرى لتركيا. وخضعت المنطقة الكردية العراقية لحماية الأمم المتحدة، برعاية أمريكية، مما وفر للأكراد حماية دولية. وبدأ أكراد العراق يشكلون دولة ذات مؤسسات مستقلة عن الحكم في بغداد. وقد ثارت مخاوف تركيا بشكل كبير من احتمالية تشكيل دولة كردية مستقلة في شمال العراق. لأن ذلك من شأنه أن ينعكس سلباً على الوضع الكردي في تركيا، مشجعاً أكراد تركيا على الانفصال، والانضمام لدولة أكراد العراق التي تعد امتداداً جغرافياً للمناطق الكردية داخل تركيا (فولر 2009، 139-140).

كان من نتائج حرب الخليج1991 الرئيسية تقوية علاقة تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد رسخت الحرب صورة تركيا كحليف استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه أمريكياً (فولر 2009، 141).لكن الولايات المتحدة، وعلى عكس التوقعات التركية، حجمت الدور التركي الاستراتيجي في غزوها للعراق عام 2003.

نظرت الولايات المتحدة بعيون كلها أمل وثقة إلى تركيا، حليفتها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، عندما بدأت التخطيط لغزو العراق، متذرعة بذرائع الإرهاب والأسلحة البيولوجية والكيميائية. وكانت الولايات المتحدة شبه ضامنة لوقوف تركيا إلى جانبها في تلك الحرب. فقد أرادت عقد صفقة مع تركيا، تقضي بتقديم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية لتركيا تصل إلى6 مليار دولار، إضافة لقروض تصل إلى 24 مليار دولار، كانت تركيا في أمس الحاجة إليها بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تمر بها. مقابل سماح تركيا للولايات المتحدة باستخدام أجوائها وأراضيها لغزو العراق، إضافة لنشر 62 ألف جندي أمريكي على الأراضي التركية لغزو العراق من الشمال (ديمتري 2003، 141).

لكن الرد التركي جاء حذراً ومتمهلاً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية. فلم تعلن تركيا على الفور تأييدها للقرار الأمريكي في شن الحرب على العراق. وإنما تدرجت في موقفها، معولة على

أن الولايات المتحدة لا يمكنها الاستغناء عن الدور التركي في تلك الحرب، نظراً لأهمية موقع تركيا الجغرافي والاستراتيجي بالنسبة للعراق. وقد أخذت تركيا في حساباتها الموقف الدولي خاصة الأوروبي الذي كان شبه مجمع على رفض تلك الحرب، في موقفها من تقديم الدعم الكامل للولايات المتحدة.

بداية سعت تركيا إلى منع نشوب الحرب، فطلبت تركيا من الولايات المتحدة ضرورة استحصال قرار من مجلس الأمن لشن الحرب على العراق، مشترطة ضرورة التحرك ضمن الشرعية الدولية. وسعت تركيا لدى بغداد من أجل إقناعها بضرورة تنحي صدام حسين عن الحكم سلمياً لمنع نشوب الحرب. وعلى الجانب الأخر كانت تركيا تتفاوض مع الولايات المتحدة حول الثمن الذي ستدفعه الولايات المتحدة لتركيا إذا ما شاركت في الحرب معها. أرادت تركيا أن تسير على خطيين متوازيين، وهما منع الحرب، وضمان المشاركة فيها إذا كانت حاصلة لا محالة (نور الدين 2008، 241-243).

مع تزايد الضغوطات الأمريكية على تركيا، قدمت الحكومة التركية برئاسة اردوغان مذكرة إلى البرلمان تدعوه فيها للموافقة على المشاركة في الحرب ضد العراق. و قد صوت البرلمان في جلسته المنعقدة في 1/أذار/2003، برفض المشاركة في الحرب. فقد أيد 264 صوت المشاركة، وعارضها 251، وامتنع 19عن التصويت. وبذلك فشلت المذكرة، في استحصال نصف أصوات البرلمان، حتى تكون سارية المفعول (ديمتري 2003،146).

رغم ذلك القرار لم تقطع تركيا مفاوضاتها مع الولايات المتحدة، معتمدةً على الحاجة الأمريكية للمساعدة التركية في غزو العراق. ولكن على عكس كل التوقعات، وجه بوش في 18/أذار/ 2003 إنذاره للرئيس العراقي صدام حسين طالباً منه التنحي خلال 48 ساعة وإلا فالحرب. وذلك بعدما كانت الولايات المتحدة قد حزمت أمرها على الاستغناء عن الجبهة الشمالية في خططها الحربية، والاعتماد على الجبهة الجنوبية فقط في غزو العراق (نور الدين 2008، 243).

صدم الإنذار تركيا، وسقط رهانها على أن لا حرب من دونها. فاجتمع رئيس الجمهورية التركي، ورئيس الحكومة ووزير خارجيته، ورئيس أركان الجيش، على عجل. وقرروا أن يبلغوا الإدارة الأمريكية أنهم سيشاركون في الحرب ويفتحون جبهة شمالية (نور الدين 2008، 248). وحث رئيس الوزراء التركي اردوغان البرلمان على الموافقة على طلب الحكومة في المشاركة في الحرب. وفعلاً صوت البرلمان في 21/ أذار/2003 على فتح المجال الجوي أمام المقاتلات الأمريكية (ديمتري 2003، 147).

جاء الرد الأمريكي على هذا القرار التركي، على لسان وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بقوله لوزير الخارجية التركي، الذي أبلغه قرار المشاركة في الحرب قبل موافقة البرلمان التركي على ذلك!:" شكراً، لسنا بحاجة لكم، لكن إذا كنتم تريدون المساعدة فافتحوا فقط ممراً جوياً لطائراتنا" (ديمتري 2003، 140).

يتلخص موقف تركيا من العراق بعد الغزو الأمريكي له عام 2003، بأنه موقف يشدد على وحدة الأراضي العراقية. ويعارض تقسيم العراق. وينبع هذا الموقف من التخوفات التركية من إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق. لأنه إذا تم ذلك، سوف يطالب الأكراد داخل تركيا بالانفصال عنها والانضمام للدولة الكردية إن وجدت (صيوان 2008، 343).

تعمل تركيا على تعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية مع كردستان العراق. ويأتي هذا التوجه ضمن سياسة " الانفتاح" التي تبنتها تركيا تجاه أكرادها، من أجل العمل على حل المشكلة الكردية (Semerci 2011). هذا الانفتاح على إقليم كردستان من شأنه أن يخدم المصلحة التركية. فالإقليم هو مدخل تركيا إلى العراق جغرافياً. كما أن الإقليم يملك احتياطات كبيرة من النفط والغاز العراقيين. وتمر خطوط النفط والغاز العراقية عبره إلى تركيا. إضافة لذلك يشكل الإقليم فرصة كبيرة للاستثمارات التركية، فالهيكل الاقتصادي فيه غير متزن، ويعاني من ضعف في مجالات الزراعة

والتجارة، والبنى التحتية. وهذا فتح أبواب كبيرة أمام الاستثمارات التركية التي بدأت تتدفق على الإقليم، وبلغت أرباح المستثمرين الأتراك في كردستان منذ عام 2003 حتى عام 2010 ، 4,5 مليار دولار. وبلغت قيمة البضائع التركية التي استوردها الإقليم من تركيا 10 مليارات دولار (عرفان 2010).

أما على الصعيد السياسي، يكثف المسئولون الأتراك من زياراتهم لكردستان العراق. كما أنه يتم استقبال الشخصيات الكردية في تركيا على أعلى المستويات. وقامت تركيا عام 2010 بافتتاح قنصلية لها في أربيل عاصمة إقليم كردستان. وتعمل تركيا على فتح مدارس وجامعات في مختلف مناطق الإقليم من أجل تعزيز الأواصر الثقافية مع سكان الإقليم، ونشر اللغة التركية فيه. ومن الناحية الأمنية، وفرت العلاقات الجيدة بين تركيا وإقليم كردستان، فرصاً لتركيا من أجل مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق(عرفان 2010).

توازياً مع علاقتها بكردستان العراق، تعمل تركيا على توطيد علاقاتها الديبلوماسية والسياسية والاقتصادية، مع الدولة العراقية. وقد بدأت العلاقات التركية– العراقية بالتحسن، وكان أول مظاهر هذا التحسن هو إعادة تشغيل أنبوب نقل النفط العراقي– التركي الذي ينقل النفط من العراق إلى أوروبا عبر تركيا، و كان قد أوقف العمل به منذ حرب الخليج 1991. كما أن تركيا قامت عام 2005 بتوقيع اتفاقية مع العراق، تزيد بموجبها تركيا حصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات. وقام العراق بإعادة فتح القنصلية التركية في بغداد، وإغلاق مكاتب حزب العمال الكردستاني المعارض للحكومة التركية (صيوان 2008، 356– 359).

قام رجب طيب اردوغان بزيارة العراق في 10/تموز/ 2008، ليكون أول رئيس وزراء يزور العراق منذ 18 عام. خلال زيارته للعراق تم الإعلان عن تشكيل مجلس تعاون استراتيجي بين تركيا والعراق. يهدف إلى تطوير العلاقات بينهما في مجالات الطاقة والتجارة والاقتصاد، والبنى التحتية. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق 7 مليار دولار عام 2010، وهو رقم كبير إذا ما قارناه بما

كان عليه عام 2003، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 941 مليون دولار. وتعتبر تركيا أكبر شريك اقتصادي للعراق حالياً (Semerci 2011).

على الرغم من مساعي تركيا لتقوية علاقاتها الاقتصادية مع كل من العراق، وإقليم كردستان. إلا أنه لا زال هناك عدد من القضايا العالقة بينم. منها قضية التركمان الذين يسكنون كركوك. فإقليم كردستان يطالب بضم كركوك إليه على أساس أنها ذات أغلبية سكان كردية. بينما تصر تركيا على وجوب أن تبقى المحافظة تابعة لسيطرة حكومة بغداد. وسبب الخلاف الرئيسي هو ليس حقوق التركمان التي ينتهكها الأكراد كما تدعي تركيا. وإنما هو غنى تلك المنطقة بالنفط، وإذا ما تم ضم كركوك بشكل نهائي إلى إقليم كردستان وأصبحت عاصمة له كما يسميها الآن الأكراد. ستتضرر مصالح تركيا بامتلاك إقليم كردستان لمزيد من مصادر النفط التي ستزيد من قوته الاقتصادية والسياسية (Migdalovitz 2010,8).

يبقى الهاجس الأمني أساسياً في نظرة تركيا للعراق، خاصة لشماله. فبعد حالة الفوضى التي تكرست في العراق، بدأ حزب العمال الكردستاني PKK يعاود نشاطاته ضد القوات التركية المتواجدة في شمال العراق. ففي شهري تموز وآب من عام 2011 تم قتل ما يزيد على الثلاثين جندي تركي من قبل عناصر الحزب. وفي 19/ تشرين الأول/2011 شن الحزب واحدة من أكثر هجماته دموية قاتلاً 26 جندي تركي(Semerci 2011).ورداً على تلك الهجمات تقوم تركيا بعمليات توغل في الأراضي العراقية من أجل ملاحقة عناصر الحزب، الذين يقدر عددهم بخمسة ألاف، يتمركزون في الجبال الفاصلة بين تركيا و العراق. ويأتي الرد العراقي على عمليات التوغل تلك بين مؤيد لحق الأتراك في الدفاع عن أنفسهم، وبين غاضب من انتهاك حدود السيادة العراقية (Migdalovitz 2010,6).

ثالثاً: دوافع التحرك التركي تجاه العالم العربي

"العثمانية الجديدة" (Neo– Ottomanism)، هو الاسم الذي أطلق على توجهات السياسة الخارجية التركية، تحت حكم العدالة والتنمية، تجاه مناطق (الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا و البلقان، ومناطق آسيا الوسطى). يأتي تحرك تركيا تجاه هذه المناطق ضمن رؤية داوود أوغلو، بأن تركيا أخطأت في إهمالها لعلاقاتها التاريخية والديبلوماسية والاقتصادية، والسياسية مع جوارها الجغرافي. لذلك ينبغي على تركيا أن تصلح خطأ الماضي، وتعود كقوة مركزية ذات ثقل إقليمي إلى المناطق التي تجاورها. "العثمانية الجديدة" لا تهدف إلى احتلال الأراضي التي كانت تخضع للدولة العثمانية فهي ليست رؤية " امبريالية"، بهدف إعادة خلق دولة عثمانية جديدة. وإنما تتبع السياسة الخارجية التركية مبادئ " القوة الناعمة" أي استخدام التأثير السياسي والديبلوماسي، والاقتصادي من أجل فتح المجال أمام تركيا لتكون مقبولة ومؤثرة في جوارها الجغرافي. وبالتالي تكون قادرة على لعب دور "الوسيط" في حل الصراعات الموجودة في تلك المناطق (Taspinar 2011).

العالم العربي ليس مقصودا بذاته في التوجه التركي نحوه. وإنما يقع ضمن رؤية السياسة الخارجية التركية الجديدة، لجميع مناطق جوارها الجغرافي. إذن هو جزء من كل. ويأتي اهتمام السياسة الخارجية التركية فيه، لأنها و كأي سياسة خارجية لأي دولة في العالم، تهدف إلى خدمة مصالح دولتها في المناطق التي تنشط فيها. لذلك تتوجه تركيا نحو العالم العربي مدفوعة بدوافع سياسية واقتصادية، واستراتيجية.

دافع السياسي:

قدمت تركيا نفسها بصفتها "وسيطاً"، للمشاكل والصراعات التي تحدث في العالم العربي. فعملت تركيا على عرض وساطتها بين الأطراف المختلفة، كلما لاحت لها فرصة لذلك. فعملت على التوسط بين سوريا وإسرائيل، وتوج وساطتها بأربع جولات تفاوضية تمت عام 2008. كما أنها لعبت

دور الوسيط بين إسرائيل وحماس مرتين، عند أسر الجندي الإسرائيلي شاليط عام 2006، و المرة الثانية، أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008. إضافة لذلك تدخلت تركيا بصفتها "وسيطاً"، داخل العالم العربي نفسه، مثل التوسط بين فتح وحماس، والتوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي 8 و14 أذار، و مساعيها لتقريب وجهات النظر بين العرب خلال حرب غزة 2008 (توتشي 2010).

لكن مع كل هذا الحراك الديبلوماسي المكثف في العالم العربي، لم تحقق تركيا إلا القليل في القضايا التي توسطت فيها. فهي لم تنجح في إبرام أي مصالحة بين فتح وحماس، كما أنها لم تحقق أي شيء يذكر في الملف اللبناني. والمفاوضات السورية– الإسرائيلية تعطلت ولم تعد إلى الحياة بعد حرب غزة 2008 . فعلى الرغم من شعبيتها التي أصبحت واسعة في العالم العربي، لم تجد تركيا حتى الآن طريقاً لتحويل هذه الشعبية إلى قوة مؤثرة، تجعل منها دولة مركزية تساهم في بناء شرق أوسط، حسب رؤيتها، أكثر استقراراً وديمقراطية (Salem 2011).

بنت تركيا شعبيتها في العالم العربي على تصريحات ومواقف، وصفت ب "الجريئة". معظمها كان موجهاً ضد إسرائيل. اعتبر العالم العربي، الذي يعاني من أنظمة "استبدادية"، كممت أفواه شعبها، غاضةً الطرف عن الجرائم الإسرائيلية، تركيا نصيرة للقضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني الذي أصبح شبه منسي عربياً. على الرغم من أن تركيا لم تتخذ أي إجراءات عقابية على أرض الواقع ضد إسرائيل، إلا أنها أحسنت اللعب على وتر العواطف والمشاعر العربية. فحالة الفراغ التي يعاني منها العالم العربي جعلته متلهفاً لأي بديل يسد مسد الضعف والتقاعس والصمت العربي. وبالنظر إلى المواقف و التصريحات " الأردوغانية" نجدها فارغة المحتوى، وتتلخص بكونها مجرد "استعراضات" إعلانية. إلا أنها لاقت ترحيباً وقبولاً عربياً واسعاً.

دافع الاقتصادي:

تقارب كمية الإنتاج الاقتصادي في تركيا، نصف ما تنتجه دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة. فمع استلام حزب العدالة والتنمية للحكم، تجاوزت تركيا أزمتها الاقتصادية الداخلية. وبدأت سياسة انفتاح اقتصادي على جوارها الجغرافي، بعد تسوية مشاكلها السياسية معه (ICG,2010,6).

يعتبر التصدير للخارج أساس الاقتصاد التركي، وقد ارتفعت قيمة الصادرات التركية من 32 مليار دولار عام 2002، إلى 123 مليار عام 2010. وبالرغم من أن نصف التجارة التركية لا تزال مع أوروبا، إلا أن معدلاتها تزداد مع العالم العربي. فكانت حصة الوطن العربي تعادل 19% من مجمل الصادرات التركية عام 2008، مقارنة ب 10% عام 1998 (ICG,2010,9). فمثلاً بلغت قيمة الصادرات التركية لدولة الإمارات العربية المتحدة 3 مليارات عام 2007، بنسبة تقارب 3% من مجمل الصادرات التركية. وتضاعف الرقم عام 2008 ليصبح 7.6 مليار دولار، بنسبة ارتفاع تقارب 210%، لتصبح الإمارات العربية المتحدة ثالث أكبر مستورد للصادرات التركية (علام 2010).

كما أن تركيا تسعى لجذب رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في مشاريع داخل تركيا. بعد أن سهلت تركيا القوانين الخاصة بالاستثمارات الخارجية المباشرة. ففي عام 2005 بلغت قيمة الاستثمارات الخليجية في تركيا 1.7 مليار دولار، بنسبة زيادة تعادل 3795% عما كانت عليه في السابق. وازدادت هذه القيمة لتصبح 10 مليارات عام 2008. وهي بازدياد مستمر (علام 2010).

ومن ناحية أخرى قامت وزارة الثقافة والسياحة في تركيا بتنظيم حملات إعلانية في العالم العربي، من أجل تشجيع السياحة إلى تركيا. وقد زاد عدد السياح العرب لتركيا بنسبة 22% عام 2009. كما أن تركيا قدمت الكثير من التسهيلات من أجل جذب المواطن العربي للسفر إليها، فمثلاُ ألغت عام 2009 تأشيرة السفر بينها وبين سوريا ولبنان والأردن، وليبيا (ICG,201,12). لقد أولى أحمد داوود أوغلو في نظرته "الاستراتيجية "،أهمية للجانب الاقتصادي في علاقة تركيا مع جوارها

الجغرافي. فالمنطقة العربية تعتبر سوقاً واسعةً للصادرات التركية. التي تزداد سنة بعد أخرى. بطبيعة الحال يبقى الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأكبر اقتصادياً لتركيا في كثير من الجوانب الاقتصادية. لكن هذا لا يتناقض مع الرغبة التركية في فتح أسواق جديدة لبضائعها. فتركيا في طموحها لتصبح قوة مركزية في المنطقة الإقليمية المحيطة بها، لا بد لها من علاقات اقتصادية متينة مع من يجاورونها. فالمصالح المتبادلة ترسخ التعاون بين الدول.

دافع الاستراتيجي:

اعتبر أحمد داوود أوغلو الشرق الأوسط، الذي يضم العالم العربي، " الحديقة الخلفية" التي لا غنى لتركيا عنها (أوغلو 2010، 155). لكن وبأي حال من الأحوال لا يمكن للعالم العربي أن يكون بديلاً استراتيجياً لتركيا بعيداً عن الغرب. وهذا ما أكده الرئيس التركي عبد الله غول في زيارته للقاهرة مطلع عام 2008 قائلاً:" علاقتنا مع العالم العربي ليست بديلاً عن عملية العضوية في الاتحاد الأوروبي، وجميع الأطراف تدرك ذلك" (نور الدين 2009، 55).

إن هدف حزب العدالة والتنمية كان منذ بداية تأسيس الحزب هو " الانضمام للاتحاد الأوروبي". لذلك وظف العدالة والتنمية منذ وصوله للحكم عام 2003، جميع علاقاته السياسية والاقتصادية في العالم من أجل الوصول إلى الهدف المنشود. وكانت مبادرته إلى إقامة علاقات أفضل مع عمق تركيا التاريخي والحضاري، أي أن العالم العربي والإسلامي، خطوة من أجل الوصول إلى الاتحاد الأوروبي.

واجهت تركيا الكثير من الصعوبات في محاولتها للانضمام للاتحاد الأوروبي. الذي ما يفتأ يفرض عليها مزيداً من الشروط، التي تكون تعجيزية في بعض الأحيان. لذلك وحتى لا تكون تركيا محصورة في مربع عضوية الاتحاد الأوروبي، سعت إلى جعل سياستها الخارجية متعددة المحاور والمسالك.

فتركيا تسعى لخلق دور سياسي واقتصادي له ثقل في منطقة الشرق الأوسط، من أجل لفت انتباه أوروبا إلى أهميتها التي تجاهلتها بوضع حواجز عدة أمام عضويتها الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

إن الشرق الأوسط بما فيه العالم العربي، هو عبارة عن "ورقة" تلوح بها تركيا في وجه الرفض الأوروبي لها. فنجاح تركيا في خلق مكانة مميزة لها في العالم العربي والإسلامي من شأنه أن يرفع رصيدها لدى العالم الغربي، الذي لطالما اعتبرها حليفته الاستراتيجية في المنطقة.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية والاتحاد الأوروبي

منذ أعلن أتاتورك إنشاء الجمهورية التركية عام 1923 ، جعل رؤيته حول مستقبل تركيا منصبةً على تطوير وتحديث الجمهورية الناشئة على الطراز الغربي . ذلك حتى تتمكن من اللحاق بركب الحضارة والتقدم. وحتى تصبح تركيا أوروبية، قام أتاتورك بكافة الجهود الممكنة "لأوربة" المجتمع التركي، فغير كل ما استطاع تغييره من دستور البلاد إلى ملابس المواطن التركي.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة، انحازت تركيا للمعسكر الغربي الذي ضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا . لقد شكلت الحرب الباردة فرصة لتركيا كي تقترب من العالم الغربي الأوروبي. فقد ظهرت أهمية تركيا الجيوسياسية كحاجز يفصل بين المعسكرين. وقد تجلى ذلك بانضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1952، بعد ثلاث سنوات من تأسيسه. وأصبحت تركيا عضواً في العديد من المؤسسات الأوروبية، مثل مجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والبنك الأوروبي للتنمية والإعمار (Independent Commission on Turkey,2004) .

أما وقد أصبحت أوروبا موحدة، فإن الخطوة التي من شأنها أن تعطي تركيا الشهادة الكاملة بأنها أوروبية هي الانضمام للاتحاد الأوروبي (European Union). الذي يعتبر المؤسسة الأوروبية الأهم حالياً. فعلى الرغم من أن القسم الأكبر من تركيا يقع في قارة أسيا و 3% فقط من أراضيها تقع في القارة الأوروبية، فإن تركيا ترى نفسها ومستقبلها في الانضمام لأوروبا.

بدأت مسيرة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي عام 1963، ولا تزال مستمرة حتى الآن. فتركيا تسيير نحو أوروبا مدفوعة بدوافع سياسية، واقتصادية، واستراتيجية عدة. وتبذل تركيا كافة الجهود الممكنة، كي تلبي متطلبات الانضمام الأوروبية. وتتنوع هذه المتطلبات بين كونها اقتصادية، وقانونية، وأخرى تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

يتهم الاتحاد الأوروبي بالمماطلة المتعمدة لانضمام تركيا . لكن على الرغم من ذلك مازالت تركيا تصر على " العضوية الكاملة" في الاتحاد الأوروبي، غير متنازلة عن خيارها لصالح أي خيارات أخرى مطروحة مثل " شراكة خاصة" أو غيرها. وفي ظل حكم حزب العدالة والتنمية، الذي جعل من الانضمام للاتحاد الأوروبي شعاراً وهدفاً يصبو الحزب لتحقيقه، بدأت تركيا تحث الخطى بخطوات إصلاحية واسعة نحو الهدف المنشود.

تتأثر علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي الذي يبدو شيء من الانقسام بين دوله الأعضاء بين مؤيد ومعارض للانضمام التركي، بالتوازنات الدولية المختلفة. فالولايات المتحدة الأمريكية تضغط من أجل دخول تركيا للاتحاد الأوروبي، كي لا تميل كفة الميزان التركية إلى العالم العربي والإسلامي المحيط بها. فالولايات المتحدة لا تنظر إلى العوائق والموانع الأوروبية بجدية، بقدر ما ترى مصلحتها الأمنية والاستراتيجية مع تركيا.

تركيا تسعى ككل الدول في العالم إلى أن تصبح أقوى، وهذه القوة لا تكون إلا بالانضمام للأقوى، الذي هو الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: تطور علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي

لقد مر الاتحاد الأوروبي بعدة مراحل تاريخية قبل أن يصبح بالشكل الذي هو عليه اليوم. كانت بداية نشأته عام 1951 عندما قامت كل من فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وإيطاليا، ولكسمبورغ، وهولندا بدعوة من وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان، بتوقيع معاهدة بينهم من أجل إنشاء " "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب". وكان الهدف من تلك المعاهدة وضع هاتين المادتين الحيويتين تحت إشراف مشترك لمنع استخدامهما لأغراض عسكرية. وتطورت العلاقات الاقتصادية بشكل سريع بين الدول الأوروبية، وتم توقيع معاهدة روما عام 1957، التي تم بموجبها إنشاء "الجماعة الأوروبية" التي ضمت جماعة الطاقة الذرية الأوروبية (Eurtom)، والجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، التي عرفت ب " السوق الأوروبية المشتركة" (النعيمي 2007، 9-10).

وتوسعت السوق الأوروبية المشتركة عام 1973 لتضم ثلاث دول جديدة هي بريطانيا والدنمارك وإيرلندا وانضمت اليونان عام 1981، وتبعتها كل من إسبانيا والبرتغال عام 1986، ليصبح عدد الدول الأعضاء اثني عشر عضواً (الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي).

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي، وانهيار الأنظمة الشيوعية في دول شرق أوروبا. أصبحت القارة الأوروبية موحدة، مما دفع الأوروبيين لمزيد من الاندماج، فتم توقيع "معاهدة ماستريخت" عام 1992، التي بموجبها تم إنشاء " الاتحاد الأوروبي". ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ عام 1993، وهدفت هذه المعاهدة من خلال إنشاء الاتحاد الأوروبي إلى تدعيم الاندماج بين الدول الأعضاء في ثلاث مجالات أساسية، هي الوحدة الاقتصادية والنقدية، والسياسة الخارجية والأمنية، والسياسات الداخلية (الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي).

استمر الاتحاد الأوروبي بالتوسع ليضم كل من النمسا، وفنلندا، والسويد عام 1995. وكان التوسع الأكبر عام 2004 بقبول عضوية عشر دول جديدة هي بولندا، والمجر، وسلوفاكيا، وسلوفينيا،

والتشيك، ولاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا، وقبرص، ومالطا. وأصبح عدد الدول الأعضاء 27 عضواً بعد انضمام كل من بلغاريا ورومانيا عام 2007 (النعيمي 2007، 10).

هناك عدد من الدول المرشحة للعضوية وهي تركيا، وكرواتيا، وأيسلندا، ومقدونيا. وتجري مفاوضات معها من أجل استيفاء شروط العضوية (الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي).

يرفع الاتحاد الأوروبي شعار " نتوحد في التنوع" (United in diversity) ، ذلك من أجل تقريب وجهات النظر بين أعضاءه وخلق قدر المستطاع من الاندماج والوحدة بينهم (الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي). فإن كان هذا الشعار " حقيقياً"، ستصبح تركيا هي الدولة الأكثر إثراءً للتنوع الأوروبي إذا ما انضمت إلى الاتحاد الأوروبي.

أولاً: لمحة تاريخية حول العلاقات التركية– الأوروبية

حاولت تركيا الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة بعد عامين من إنشائه، فقدمت طلباً للانتساب إليه عام 1959. بعد تقديم جارتها اليونان طلب انتسابها مباشرة. لكن طلبها قوبل بالرفض الأوروبي بسبب العجز الدائم في ميزان تركيا التجاري. وفي عام 1963، أصبحت تركيا "عضواً مشاركاً" في الجماعة الأوروبية بعد توقيع اتفاقية أنقرة، التي أطلق عليها اتفاقية "الزمالة" أو "الشراكة". ووقعت تركيا عام 1972 مع السوق الأوروبية المشتركة على البروتوكول الإضافي الذي من شأنه أن يفضي إلى الوحدة الجمركية بين تركيا والسوق المشتركة (النعيمي 2007، 19–20).

عادت تركيا وتقدمت بطلب انتساب إلى السوق الأوروبية عام 1987. وعلقت تركيا آمالاً كثيرة على ذلك الطلب، فقد وصفه رئيس الوزراء التركي تورجت أوزال بأنه: " من أهم الأحداث التي

شهدها العهد الجمهوري منذ إعلان الجمهورية". لكن الرد الأوروبي جاء بالرفض لأسباب سياسية واقتصادية كان من ضمنها مسألة احترام حقوق الإنسان (النعيمي 2007، 21).

بعد توقيع المعاهدة المؤسسة للاتحاد الأوروبي مع نهاية الحرب الباردة، معاهدة ماستريخت عام 1992. بدأت تركيا مساراً جديداً في عملية اندماجها أوروبياً. فوفقاً للمادة 49 من المعاهدة فإنه يحق لأي دولة أوروبية[4] أن تتقدم بطلب انتساب للاتحاد الأوروبي إذا التزمت أسس الحرية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وسلطة القانون. وأقرت قمة كوبنهاجن عام 1993، ما نصت عليه معاهدة ماسترخيت، ووضعت معاييراً عرفت ب " معايير كوبنهاجن" (Copenhagen Criteria). يتوجب على كل دولة أن تستوفيها حتى تصبح عضواَ في الاتحاد الأوروبي (Christensen, 2009).

وتشمل "معايير كوبنهاجن" معاييراً سياسية وأخرى اقتصادية. أهم المعايير السياسية وجود ديمقراطية نيابية، وبناء دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان واحترام حقوق الأقليات ومنحها الحماية اللازمة. أما أهم المعايير الاقتصادية فهي وجود اقتصاد فعال داخل الدولة يعتمد عل نظام اقتصاد السوق، والقدرة على التعاون والمنافسة مع الأسواق الأوروبية. كما يجب على الدولة إصلاح نظامها المصرفي والمالي ليتكيف مع النظام الموجود داخل دول الاتحاد الأوروبي. كما يطلب من الدولة تتبنى ال "acquis communautaire" ويقصد بها كافة النصوص القانونية (معاهدات، التزامات، اتفاقيات، ..) التي يتبناها الاتحاد الأوروبي (Kylstad 2010).

في حالة أبدت دولة أوروبية رغبتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي، يجب عليها أن تتقدم بطلب عضوية للمفوضية الأوروبية. ثم تصدر المفوضية الأوروبية تقريراً توضح فيه مدى استجابة الدولة المتقدمة بطلبها لمعايير كوبنهاجن السياسية والاقتصادية. وفي حالة استجابة الدولة لتلك

[4] تركيا تصنف نفسها على أنها دولة أوروبية، لذلك رأت أن من حقها التقدم بطلب انضمام للاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن بعض الدول الأوروبية تطرح علامات استفهام حول أوروبية تركيا.

المعايير، تقر المفوضية بأهليتها للانضمام. و تعطى الدولة المتقدمة بالطلب، العضوية الكاملة بعد موافقة المجلس والبرلمان الأوروبي، وكافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضم تلك الدولة (Christensen 2009).

أما إذا لم تستوفي الدولة المتقدمة شروط الانضمام فإنها تعطى اسم دولة "مرشحة" للعضوية. ويبدأ الاتحاد الأوروبي جولات تفاوضية معها حتى تحقق وتلتزم بالمعايير السياسية والاقتصادية المطلوبة لقبول طلب انضمامها (Christensen 2009).

قبل أن تبدأ تركيا خطواتها باتجاه الوفاء بمعايير الاتحاد الأوروبي، قامت بالوفاء بالتزاماتها من أجل إقامة وحدة جمركية مع الاتحاد الأوروبي وفقاً لما نصت عليه اتفاقية الزمالة عام 1963. وتحقق ذلك لتركيا عام 1995 (Christensen, 2009). اعتبرت تركيا إنجاز الوحدة الجمركية خطوة أخيرة باتجاه الاتحاد الأوروبي، لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للاتحاد، فقد كانت الوحدة الجمركية هي استيفاء لما تم الاتفاق عليه في الماضي وليس بداية لصفحة جديدة مع تركيا.

ففي اجتماع قمة لوكسمبورغ عام 1997، الذي عقد تحت عنوان " برنامج سنة 2000: من أجل وحدة أقوى وأوسع". تم استبعاد تركيا من الدول المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي، وتم وضعها في خانة خاصة بوصفها طالبة انتساب. وقد أثار هذا الموقف الأوروبي غضب الأتراك وسخطهم، فاتهم رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز الاتحاد الأوروبي بممارسة التمييز ضد بلاده، واتهم الأوروبيين بتحويل الاتحاد الأوروبي إلى " نادِ مسيحي". و قامت تركيا بقطع الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي رداً على ذلك القرار (النعيمي 2007، 29-30).

ثم جاءت قمة هلسنكي عام 1999، لتعطي تركيا بريق أمل. فقد تمت الموافقة المبدئية على طلب تركيا، وتم إعطائها وضع المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (النعيمي 2007، 30-31). وقد لعبت عدة عوامل على تغيير السياسة الأوروبية في التعامل مع تركيا، فقد تحولت سياسة الاتحاد

الأوروبي من سياسة استبعاد لتركيا إلى سياسة احتواء. من هذه العوامل أزمة كوسوفو، فقد بينت هذه الأزمة أن خطر عدم الاستقرار في القارة الأوروبية مازال ممكناً. واستناداً لما حصل قررت المفوضية الأوروبية ضرورة انتهاج سياسة احتواء مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، من أجل خلق علاقات مستقرة. كما أن الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في تلك الفترة لعبت دوراً مهماً في دعم ذلك القرار، بسبب تأييد الرئيس جاك شيراك لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لموقف اليونان فقد بدأت علاقات تركيا بالتحسن نسبياً معها خاصة بعد الزلازل التي أصابت كلتا الدولتين. هذا بالإضافة للضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة على اليونان لتؤيد ترشيح تركيا للعضوية. كما أن تجمع رجال الأعمال التركي (TUSAID) استغل قطاع الأعمال التركي داخل أوروبا ، وعمل كقوة ضغط دعمت ترشيح تركيا للعضوية، مما أثر في صناعة القرار الألماني بخصوص تركيا (Christensen 2009).

لقد كان قرار ترشيح عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي سياسياً، أكثر منه قراراً استند للأسس اللازمة من أجل قبول تركيا كدولة مرشحة لعضوية الاتحاد. فتركيا وفقاً لتقرير المفوضية الأوروبية عام 1999 لم تحدث تقدماً كبيراً بالنسبة لتطبيق معايير كوبنهاجن. لكن مع ذلك جاء في التقرير أن المفوضية " تثق بقدرة تركيا على الإصلاح" (Christensen 2009). وبناءً على هذه الجملة غير الكافية لقبول ترشح أي دولة للعضوية، تم قبول تركيا.

في قمة نيس التي انعقدت عام 2000، قام المجلس الأوروبي بالمصادقة على " وثيقة شراكة الانضمام". وقد تضمنت تلك الوثيقة الشروط الأولية والحد الأدنى من الأمور التي يتوجب على تركيا إنجازها من أجل التأهل الكامل للعضوية. وقبلت تركيا تلك الشروط، ونتيجة لذلك وافق الاتحاد الأوروبي عام 2001 على منح تركيا وضع الدولة المؤهلة للترشيح. وهذا القرار فرض على تركيا القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية من أجل الوفاء بمعايير كوبنهاجن (النعيمي 2007، 31-32).

تظهر استطلاعات الرأي التي يتم إجرائها في دول الاتحاد الأوروبي أن غالبية الأوروبيين يقفون في موقف معارض لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. تنقسم دول الاتحاد الأوروبي في موقفها من الانضمام التركي إلى دول مؤيدة ولا مشكلة عندها، وأخرى معارضة لانضمام تركيا القانوني للاتحاد الأوروبي. فمثلاً تدعم بريطانيا دخول تركيا للاتحاد الأوروبي لأسباب سياسية تتعلق بموقع تركيا الاستراتيجي من ناحية. و من ناحية أخرى فإن بريطانيا ترى أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي من شأنه أن يخدم أهدافها في منع خلق سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي. كذلك فإن إسبانيا والبرتغال، وإيطاليا لا تجد مانعاً من انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. فبالنسبة لإيطاليا سيعود عليها انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بفوائد اقتصادية جمة، فتركيا هي شريكتها الاقتصادية الثالثة من حيث حجم التبادل التجاري. وفي المعسكر المقابل تقف مثلاً فرنسا والنمسا لتعارض انضمام تركيا للمنظومة الأوروبية، وتنضم إليها كل من هولندا، والدنمارك، ولكسمبورغ. وكل له موقفه السياسي، وتخوفاته الخاصة من المهاجرين ومشاكل الاندماج المتعلقة بهم. أما ألمانيا، فقد كانت من مشجعي انضمام تركيا، ثم تحولت إلى صف المعارضة ، مبتكرة فكرة " الشراكة الخاصة". ويعود التغيير في موقفها إلى تغير الأحزاب التي تشكل حكومتها (Kramer 2006).

هناك انقسام داخل الاتحاد الأوروبي حول مسألة انضمام تركيا إليه. وتلعب مصالح كل دولة الدور الأساسي في تحديد موقفها من العضوية التركية.

ثانياً: العدالة والتنمية... جهد كبير تجاه الاتحاد الأوروبي

في ظل ظروف اقتصادية وسياسية صعبة كانت تعصف في الدولة التركية، فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية لأول مرة عام 2002. واجه الحزب أزمة اقتصادية صعبة كانت تمر بها تركيا نتيجة للسياسيات الاقتصادية التي كانت متبعة في فترة التسعينات من جهة. ومن

جهة أخرى كان يمثل أمام الحزب تحدٍ كبير وهو تحدي الوفاء بالالتزامات التركية من أجل استكمال خطوات الانضمام للاتحاد الأوروبي.

كان الحزب قد أعلن منذ تأسيسه أن أولويته هي تحقيق الاندماج الكامل مع الاتحاد الأوروبي (Davutoglu 2010). ومن أجل بلوغ الهدف المنشود كان على الحزب بداية تخطي الأزمة الاقتصادية التي كان من أبرز سماتها نمو منخفض وغير ثابت للاقتصاد التركي، وارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى 70% عامي 2001 و 2002، وارتفاع سعر الفائدة، و ارتفاع نسبة البطالة (Ozturk 2011). وبالطبع هذه الأوضاع المتردية لم تكن لتنال إعجاب الاتحاد الأوروبي الذي أراد من تركيا الوفاء بمعايير اقتصادية وسياسية كي تأخذ مكانها في الاتحاد الأوروبي. فبدأ ينظر إليها على أنها "too big, too poor, too unstable" (Ozturk 2001).

وضع حزب العدالة والتنمية عدة خطط ومشاريع من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي في تركيا. كانت هذه المشاريع تهدف إلى تحسين وضع المواطن التركي، الذي وضع ثقته في العدالة والتنمية من ناحية. ومن ناحية أخرى أراد العدالة والتنمية الوفاء بمعايير كوبنهاجن حتى تمضي تركيا قدماً في طريقها نحو العضوية الأوروبية.

كان الاقتصاد هو الميدان الأول الذي استهدفته إصلاحات العدالة والتنمية. فقامت الحكومة باستصدار عدد من القوانين المختلفة من أجل تغيير الوجه الاقتصادي لتركيا. فأعادت صياغة قانون العمل والضرائب، و قامت بإصلاح قطاع البنوك، وقامت الحكومة بخصخصة بعض الشركات الحكومية، وأعلنت خططاً تقشفية خفضت من خلالها الإنفاق العام (Barysch 2005).

كما عملت الحكومة على الاهتمام في القطاع الخاص، عن طريق حل الكثير من المشاكل التي اعترضت الاستثمار فيه. فعملت الحكومة على تحسين جو الاستثمار، وتقليل الإجراءات

البيروقراطية. وكانت الدولة تقوم بعمليات الرقابة ووضع قواعد وأسس للمنافسة دون التدخل المباشر في الاستثمارات الخاصة (علي باباجان، مقابلة تلفزيونية، 18|1|2012، الجزيرة).

بين عامي 2002–2008 ارتفعت نسبة الاستثمارات الخاصة حوالي 300%، أما استثمارات القطاع الحكومي فارتفعت بنسبة 100%. وتضاعف حجم الاستثمار حوالي أربعة أضعاف ونصف. كما عملت تركيا على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل زيادة الاستثمارات، ونجحت في ذلك. فحسب منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة فقد احتلت تركيا عام 2007 المرتبة السادسة عشرة عالمياً بين الدول الجاذبة للاستثمار، فاستحوذت على نسبة 1.5 من الاستثمارات العالمية (أوزتورك 2010).

حقق الاقتصاد التركي نمواً بمقدار 6,7% بين السنوات 2002 و2007. وانخفضت نسبة النمو متأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية عام 2009 لتصل إلى 4,8%. لكن هذه النسبة تضاعفت عام 2010 لتصل إلى 9%، ووصلت إلى 8% عام 2011. كما أنه تم تخفيض التضخم الذي وصل عام 2001 إلى 70%، إلى 3,9% عام 2011 (Ozturk 2011). ومن الأمور التي ساعدت على تراجع نسبة التضخم إطلاق عملة جديدة عام 2005. وكانت الليرة قد فقدت 50% من قيمة صرفها أمام الدولار عام 2001 (النعيمي 2007 ، 58).

كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3,300 دولار سنة 2002 إلى 10,000 دولار سنة 2008. واتخذت حكومة العدالة والتنمية عدة خطوات من أجل تخفيض البطالة، مثل جذب رؤوس الأموال من الخارج، وتشجيع الاستثمار وخفض تكلفته، والعمل على إصلاح التعليم المهني من أجل حل مشكلة نقص الأيدي الماهرة والمدربة (أوزتورك 2010). ونجحت الحكومة منذ عام 2009– 2011 بخلق 1.4 مليون وظيفة عمل جديدة (Ozturk 2011).

هذا الإصلاح الاقتصادي الداخلي أدى إلى زيادة كبيرة في الصادرات التركية للخارج. فقد كانت الصادرات التركية عام 2002 تساوي 32 مليار دولار. أما سنة 2011 فقد وصلت إلى 135 مليار دولار تقريباً. وتتنوع الصادرات التركية بين السيارات ومنتجاتها، والإلكترونيات والأدوات الكهربائية المنزلية، والمنتجات الزراعية والنسيج وغيرها (علي باباجن، مقابلة تلفزيونية، 18|1|2012، الجزيرة).

إضافة للإصلاحات الاقتصادية، قام العدالة والتنمية بعدد من الإصلاحات السياسية و القانونية من أجل الوفاء بمعايير كوبنهاجن. فبين عامي 2002–2004 تم الإعلان عن " ثمانية حزم قانونية" من أجل الإصلاح. وتم تغيير 218 مادة من 53 قانون من دستور الدولة المعلن عام 1982. وهذه التغييرات أدت إلى تعديل ثلث الدستور (الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، www.mfa.gov).

شملت هذه التعديلات قوانين عدة، كقانون العقوبات والقانون المدني. وشملت الحزم القانونية الإصلاحية، تعديلات متتالية في القوانين. فبعض القوانين تم تعديلها أكثر من مرة في كل مشروع إصلاحي حتى يصل القانون في صيغته النهائية لما يتوافق والاتحاد الأوروبي. فمثلاً عقوبة الإعدام تم التدرج بها حتى تم إلغاؤها نهائياً في كافة الأحوال عام 2004 (الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، www.mfa.gov) .

من القوانين المهمة التي شملها الإصلاح في الحزم القانونية، قانون مكافحة الإرهاب، وقانون الصحافة والنشر. و القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية، وقانون التجمع والتظاهر، كما تم إجراء المزيد من التعديلات على القوانين المتعلقة بمحاكم أمن الدولة. وجرى تعديلات حول قوانين إنشاء هيئات الإذاعة والتلفزيون، وقانون التعليم وتعليم اللغات الأجنبية. وتم تشديد القوانين الخاصة بمعاملة السجناء والتعذيب داخل السجون. كما شملت التعديلات الجوانب التي تخص الحريات الدينية بما فيها حرية بناء دور العبادة. كما تم تبني حزمة تاسعة من التعديلات عام 2006 ركزت بشكل

أساسي على تبني الاتفاقات الدولية المدرجة على أجندة البرلمان والتي تتعلق معظمها بحقوق الإنسان. أما الحزمة العاشرة من الإصلاحات فكانت عام 2010، وعدلت العديد من المواد الدستورية شملت 20 مادة (الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، www.mfa.gov) .

انعكست هذه الإصلاحات بصورة أو بأخرى على مسيرة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. فقرر الاتحاد الأوروبي في قمته المنعقدة في بروكسل في الفترة 16-17 ديسمبر 2004، فتح باب المفاوضات مع تركيا، من أجل " السماح لها بالانضمام إلى الأسرة الأوروبية". كما أكد البيان الختامي للقمة أن المفاوضات مع تركيا تجري في إطار " عملية مفتوحة لا يمكن ضمان نتيجتها مسبقاً، وفي حال انتهاك تركيا لمبادئ الاتحاد الأساسية، يتم تعليق عملية المفاوضات، ويتم وضع شروط لاستئنافها" (النعيمي 2007، 38-39).

تم فتح باب المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي رسمياً في أكتوبر عام 2005 كما كان مقرراً. وبدأت عملية التفاوض حول 35 فصل من القوانين والتشريعات الخاصة في الاتحاد الأوروبي. تم فتح سبعة منها يوم بدء المفاوضات، كما تم تأجيل الحديث في ثمانية حتى وقت لاحق، وتمت مناقشة وإغلاق أحدها في نفس اليوم وهو الفصل المتعلق بالعلوم والبحث العلمي. إضافة للمواد السابقة تدخل ثلاث قضايا في الاطار التفاوضي التركي- الأوروبي: هي علاقات حسن الجوار التركي مع اليونان وأرمينيا وتعهد تركيا بتسوية خلافاتها معهم، و ضمان استمرار تركيا في السعي لحل المشكلة القبرصية ضمن اطار الأمم المتحدة (Christensen 2009).

أثرت هذه القضايا بشكل ملحوظ على مسار المفاوضات التركية- الأوروبية، فعام 2006، علق الاتحاد الأوروبي المفاوضات مع تركيا بشأن ثمانية فصول بسبب رفض تركيا عبور الطائرات والسفن القبرصية إلى أراضيها، بسبب عدم اعتراف تركيا بدولة قبرص أصلاً. ويتم فتح فصول جديدة

للتفاوض بين تركيا والاتحاد كل عام لكن العملية التفاوضية تتم ببطء ومماطلة أوروبية واضحة (Christensen 2009).

في حين يرحب الاتحاد الأوروبي في الإصلاحات التي تنجزها حكومات العدالة والتنمية تباعاً. يبرز جدل تركي داخلي حول هذه الإصلاحات. وينقسم المعارضون لسياسات العدالة والتنمية إلى مجموعتين: المجموعة الأولى هي جماعة القوميين والعلمانيين الذين يعارضون فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي من جذورها. فيؤمن هؤلاء أن أوروبا لن تقبل أن تضم تركيا إليها في يوم من الأيام بسبب الرؤية السلبية الراسخة لدى الأوروبيين عن الأتراك. لذلك هم يرون في سعي تركيا لتطبيق معايير كوبنهاجن تهديداً للسيادة والاستقلال التركي، وتدخلاً سافراً من الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية التركية (Gursoy, 2010).

أما المجموعة الثانية، والتي تشكل عامل ضغط على حزب العدالة والتنمية، فهي تمثل أغلبية النخبة العلمانية الكمالية. بما فيهم العسكر ورجال القانون، الذين باتوا يعتبرون أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يمثل نهاية للأتاتوركية. حتى أنهم باتوا يصفون الاتحاد الأوروبي بأنه " ناد مسيحي"، على الرغم من إنكارهم المسبق لدور الدين في تركيا. والغريب هو أنهم هم نفسهم من كان يؤكد على " أوروبية تركيا"، وهم من كان يلهث وراء العضوية في الاتحاد الأوروبي (غانم 2009، 179-180). ويعود السبب في موقفهم ذاك إلى أنهم يعتبرون أن هدف العدالة والتنمية من الإصلاحات والتغييرات الدستورية التي يقوم بها هو ليس" الأورية" ، وإنما هو الحد من سلطات العسكر " حامي العلمانية" في الحياة السياسية التركية. وذلك بهدف إقامة دولة "دينية" في تركيا (Gursoy 2010).

ينكر حزب العدالة والتنمية هذه النوايا المخفية. ويصر على أن مرجعية حزبه ليست دينية بل هي " الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان". فمثلاً عندما أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قراراً

يشرع منع الحجاب في الجامعات التركية عام 2004، علق عبد الله غول الرئيس التركي الحالي بأن :" هذا القرار لا صلة له بعملية الانضمام للاتحاد الأوروبي" (نور الدين 2008، 195).

يتدرج حزب العدالة والتنمية في الإصلاحات والتغييرات التي يود إحداثها في تركيا من اجل تلبية المعايير الأوروبية. وذلك حتى لا يستثير العسكر والعلمانيين المعارضين والمشككين في سياساته. فيقوم بخطوتين للأمام وأخرى للخلف (Gursoy 2010).

ثالثاً: المسألة الكردية

بنيت الدولة التركية على أساس مركزي متين، وذلك بهدف التخلص من أي عواقب سلبية للتنوع الاثني واللغوي والديني والمذهبي الموجود داخلها. واعترفت الدولة بوجود الأقليات غير المسلمة فقط. وبناء على ذلك سمي الأكراد ب " أتراك الجبل"، ولم يعترف بلغتهم وعاداتهم و كل كيانهم بأنه كيان مغاير للأتراك، فواجه الأكراد مختلف سياسات الإنكار والقمع من قبل السلطات التركية (Cacmak 2003).

كان التمرد الأول للأكراد ضد الدولة التركية عام 1925، ما عرف لاحقاً ب " ثورة الشيخ سعيد" (Yavuz 2006). ولكن السلطات التركية قامت بقمع كافة التمردات الكردية ضدها بيد من حديد. ومع عام 1938 قامت السلطات التركية في الاعتراف باللغة التركية أنها اللغة الرسمية الوحيدة لتركيا، وتم منع التعليم بأي لغة غيرها. كما أنه تم منع تسمية الأماكن والأشخاص بأسماء كردية، واصبح التحدث في اللغة الكردية في الأماكن العامة ممنوعاً، وجريمة يعاقب عليها القانون. وإضافة لكل ذلك تم إهمال المناطق التي يسكنها الأكراد، فلم تشملها الخدمات، وعانت من إهمال التنمية فيها لسنوات طويلة (Baser 2011).

في ظل هذا الإنكار التركي الكامل للأكراد وحقوقهم، بدأ الأكراد في فترة الستينات والسبعينات في المطالبة بحقوقهم الثقافية، واللغوية، والسياسة من خلال الحركات اليسارية. إلا أن تم عام 1975

تشكيل حزب العمال الكردستاني (PKK)، بقيادة عبد الله أوجلان. وأعلن الحزب أن هدفه هو إنشاء دولة كردستان المستقلة (Wilgenburg 2008).نفذ الحزب عام 1984 هجمات مسلحة ضد الدولة التركية. وقد ردت تركيا على هجماته بالمثل. وتسببت المواجهات بين الطرفين بمقتل 35,000–50,000 شخص، وعدد كبير من المفقودين. كما تم تهجير الألاف من الأكراد من قراهم. عام 1999، تم إلقاء القبض على أوجلان في كينيا[5]، وبذلك اصبح الحزب الكردي يطالب بإقامة اتحاد كونفدرالي مع تركيا بدلاً من الاستقلال. وتزامنت هذه الحادثة مع ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، فبدأ الأكراد، مستغلين معايير كوبنهاجن الأوروبية، يطالبون تركيا بتطبيق الديمقراطية والالتزام بحقوق الإنسان في تعاملها معهم، بدلاً من فكرة الاستقلال (Baser 2011).

بدأت موضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان تأخذ حيزاً ضمن الاهتمامات الأوروبية مع نهاية الثمانينات، وذلك مع بدأ ظهور المعالم السياسية للوحدة الأوروبية بعد الانتهاء من التكامل الاقتصادي. مع انهيار الاتحاد السوفيتي، ركزت الدول الأوروبية على جانب الديمقراطية وحقوق الإنسان بدلاً من التركيز على الجوانب العسكرية، فقد زال التهديد الأكبر لأمن أوروبا. ورغم علم أوروبا بالتجاوزات التركية لمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان فقد تم غض الطرف عنها خلال فترة الحرب الباردة بسبب أهمية تركيا الجيوسياسية (Cacmak 2003).

ادركت تركيا أهمية إجراء إصلاحات في مجال حقوق الإنسان حتى تنال الرضا الأوروبي. وكانت المسألة الكردية هي المجال الأول لهذه الإصلاحات. فسمحت الحكومة التركية عام 1992 باستعمال اللغة الكردية في الحياة العامة، وسمحت بإصدار منشورات محدودة باللغة الكردية. وسمحت تركيا لمؤسسات حقوق الإنسان بالعمل في مختلف المناطق التركية. وقامت عام 1995، بإجراء بعض

[5] تم القبض على الزعيم الكردي في عملية سرية مشتركة بين المخابرات التركية، والمخابرات الأمريكية في نيروبي. وكان أوجلان بعد خروجه من سوريا، قد توجه إلى عدد من الدول بينها إيطاليا واليونان. اللتان يشتبه بضلوعهم في عملية أسره. على الرغم مما عرف عنهم من تأييد لحزب العمال الكردستاني. الذي لم يتم وضعه على لائحة المنظمات الإرهابية في أوروبا حتى عام 2002.

التعديلات على الدستور الذي تم إعلانه بعد الانقلاب العسكري عام 1980، وأعادت تلك التعديلات بعض الحريات التي تم سلبها من قبل العسكر. وعلى الرغم من أن تركيا لم تقم بخطوات كبيرة في المجال الحقوقي، إلا أنه تم ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي وفقاً لقرارات قمة هلسنكي عام 1999. على أن يكون واجبها للوفاء بمعايير كوبنهاجن محركاً لإصلاح وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان فيها . (Cacmak 2003)

وضع الاتحاد الأوروبي مسألة الأكراد على رأس المطالب التي يجب على تركيا تلبيتها من اجل استكمال طريقها نحو أوروبا. فطالب تركيا أن تعطي الأكراد حقوق الأقليات، التي حرموا منها بوصفهم مواطنين أتراك. وتزامنت هذه المطالب مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية عام 2002 (Yavuz 2006).

شملت الحزم الإصلاحية التي اطلقها حزب العدالة والتنمية، إصلاحات لأوضاع الأكراد كأقلية. فعام 2002 تم السماح ببث برامج ناطقة باللغة الكردية، وسمح بتعليم اللغة الكردية في معاهد خاصة بها. وتم السماح للأكراد بتسمية أبنائهم بأسماء كردية. ومع نهاية عام 2005، اصبح مسموحاً للأكراد إنشاء محطات إذاعة وتلفزة خاصة بهم ناطقة في اللغة الكردية. كما اصبح يحق للأكراد التمتع ببعض الحقوق الثقافية التي لطالما حرموا منها مثل سماع الموسيقى الكردية، و إقامة الأعياد والاحتفالات الخاصة بهم (Wilgenburg 2008).

عام 2009، تم إنشاء محطة تلفزيونية رسمية ناطقة في اللغة الكردية. وقامت الحكومة بزعامة حزب العدالة والتنمية بتبني مشروع " الانفتاح الكردي"، الذي تم تغيير اسمه ليصبح "الانفتاح الديمقراطي"، وذلك من اجل حل المسألة الكردية في تركيا. ويهدف هذا المشروع إلى إقامة تنمية اقتصادية شاملة لمناطق شرق الأناضول حيث تتركز الغالبية الكردية. أيضاً وعد المشروع بإعطاء المزيد من الحريات اللغوية والتعليمية للأكراد، كذلك شمل العفو عن بعض القيادات الكردية المحتجزة

لدى السلطات التركية، أيضاً سعى المشروع إلى تخفيف الإجراءات الأمنية المفروضة على الأكراد. ولكن السلطات التركية تماطل في تطبيق المشروع على أرض الواقع (Gursoy 2010).

قطع حزب العدالة والتنمية أشواطاً مهمةً في المسألة الكردية، حتى أن رئيس الوزراء التركي اردوغان كان أول من اعترف بوجود مسألة كردية بحاجة إلى حلول في تركيا بعد سنوات من الإنكار التركي لها (Wilgenburg 2008).

انطلق حزب العدالة والتنمية في حله للمسألة الكردية بمخاطبة الأكراد عن روابط الإسلام والأخوة التي تجمع بين الأتراك والأكراد كجماعتين عرقيتين مختلفتين في تركيا. ولكن هذا المنطلق لم يكن لينفع في حل المسألة الكردية. لأن الأكراد أنفسهم لم يتقبلوا هذا الخطاب، ولأن هذا الخطاب بعيد كل البعد عن إطار الدولة العلماني، وقد يؤدي إلى تصادم بين حزب العدالة والتنمية ومؤسسات الدولة خاصة المؤسسة العسكرية. لذلك بدأ حزب العدالة والتنمية بمعالجة المسألة الكردية ، تحت ضغط أوروبي ،من منطلق الوفاء بمعايير كوبنهاجن، فبدأ يعطي الأكراد مزيداً من الحقوق والحريات متبنياً خطاباً مفتوحاً معهم. لكن في المقابل يقع على الحزب ضغط كبير من المؤسسة العسكرية بسبب الهجمات التي يشنها مقاتلو حزب العمال الكردستاني انطلاقاً من قواعدهم شمالي العراق على أهداف عسكرية تركية. فالأمن التركي يقع في المرتبة الأولى بالنسبة لحزب العدالة والتنمية. كما أن هذه الهجمات تبطئ من حل المسألة الكردية بسبب معارضة المؤسسة العسكرية لأي انفتاح على الأكراد، وجماعة منهم تهدد أمن البلاد (Yavuz 2006).

من جهة أخرى رحب الاتحاد الأوروبي بالجهود المبذولة نحو الأكراد، لكنه لم يكتفي عند ذلك الحد وطالب بمزيد من الإصلاحات الاقتصادية في المناطق الكردية. كما أنه يطالب بالإصلاح السياسي الذي من شأنه أن يعطي الأكراد مشاركة واسعة في الحياة السياسية التركية. فمثلاً يطالب الاتحاد الأوروبي بخفض نسبة التمثيل داخل البرلمان من 10% إلى 5% (وهي النسبة التي يتوجب

على الحزب الحصول عليها من أصوات الناخبين قبل تأهله لدخول البرلمان). يرفض حزب العدالة والتنمية خفض تلك النسبة، متذرع كالأحزاب العلمانية الأخرى أن ذلك سيخلخل الوضع السياسي في تركيا، من خلال مشهد الحكومات الائتلافية. ولكن السبب الرئيسي وراء رفض العدالة والتنمية، هو أن مقاعد الأحزاب غير الممثلة برلمانياً تذهب للحزب ذي الأصوات الأكثر حسب القانون التركي، وهو بهذه الحالة العدالة والتنمية (Yavuz 2006).

إن الإصلاحات التي يقوم بها حزب العدالة و التنمية لإنهاء المسألة الكردية لا تعدو أن تكون إجراءات تمس قشر المشكلة وليس لبها. فهذه الإجراءات لم تستهدف تغيير اقتصادي وسياسي عميق في الوضع الكردي، وإنما اقتصرت على تغيير السياسات اللغوية، وخطابات ووعود بتحسين الوضع الكردي . تكللت بزيارات قام بها المسؤولون الأتراك على مختلف مستوياتهم للمناطق الكردية، كان أهمها زيارة للرئيس التركي عبد الله غول إلى ديار بكر، وهو أول رئيس تركي يزور تلك المنطقة منذ إعلان الجمهورية. وكانت هذه الإجراءات شبه كافية لتحسين صورة تركيا في تقارير المفوضية الأوروبية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا. ف "ورقة حقوق الإنسان" ورقة رابحة في يد الاتحاد الأوروبي يلوح بها في وجه تركيا متى شاء، ويغض الطرف عنها إذا اقتضت الحاجة ذلك.

رابعاً: الجاليات التركية في أوروبا... ما لها وما عليها

تختلف الإحصاءات في تقدير عدد أفراد الجالية التركية الموجودة في أوروبا. ذلك بسبب وجود عدد لا يستهان به من المهاجرين الأتراك غير الشرعيين الذين جاء معظمهم للعمل. يقدر عدد الأتراك الموجودين داخل دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من أربعة ملايين نسمة ونصف، معظمهم متركز في ألمانيا بعدد أتراك يصل إلى (2,300,000)، تليها فرنسا (423,000)، وتأتي هولندا في المرتبة الثالثة بعدد يصل إلى (364,000). تعتبر الجالية التركية أكبر جالية موجودة في دول الاتحاد

الأوروبي. يقارب عدد الأتراك في دول الاتحاد الأوروبي عدد سكان إيرلندا، و يساوي سبعة أضعاف عدد سكان لكسمبورغ (Diraor 2010).

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عانت الدول الأوروبية من نقص في الأيدي العاملة اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد الأوروبي. لذلك قررت تلك الدول استيراد أيدي عاملة من دول أخرى. كانت تركيا من ضمن تلك الدول الموردة. فتم توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية بين تركيا وعدد من الدول الأوروبية بهدف تصدير العمالة التركية لأوروبا. ووقعت تركيا الاتفاقية الأولى مع ألمانيا عام 1961، تلتها ثلاث اتفاقيات عام 1964 مع كل من هولندا، وبلجيكا، والنمسا، وعام 1965 وقعت الاتفاقية الأخيرة مع فرنسا. ورحبت تركيا بفكرة تصدير العمالة، كحل لمواجهة مشكلتي البطالة والزيادة السكانية (Bilgili 2011).

تم اعتبار هؤلاء المهاجرين " ضيوفاً" في الدول التي استقبلتهم. على أن يعودوا لتركيا مع انتهاء الحاجة إليهم. مع عام 1974، توقفت الحاجة لاستيراد عمالة خارجية بسبب أزمة النفط عام 1973، وما ترتب عليها من تقهقر اقتصادي في أوروبا. لكن العمال الأتراك لم يعودوا لتركيا، وإنما جلبوا أسرهم إلى الدول التي يعملون فيها. فتحول هؤلاء العمال إلى مقيمين في الدول المستضيفة. مشكلين نواة الجالية التركية في أوروبا. تميزت الهجرة التركية في السبعينات والثمانينات بأن معظمها كان هجرة من أجل لم شمل الأسر التي هاجر رجالها للعمل في أوروبا، وهذا ما ساهم في زيادة عدد الأتراك بشكل كبير. فوصل عددهم إلى 1.4 مليون في ألمانيا عام 1981. واستمر الأتراك في الهجرة لأوروبا لأسباب عدة منها طلب اللجوء السياسي، خاصة بعد الانقلاب العسكري الذي حصل في تركيا عام 1980، وكان بين هؤلاء الأتراك عدد كبير من الأكراد الذين هربوا من القمع السياسي (Bilgili 2011).

كان الجيل الأول من المهاجرين الأتراك لأوروبا من العمال الذين ينحدرون من الطبقات الدنيا في المجتمع التركي. فكان مستواهم التعليمي منخفض، وكانوا يفتقرون للمهارات العالية في العمل، كما أنهم لم يهتموا بتعلم لغة الدولة المستضيفة لهم كان. هذا أدى إلى عيشهم في تجمعات منفصلة عن النسيج الاجتماعي للدول المستضيفة (Kirisci 2004). فبدأ الأوروبيون يشكلون فكرة "الأخر" (the other)، عن هؤلاء المهاجرين، الذين وصفوا بعدم القدرة على الاندماج في المجتمعات الأوروبية. وأصبحت توصف تجمعاتهم بصفات مثل الاغتراب، و البطالة العالية، واضطهاد المرأة ، ومشاكل القتل على خلفية الشرف، والزواج بالإكراه (Ozturk 2011).

على عكس الجيل الأول، فقد اظهر الجيلين الثاني والثالث من المهاجريين الأتراك في أوروبا رغبة في الاندماج مع المجتمع الأوروبي، الذي ولدوا فيه ، ولم يعرفوا غيره. فقد تعلموا لغة الدول المستضيفة لهم في المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة (Ozturk 2011). كما انتقل الأتراك من كونهم مجرد عمال، ليصبحوا أرباب عمل يملكون استثماراتهم الخاصة في الدول التي يستقرون بها. فبلغ عدد المستثمرين الأتراك في ألمانيا عام 2007 (56.000) مستثمر، وبلغ عددهم في نفس العام في دول الاتحاد الأوروبي جميعها (101,000) مستثمر (Diraor 2010).

على الرغم من محاولات الاندماج التركية في المجتمعات الأوروبية، إلا أن الأوروبيين لا زالوا يعتقدون أنها غير كافية. ففكرة " الأخر" المختلف لازالت راسخة في العقلية الأوروبية عن المهاجر التركي. وقد ساهمت هجمات الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك والتفجيرات التي حصلت في لندن ومدريد في تغذية هذه الفكرة. فأصبح ينظر للتركي على أنه ممثل للإسلام الذي لا يتماشى مع المعايير الأوروبية المسيحية (Diraor 2010).

انطلاقاً من تلك الفكرة السلبية حول المهاجر التركي، أصبح الأوروبيون يخشون من تدفق الأتراك المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة إذا ما حصلت تركيا على العضوية الأوروبية.

فإذا أصبحت تركيا عضواً كاملاً، سيصبح من حق مواطنيها التنقل بحرية بين دول الاتحاد الأوروبي. وتختلف الآراء الأوروبية حول هذه النقطة. فالبعض يرى أن إبقاء تركيا خارج الاتحاد الأوروبي سيقلل من عدد مهاجريها لأوروبا. أما أخرون فيرون أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ، لن يفتح سيلاً من المهاجرين الأتراك على أوروبا، وذلك لأن التطور الاقتصادي والسياسي في تركيا سيجعل المواطن التركي يفضل الاستقرار في بلده، على الهجرة لدولة غريبة. كما أن انضمام تركيا سيغير من فكرة " الأخر"، التي يتم معاملة المهاجر التركي على أساسها. فتركيا ستصبح جزءاً من المنظومة الأوروبية من كافة النواحي (Kirisci 2006).

أما تركيا فنظرت لمهاجريها من عام 1961 إلى عام 2007 من الناحية الاقتصادية فقط. فقد رأت فيهم فائدة مادية بسبب الحوالات المادية التي يرسلونها إلى أسرهم في تركيا. ومن ناحية أخرى فإن الهجرة إلى أوروبا تخفف من ضغط البطالة في الدولة التركية. فلم تكن هناك مؤسسة رسمية لمتابعة أمور الجالية التركية في أوروبا. لكن عام 2007، لأول مرة تم تعيين وزير في حكومة أردوغان مختص بمتابعة أمور الجالية التركية من كافة النواحي التعليمية، والثقافية، والاقتصادية. كما أصبحت تركيا معنية بتفعيل المؤسسات التابعة للجالية التركية بصورة أفضل، وإنشاء مؤسسات جديدة في حالة غيابها. و جاء اهتمام الحكومة التركية بجاليتها في أوروبا لتحقيق سياستين وهما: تفعيل اندماج الأتراك في المجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها بالتعاون مع حكومات الدول المستضيفة. والعمل على بناء فكرة إيجابية عن الدولة التركية الحديثة لدى الأوروبيين، من أجل تحسين الرأي العام الأوروبي حول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي (Diraor 2010).

الجالية التركية تمثل مجتمعاً تركياً مصغراً بالنسبة إلى العالم الأوروبي. وفي سعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، يمكن للجالية التركية أن تلعب دوراً إيجابياً أو سلبياً في هذا الموضوع. فالجاليات يمكن لها أن تشكل جماعات ضغط على حكومات الدول المستضيفة لها إذا ما امتلكت

النفوذ السياسي والاقتصادي الكافي. وحجم الجالية التركية وإمكاناتها التي تملكها في أوروبا، تمكنها من لعب هذا الدور، إذا أحسنت الدولة التركية تحويلها إلى فاعل نشط.

المبحث الثاني: دوافع الرفض الأوروبي لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي

يتهم الاتحاد الأوروبي بالمماطلة المتعمدة في قراره بشأن انضمام تركيا. فإلحاح تركيا الشديد، واستماتتها لنيل العضوية الأوروبية، يقابل بردود فعل أوروبية باردة. فتم وضع الملف التركي على الرف، إلى أن يحين موعد النظر فيه بجدية.

تعزو دول الاتحاد الأوروبي تأخر البت في الملف التركي، إلى عدم ملائمة تركيا للمعايير السياسية والاقتصادية والحقوقية الواجب توفرها في أي دولة عضو في الاتحاد. ولكن هناك جانب أخر من الحقيقة يتعلق بالمخاوف الأوروبية من تركيا. فعدد سكان تركيا الذي يعد " كبيراً" بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، و دين "الإسلام" الذي يعتنقه 90% من سكان تركيا، يشكلان عاملان أساسيان للمخاوف الأوروبية مشكلين عقدة " الأخر" المختلف.

هذا الرفض الأوروبي المبطن للعضوية التركية، جعل الاتحاد الأوروبي يضع في طريق تركيا مزيداً من العقبات التي يجب عليها تخطيها قبل الوصول إلى العضوية الكاملة. مثل التلويح من فينة لأخرى بورقة المذابح التي ارتكبتها الدولة العثمانية بحق الأرمن، واستصدار قوانين مختلفة من البرلمانات الأوروبية حول الاعتراف بتلك المذابح وتحميل الدولة التركية الحديثة المسؤولية عما جرى. كما أن الاتحاد الأوروبي يضع حل قضية جزيرة قبرص العالقة بين تركيا واليونان شرطاً لقبول العضوية التركية.

الاتحاد الأوروبي يصعب الطريق على تركيا، لكنه لا يقطعها. فهو يدرك أن لتركيا أهمية في البعد الجيوسياسي والأمني الأوروبي.

أولاً: العامل الحضاري " الإسلاموفوبيا"

لم يظهر "الإسلام" كعنصر لرفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، إلا في نهاية الثمانينات. فبعد تقديم تركيا طلباً رسمياً عام 1987 للانضمام للسوق الأوروبية المشتركة، تم رفض طلبها بعد عاميين لعدة أسباب من جملتها الاختلافات الثقافية والدينية بين تركيا ودول المجموعة الأوروبية. وعندما وافق الاتحاد الأوروبي عام 2004 على فتح باب المفاوضات مع تركيا حول عضويتها في الاتحاد، أكد في قراره على ضرورة فتح أبواب الحوار الثقافية بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي، ويشمل الحوار الاختلافات الثقافية، والدين، والإرهاب، وحقوق الأقليات (Daloglu 2006).

يعود السبب في بروز "الإسلام" كعامل في قبول عضوية تركيا أو رفضها إلى التطورات التي طرأت على المجموعة الأوروبية ذاتها. فقد كانت أهداف الوحدة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية أهدافاً اقتصادية بحتة. وبعد الانتهاء من عملية الاندماج الاقتصادي، ونهاية الحرب الباردة، تم تشكيل الاتحاد الأوروبي ليمثل شقاً سياسياً إلى جانب التكامل الاقتصادي بين الدول الأوروبية. مع تفكك الكتلة الشرقية ازداد إقبال الدول الأوروبية على طلب عضوية الاتحاد الأوروبي، وهذا الإقبال ، جعل الاختلافات بين الدول تطفو إلى السطح مع زيادة عدد المتقدمين بطلباتهم. فأصبح السؤال هو: "من يصلح ومن لا يصلح؟" (Daloglu 2006).

بدأت دول الاتحاد الأوروبي تبحث عن هوية مميزة للاتحاد الذي يجمعها سوية. فأخذ الاتحاد يؤكد على قيم " التاريخ" و" التراث" الأوروبي المشترك بين أعضاءه. وبدأت تعلو أصوات بضرورة الاعتراف في الهوية المسيحية للاتحاد الأوروبي. فمثلاً كتبت أنجيلا ميركل، المستشارة الألمانية الحالية، عام 2004 بأن: " الاتحاد الأوروبي هو اتحاد اقتصادي وسياسي بين دول ومواطني أوروبا، ويعتمد على نظام قيم يستند لجذور تاريخية مشتركة". وأكدت على ضرورة منح تركيا " عضوية خاصة" في الاتحاد الأوروبي وليس عضوية كاملة، لأنها لا تشترك مع باقي الدول الأوروبية في تاريخ مشترك،

وإنما هي مختلفة سياسياً، وثقافياً، وتاريخياً. هي "الأخر" بالنسبة للعالم الأوروبي (Kylstad 2010).أما الرئيس الفرنسي ساركوزي فعبر عن ذلك قائلاً: " هل تنتمي تركيا إلى الحضارة الأوروبية، لحد يسمح لها بطلب العضوية في الاتحاد الأوروبي؟"، ويؤيد فكرة العضوية الخاصة لتركيا في الاتحاد (Alessandri 2011).

يشكك بعض الأوروبيين في علمانية النظام في تركيا. فهم يقولون أن التحول الذي حصل في تركيا من حكم الخلافة الإسلامية إلى العلمانية، لم يكن جوهرياً. فثورة أتاتورك كانت ثورة شملت تطبيق المفاهيم العلمانية، دون أن ترافقها ثورة اجتماعية لاستبدال المفاهيم القديمة بأخرى جديدة. كانت علمانية أتاتورك تهدف بالأساس إلى جعل الدين موضوعاً شخصياً لا دستوراً مشرعاً للبلاد. ففرضت العلمانية فرضاً، ولم تكن نتيجة لتحولات أخذت وقتها في المجتمع كما حصل في أوروبا. و هذا يضع استفهاماً حول مدى استمرارية تركيا العلمانية التي لا يسيطر على حكمها الإسلام (Report of the Independent Commission on Turkey,2004).

أما تركيا فتؤكد على أنها موجودة في أوروبا، وتؤكد دائماً على أنها ليست بالجديدة على القارة الأوروبية. فإضافة لعضويتها الواسعة في الكثير من المؤسسات والهيئات الأوروبية. فإن تركيا كما يقول رئيس الوزراء التركي :" موجودة بالفعل في أوروبا من خلال أكثر من 4 ملايين مهاجر تركي"، مؤكداً على: " إمكانية التعايش بين الإسلام والديمقراطية"، داعياً أوروبا إلى: "جعل تركيا قدوة لدول إسلامية أخرى". وكان الاتحاد الأوروبي قد وضح عند فوز حزب العدالة والتنمية (الذي يصنف على انه إسلامي ليبرالي) في الانتخابات لأول مرة عام 2002، أن وصول حزب إسلامي التوجه، لا يمنع تركيا من الترشح والانضمام للاتحاد الأوروبي (النعيمي، 2007، 33-34).

وفعلاً فقد تم قبول ترشيح تركيا، وفتح باب المفاوضات معها باتجاه العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي أثناء حكم العدالة والتنمية. فأوروبا تنظر لتجربة حزب العدالة والتنمية على أنها

نموذج لحكم الإسلام المعتدل. فالنموذج التركي بات مقبولاً شرقاً وغرباً. ويظهر ذلك في تبني كثير من الحركات ذات التوجه الإسلامي في العالم العربي للتجربة التركية وجعلها قدوة لها في الحكم. أوروبا تتخوف مما تدعوه " الإسلام الراديكالي" الذي يوصف ب " المتطرف". والذي يشكل أساساً لممارسة الإرهاب ضد كل ما هو غير "إسلامي"، على اعتبار أنه " كافر". فقد زادت ظاهرة الخوف من الإسلام أو ما بات يعرف اصطلاحاً ب "إسلاموفوبيا"، في أوروبا لتصبح موضوعاً مطروحاً للجدل والنقاش بشكل كبير بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

من ناحية أخرى فإن أوروبا تنظر لازدياد أعداد المسلمين المهاجرين المقيمين فيها نظرة خوف وقلق. فالمسلمون يشكلون حالياً 5% من تعداد السكان في أوروبا، ومن التوقع إذا استمرت معدلات الولادة بهذا النحو أن يشكلوا 20% من السكان الأوروبيين عام 2050. فمعدلات الولادة لدى المسلمين في أوروبا أكثر بثلاث مرات منها لدى الأوروبيين أنفسهم. وترتب على هذا ارتفاع نسبة الشباب و صغار السن لدى المسلمين، مقابل ارتفاع نسبة كبار السن لدى الأوروبيين. فمثلاً ثلث المسلمين المقيمين في ألمانيا هم تحت سن الثامنة عشر، في حين تبلغ نسبة من هم تحت هذا العمر من مجموع السكان الألمان ككل 18% (Savage, 2004). بات الأوروبيون يرون في المهاجرين المسلمين، ومنهم جالية تركية كبيرة، تهديداً للهوية الأوروبية.

كما أن الأوروبيين (خاصة فرنسا وألمانيا ،صاحبتي اكبر تعداد سكاني بين دول الاتحاد الأوروبي) يخشون العامل الديمغرافي في تعاملهم مع عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي. فعلى الرغم من انخفاض معدلات المواليد في تركيا، فمن المتوقع أن يصل عدد سكان تركيا لأكثر من ثمانين مليون عام 2015. أي ما يقارب عدد سكان ألمانيا. وبذلك ستشكل تركيا 14% من مجمل عدد السكان في الاتحاد الأوروبي. وعدد السكان هذا سيعطي تركيا وزناً كبيراً في مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تعتمد على الأساس السكاني في توزيع المقاعد بينها، مثل البرلمان الأوروبي والمجلس

الأوروبي (Report of the Independent Commission on Turkey,2004). هذا العدد يضاف إليه ما يقارب الخمسة ملايين تركي الموجودون أصلاً داخل دول الاتحاد.

تخشى دول الاتحاد الأوروبي خاصة القوية والغنية منها أن تحدث تركيا خللاً في التوازن الموجود داخل الاتحاد الأوروبي. فأصبح ينظر لتركيا على أنها زلزال سكاني سيضرب أوروبا. فمثلاً عند سؤال الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي عن سبب رفضه لعضوية التركية أجاب ب :" ماذا ستستفيد دول الاتحاد الأوروبي ،التي تعاني من صعوبة اندماج المهاجرين المسلمين في مجتمعاتها، من إضافة 100 مليون مسلم إلى تعدادها السكاني؟؟". وأشار سياسي ألماني إلى تركيا بنفس الرقم عندما سؤل عن سبب الرفض الألماني للعضوية التركيا قائلاً:" أقول فقط 100 مليون!!" (Kylstad 2010) . على الرغم من أن عدد سكان تركيا لم يصل إلى ثمانين مليون بعد.

تظهر استطلاعات الرأي التي يتم إجرائها بين الأوروبيين رفض شعبي أوروبي لانضمام تركيا للاتحاد. فمثلاً في النمسا ، التي تعد من أكثر الدول الرافضة لعضوية تركيا تصل نسبة معارضة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إلى 82%، فيما يعد أعلى نسبة لرفض العضوية التركية. وفي أكثر الدول تأييداً لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، لاتصل نسبة التأييد للفكرة على سبيل المثال في إيطاليا إلى 40% (ريبا 2005). هذه المعارضة الشعبية لها تأثير على انضمام تركيا، فكثير من الدول الأوروبية وعدت بإجراء استفتاء شعبي حول قبول عضوية تركيا.

يقول المفكر التركي جميل ميريتش :" لو أحرقنا كل المصاحف، وهدمنا كل الجوامع، فسنبقى في عين أوروبا عثمانيين. والعثماني يعني الإسلام : تراكم ظلامي وخطر وعدو" (نور الدين1998). إن المشكلة الأساسية التي يجب على تركيا تخطيها في مسيرة انضمامها للاتحاد الأوروبي هي مزيج من مشكلة ثقافية ودينية. فما يجعل أوروبا متخوفة من الإسلام هو أنه ليس مجرد شعائر دينية روحانية تؤدى في المسجد وتطوى صفحتها. وإنما هو قابل ليكون نظاماً سياسي واقتصادي. وعلى الرغم من

علمانية تركيا، ومن النظام الديمقراطي الذي يحكمها. فإن أوروبا دولاً وشعوباً بحاجة لأن تقتنع أن النظام العلماني والديمقراطي في تركيا كاف ليؤهل تركيا لأن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي.

ومن جهة أخرى، بالنظر لمسيرة تركيا نحو أوروبا يبدو واضحاً أن سياسة المصالح هي التي تحكم القرارات الأوروبية التي تتخذ بحق تركيا.

ثانياً: قبرص... القضية العالقة

تم تأسيس جمهورية قبرص المستقلة عام 1960بقرار من كل من بريطانيا وتركيا واليونان. وذلك كحل لموجات العنف التي سادت الجزيرة بين القبارصة الأتراك واليونانيين، الذين اختلفوا حول مستقبل قبرص بعد انسحاب القوات البريطانية منها عام 1950. فقد طالب القبارصة الأتراك بتقسيم الجزيرة إلى جزأين واحد للقبارصة الأتراك وأخر للقبارصة اليونانيين. أما القبارصة اليونانيون فطالبوا بضم جزيرة قبرص إلى اليونان. وكحل بين الطرفين تم تأسيس جمهورية قبرص، دون أخذ رأي القبارصة أنفسهم، فقد تم أخذ القرار على عجالة، وذلك خوفاً من نشوب صراع بين تركيا واليونان، من شأنه أن يخل بتوازنات الحرب الباردة . تم الاتفاق على أن يكون رئيس الجزيرة قبرصياً يونانياً، ونائبه قبرصي تركي، وتم الاتفاق على إقامة حكومة مشتركة بين الطرفين. بقي الوضع مستقراً في الجزيرة إلى عام 1963، عندما عزل القبارصة اليونانيون القبارصة الأتراك من الحكومة، وقاموا بطرد القبارصة الأتراك إلى قرى بعيدة ومعزولة في شمالي الجزيرة (Yilmaz 2005).

نفذ الحرس الوطني الذي ينتمي معظم أفراده للقبارصة اليونانيين عام 1974انقلاباً على الرئيس القبرصي مكاريوس، بهدف ضم جزيرة قبرص إلى اليونان. وقام سامبسون، الذي يعد من مؤيدي ضم جزيرة قبرص لليونان، بتنصيب نفسه رئيساً للجزيرة. رداً على ما جرى وخوفاً من ضم قبرص إلى اليونان، قامت تركيا بإنزال عسكري في الجزء الشمالي من الجزيرة. وسيطرت على 38% منها. مقسمة إياها إلى جزأين، جنوبي يسكنه القبارصة اليونانيون، و شمالي يسكنه القبارصة الأتراك.

وتعددت محاولات توحيد الجزيرة، لكن أي منها لم ينجح. وتدهور الوضع حتى أنه عام 1983 تم الإعلان عن قيام " جمهورية شمال قبرص التركية"، التي لا تعترف بها إلا تركيا (Yilmaz 2005).

رغم ذلك استمرت وساطة الأمم المتحدة (التي أرسلت إلى الجزيرة منذ عام 1964 بعثة لحفظ السلام لم تنتهي مهمتها حتى الآن) من أجل إيجاد حل لإعادة توحيد شطري الجزيرة، ظهرت خطة الأمين العام كوفي أنان عام 2004. تمحورت بنود الخطة حول إعادة توحيد الجزيرة لتعود حدودها إلى ما كانت عليه عام 1960. كما سعت إلى إحداث مصالحة بين القبارصة الأتراك واليونانيين، بتعهد كلا الطرفين بعدم استخدام العنف، والتزام كل منهما بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة. على أن لا تكون العلاقة بين الطرفين مبنية على أساس علاقة أغلبية بأقلية، وإنما تبنى على أساس المساواة السياسية التي لا تسيطر فيها فئة على أخرى (الموقع الخاص بخطة أنان حول جزيرة قبرص، www.cyprus-un-plan).

بعد جولات من المفاوضات، وعلى الرغم من عدم الرضا الكامل لدى الأطراف السياسية في كلا شطري الجزيرة عن الخطة المطروحة تقرر عرض الخطة للاستفتاء الشعبي. حصل الاستفتاء في شهر نيسان عام 2004، كانت نتيجة الاستفتاء أن وافق 65% من القبارصة الأتراك على الخطة، وعارضها 76% من القبارصة اليونانيين. وبذلك فشلت أهم محاولات الأمم المتحدة لتوحيد جزيرة قبرص (Report of the Independent Commission on Turkey,2009).

في شهر أيار من العام ذاته ، أي بعد شهرين من رفض القبارصة اليونانيين لخطة أنان، قبل الاتحاد الأوروبي تحت ضغط من اليونان عضوية جزيرة قبرص المقسمة. على الرغم من أن الاتحاد أعلن قبل عرض الخطة للاستفتاء أنه لن يقبل أن يكون القبارصة اليونانيون هم فقط من يمثل الجزيرة فيه (Migdalovitz 2009).

في محاولة لكسر" العزلة" التي يعاني منها القبارصة الأتراك شمالي جزيرة قبرص. كان الاتحاد الأوروبي قد وعدهم بمساعدات وبفتح خطوط تجارة مباشرة بينهم وبين أسواق الاتحاد الأوروبي، وذلك رداً على موافقتهم على خطة أنان التي رفضها القبارصة اليونانيون. لكن التحرك الأول لقبرص بعد نيلها العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، كان تعطيل هذه القرارات. فقد اعتبرت قبرص أن إقامة علاقات تجارية مع قبرص الشمالية يعني الاعتراف الضمني بها، وهذا الأمر مرفوض تماماً. واشترطت أن تمر التجارة بين قبرص الشمالية وبين دول الاتحاد الأوروبي عن طريقها، وأن تشرف هي على المساعدات المقدمة لقبرص الشمالية (ICG,2011,7).

وفي ردها على هذا القرار القبرصي، قررت تركيا عدم التوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الزمالة الموقعة بين تركيا والمجموعة الأوروبية عام 1963، وينص هذا البروتوكول على تطبيق الوحدة الجمركية بين تركيا وقبرص التي أصبحت عضواً في الاتحاد. ومع أن تركيا عادت وتنازلت عن هذا القرار عام 2005، حيث اتفقت مع الاتحاد الأوروبي أن توقيعها، لا يعني اعتراف تركيا بقبرص، ولا يفرض عليها تمثيلاً ديبلوماسياً متبادلاً بين الدولتين. لكن مع توقيعها على الاتفاق إلا أن تركيا ما زالت تغلق مطاراتها وموانئها للطائرات والسفن القادمة من قبرص اليونانية (ICG,2011,17).

هذا الرفض التركي لفتح المطارات والموانئ أمام حركة النقل القبرصية، قابله رد من الاتحاد الأوروبي. فقام الاتحاد بتعليق التفاوض حول ثمانية فصول من أصل 35 فصل يتم التفاوض عليها مع تركيا. وكان الاتحاد بطلب من قبرص قد علق التفاوض حول خمسة فصول أخرى من ضمنها فصل الطاقة. بذلك أصبح هناك ثلاثة عشر فصلاً مغلقاً في المسيرة التفاوضية التركية بسبب قبرص (Migdalovitz 2010).

لكن تركيا تدرك أنه ليس من مصلحتها أن يبقى الوضع على ما هو عليه. لذلك قامت عام 2006، بطرح مبادرة تقوم بموجبها بفتح موانئها ومطاراتها أمام القبارصة اليونانيين، في مقابل كسر" عزلة" قبرص الشمالية. ذلك بفتح مطاراتها وموانئها لدول الاتحاد الأوروبي، وأن تشمل الاتفاقية الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي قبرص الشمالية، كذلك السماح للقبارصة الأتراك في المشاركة في مختلف الأنشطة الرياضية والثقافية في العالم. إلا أن القبارصة اليونانيين رفضوا هذه المبادرة (International Crisis Group, Europe Briefing n 61,2011).واستمرت المحاولات والمبادرات من كلا الطرفين للتوصل لحلول حول نقاط الاختلاف بينهم، لكن أياً من هذه الحلول لم ينال رضا جميع الأطراف حتى الآن.

لقد تحولت المشكلة القبرصية إلى عقبة في طريق انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. فتركيا تتهم بعض دول الاتحاد الرافضة لانضمام تركيا للاتحاد باستخدام القضية القبرصية كحجة لرفض عضوية تركيا. فقبرص تقدم لتلك الدول فرصة غير مباشرة لرفض العضوية التركية. لذلك فإنه بات من الضروري أن تكثف تركيا من جهودها لتسوية إشكالية الجزيرة القبرصية. فتركيا في هذه القضية أضعف موقفاً من قبرص التي أصبحت عضواً في الاتحاد الأوروبي، و يمكنها أن تتحكم بمصير انضمام تركيا إلى الاتحاد أو عدمه. أما الاتحاد الأوروبي فقد قبل عضوية قبرص بعد رفض القبارصة اليونانيين لخطة أنان بشهر واحد. ولم يضع الاتحاد مشكلة إعادة توحيد الجزيرة عقبةً في طريق انضمام قبرص إليه، كما يفعل مع تركيا. وهذا يفرض جهداً مضاعفاً على تركيا أن تبذله، لمواجهة سياسة الكيل بمكيالين التي يمارسها الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: العلاقات التركية– الأرمنية، عقبة أخرى في وجه العضوية التركية

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، تم الإعلان عن قيام دولة أرمينيا المستقلة في تشرين الثاني عام 1991، كانت تركيا ثاني دولة تعترف بأرمينيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي العام نفسه دعت

تركيا أرمينيا لتصبح عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود (BSEC) (ICG,2009,4).

اتسم الوضع بالاستقرار بين الدولتين إلى عام 1993. حيث قامت تركيا بإغلاق حدودها مع أرمينيا، وذلك رداً على احتلال أرمينيا لمنطقة "قره باغ"، التي تشكل 13,5% من أراضي دولة أذربيجان. كما أن القرار جاء بعد عدة تصريحات لمسؤولين أرمن بعدم اعترافهم في الحدود الحالية بينهم وبين تركيا، وفي رغبتهم بضم ما يدعونها " أرمينيا الغربية" في منطقة الأناضول. وقد ترتب على هذا الإغلاق قطع العلاقات بين تركيا وأرمينيا بشكل كامل، حتى أن تركيا لم تسمح بمرور مساعدات إنسانية عبر حدودها إلى أرمينيا (Gol 2010).

يلقي إرث الدولة العثمانية بظلاله على العلاقات التركية– الأرمنية. حيث يعتبر الأرمن ما قام به العثمانيون بعد عام 1915 من تهجير وقتل للمواطنين الأرمن الذين كانوا يسكنون شرقي الأناضول " إبادة جماعية" استهدفت الجنس الأرمني. ويدعون تركيا للاعتراف بهذه الإبادة الجماعية، التي يقولون أنها قضت على ما يقارب مليون ونصف أرمني. وتعترف تركيا بأن عدداً من الأرمن قتلوا في موجات التهجير التي تمت في عهد الدولة العثمانية، لكنها تعتبر العدد الذي يذكره الأرمن مبالغ فيه، وتقول أن عدد الموتى لا يتجاوز الثلاثمائة ألف شخص مات معظمهم بسبب الجوع والمرض أثناء انتقالهم لأماكن سكناهم الجديدة. كما تؤكد تركيا على أن عدداً كبيراً من المسلمين قتل في نفس تلك الفترة (De Waal 2010).

إن الخلاف بين تركيا والأرمن هو حول استخدام لفظ " إبادة جماعية"، فهذا الوصف يحمل في معناه القانوني أن الدولة العثمانية استهدفت الأرمن لمجرد أنهم أرمن بهدف القضاء على وجودهم. الأرمن يدعون أن سياسة الدولة العثمانية تجاههم كانت متعمدة، ويستندون إلى وثائق مثل " الكتاب الأزرق" الذي صدر عن البرلمان البريطاني وناقش معاملة الأرمن داخل الدولة العثمانية، والمذكرات

التي كتبها البعوث الأمريكي مورغينتو حول ما حصل. أما تركيا فترفض هذان الدليلان قائلة أن فيهم الكثير من المبالغة التي استخدمت كدعاية في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية. ويصرون على أن ما حصل كان مجرد إجراءات اتبعتها بعض الحكومات في الدولة العثمانية، من أجل حفظ الأمن والنظام (ICG,2009,3).

ازدادت حدة النقاش بين تركيا وأرمينيا حول ما حصل عام 2004، بعد قرار الاتحاد الأوروبي فتح باب المفاوضات مع تركيا من أجل ضمها للاتحاد الأوروبي. فبدأت الجالية الأرمنية الكبيرة (التي تعادل في عددها ضعف عدد سكان أرمينيا) بتحريك موضوع ضرورة اعتراف تركيا ب "الإبادة الجماعية" للأرمن بصورة كبيرة. ونجحت في استصدار قوانين تعترف بالإبادة الجماعية للأرمن من عدد من البرلمانات الأوروبية، وعدد من المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة (Report of the Independent Commission on Turkey,2009).

في محاولة منها لتجاوز الأزمة الأرمنية، قررت تركيا بزعامة حزب العدالة والتنمية، التعامل مع الموضوع بشفافية وصراحة عن طريق فتح سجالات ونقاشات علنية حول المسألة الأرمنية. وشارك في هذه النقاشات كثير من الكتاب والباحثون والمؤرخون الأتراك. برز من بينهم الروائي أورخان باموق، الذي صرح بأن مليون أرمني قتلوا على أيدي الأتراك عام 1915، دون ذكر كلمة " إبادة" (نور الدين، 2008).

كما دعا رئيس الوزراء التركي اردوغان أرمينيا عام 2005، إلى تشكيل لجنة من المؤرخين الأتراك والأرمن لمناقشة القضية، لكن الرئيس الأرمني رفض تلك المبادرة قائلاً أنه :"لا مجال لإعادة كتابة التاريخ الآن". وقد تحولت القضية الأرمنية كما سبق ذكره من موضوع يحرم الحديث فيه إلى موضوع يناقش بحرية في تركيا. فعام 2009، تم نشر كتاب يحتوي مذكرات طلعت باشا ، الذي كان مسؤولاً عن تهجير الأرمن في الدولة العثمانية، ويشير الكتاب إلى أنه تم نقل 935,367 من الأرمن،

فقد 90% منهم عام 1917. وعد الأرمن هذه المذكرات دليلاً مهماً على إبادة الأرمن. ولم تقم السلطات التركية بمعاقبة أو مسألة من قام بنشر تلك المذكرات (ICG,2009,16).

وتبعاً لسياسية " تصفير المشكلات" مع الدول المجاورة التي اتخذها حزب العدالة والتنمية نهجاً له في سياسته الخارجية. واستجابة لضغوطات أمريكية فرضت على تركيا ضرورة تسوية خلافاتها مع أرمينيا. واستجابة لرغبة الاتحاد الأوروبي بضرورة فتح الحدود التركية مع أرمينيا. وبسبب الأذى الاقتصادي الذي لحق بأرمينيا جراء إغلاق حدوده مع تركيا وأذربيجان. بدأت مفاوضات تجري بين أرمينيا و تركيا من أجل تطبيع العلاقات بينهم (Gol 2010)). وجاءت نتيجة المفاوضات بتوقيع وزيرا خارجية كل من تركيا وأرمينيا يوم 10 أكتوبر 2009، في مدينة زيورخ بسويسرا، وبحضور وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا، على البروتوكولين الخاصين بتطبيع العلاقات وفتح الحدود بين الدولتين. ويقضي البروتوكول الأول بإقامة علاقات ديبلوماسية بين الدولتين، والثاني خاص بتنمية العلاقات في مختلف المجالات بينهما كمجالات الطاقة والسياحة والبنية التحتية (موسى 2010).

على الرغم من توقيع اتفاقيتا التفاهم بينهما إلا أن كلاً من تركيا وأرمينيا لم تصادق عليهما حتى الآن. وذلك بسبب موجة الانتقادات التي تعرض لها الطرفان بعد التوقيع. فقد اتهمت الجالية الأرمنية الرئيس الأرمني ببيع القضية الأرمنية، واعترضت كثير من الأحزاب الأرمنية على الخطوة التي اقدم عليها باتجاه المصالحة مع تركيا. كذلك فإن أحزاب المعارضة الرئيسية في تركيا على رأسها حزب الشعب الجمهوري اعترضت على توقيع الاتفاقيتان، هذا إضافة لبعض أعضاء حزب العدالة والتنمية نفسه. وتدعو الجهات المعارضة لتطبيع العلاقات مع أرمينيا، بضرورة حل قضية "قره باغ" العالقة بين أرمينيا وأذربيجان قبل تطبيع العلاقات مع أرمينيا. كما أن أذربيجان أبدت اعتراضها الشديد على الخطوة التركية، مما أجبر المسؤولين الأتراك القول بأنه لا فتح للحدود مع أرمينيا قبل انسحابها من الأراضي الآذرية التي تحتلها (Gol 2010) .

لقد أصبح الاعتذار عما جرى من أحداث ارتكبتها الدولة العثمانية، ضرورة من ضروريات قبول العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي. فقد نشأت عدة أزمات بين تركيا وعدد من الدول الأوروبية بسبب موضوع الاعتراف بالإبادة الأرمنية، كان أخرها أزمة تركية– فرنسية، حيث صادق البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ على قانون يجرم كل من ينكر حدوث إبادة جماعية للأرمن، ويفرض عليه عقوبة السجن لمدة عام وغرامة مالية قدرها خمسة وأربعين ألف يورو. وقد استدعت تركيا سفيرها في باريس بسبب هذا القرار، واعدة بالتصعيد إذا ما أصبح مشروع القانون ذلك ساري المفعول. إلا أن المجلس الدستوري الفرنسي(أعلى هيئة قضائية في فرنسا) رفض القانون معتبراً أنه يمس بحرية التعبير، لان ملف الإبادة الجماعية للأرمن لا يزال موضع جدل بين المؤرخين. وقد أعربت تركيا عن ارتياحها بسبب عدم إقرار ذلك القانون، وأعادت علاقاتها إلى سابق عهدها مع فرنسا. لكن الرئيس الفرنسي ساركوزي، وعد بإعادة صياغة قانون جديد لا يتعارض وحرية التعبير عن الرأي (الجزيرة، 28\2\2012).

الاعتذار عما ارتكبته الدولة العثمانية قد لا يشكل موضوعاً كبيراً بالنسبة لتركيا، فقد تعتذر في يوم من الأيام إذا ما حلت جميع عقدها باتجاه الاتحاد الأوروبي ولم تبقى إلا القضية الأرمنية عالقة بينهم. لكن إلا أن يأتي هذا الوقت، تبقي تركيا الباب مواراباً بشأن الاعتذار عما مضى، محاولة الوصول إلى تسوية مع أرمينيا.

رابعاً: هل يحتاج الاتحاد الأوروبي لتركيا؟

عند الإجابة عن هذا السؤال تكون الإجابة الأولى هي ، كيف يحتاج القوي إلى من هو أضعف منه؟. لكن في الحقيقة فإن الاتحاد الأوروبي سيحقق عدداً من المكاسب بانضمام تركيا إليه.

فمن الناحية السكانية، تعاني دول الاتحاد الأوروبي نقصاً متزايداً في عدد السكان. مما حولها إلى أمم شائخه، وسيط العمر فيها هو 39 سنة، و يرتفع في دول أوروبية مثل فرنسا ليصل إلى 42

سنة. أما تركيا فوسيط العمر فيها هو 27 سنة. بذلك فأن تركيا تشكل فرصة لأوروبا عن طريق رفدها بعدد كبير من الشباب. فدول الاتحاد الأوروبي ستضطر لاستيراد أيدي عاملة كي تبقي عجلة النمو والتقدم الصناعي فيها دائرة. ويبقى الخيار التركي أفضل الخيارات المطروحة. بسبب الميل التركي نحو أوروبا منذ عقود، فالتركي ينظر لأوروبا نظرة إعجاب لأنه يرى في نفسه مواطناً أوروبياً على عكس الأخرين (سواء كانوا من أفريقيا أو أسيا) الذين ينظرون لأوروبا نظرة الأخر المختلف. ويحملون أوروبا مسؤولية تخلف بلدانهم بسبب الإرث الاستعماري وتبعاته (النعيمي 2007، 17).

كما أن تركيا تلعب دور حيوي في تأمين مصادر الطاقة اللازمة لأوروبا. فالاتحاد الأوروبي يعتمد في تأمين مصادر الطاقة اللازمة له على الخارج بنسبة 90% للنفط، و 80% للغاز، و50% للفحم. ويأتي معظم الغاز لأوروبا من روسيا، التي تعطي لأنابيب الغاز دورا جيوسياسي. فمثلاً عام 2009، توقفت روسيا عن ضخ الغاز إلى أوكرانيا، وبالتالي إلى دول الاتحاد الأوروبي بسبب خلافات بينهم حول الأسعار. تركيا قريبة من عدد من الدول الغنية في الغاز الطبيعي مثل أذربيجان، وكازاخستان، وإيران. وهي تلعب دور كبير كدولة تمر بها أنابيب نقل الغاز باتجاه دول الاتحاد الأوروبي. فمثلا تعتبر تركيا دولة مهمة في مشروع "نابكو" الذي سينقل الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر تركيا من مناطق بحر قزوين. وانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيعزز دورها الحيوي في هذا المجال (Fedulova 2011).

تعتبر تركيا ثاني قوة عسكرية في حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الموقع يجعلها ذات دور حيوي في تأمين الحماية والأمن لأوروبا. وانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، سيدعم الموقف الأوروبي الذي يعتمد بصورة أو بأخرى على الولايات المتحدة من أجل تأمين الحماية له(Report of the Independent Commission on Turkey,2004).

كذلك فإن تركيا يمكنها أن تلعب دوراً مساعداً لحل بعض القضايا التي تهدد الأمن الداخلي لأوروبا مثل الهجرة غير الشرعية، فمثلاً عام 2010، ألقت السلطات التركية القبض على 65,000 مهاجر غير شرعي كانوا سيعبرون الحدود عبر تركيا نحو أوروبا. لتركيا أيضاً إسهامات في مكافحة تهريب المخدرات نحو أوروبا، والجريمة المنظمة، وقضايا الإرهاب التي باتت تشكل جزءاً من الهاجس الأمني لدول الاتحاد الأوروبي (Bagis 2010).

كما أن تركيا تحتل موقعاً جغرافياً مميزاً بالنسبة لأوروبا. فتركيا هي الرابط الطبيعي بين الاتحاد الأوروبي وبين دول القوقاز وآسيا الوسطى. كذلك هي تربط دول الاتحاد مع دول المشرق العربي. فموقع تركيا الاستراتيجي يعطيها ميزات جيوسياسية، تزداد أهميتها مع الأيام (على عكس ما كان متوقعاً بعد نهاية الحرب الباردة). وهذه الميزة الجغرافية، إذا اجتمعت معها علاقات جيدة تجمع تركيا مع المنطقة العربية ، فإن تركيا ستصبح مفتاحاً للاتحاد الأوروبي إلى تلك المنطقة (Fedulova 2011). وهذا هو التوازن الجديد الذي يعمل حزب العدالة والتنمية على خلقه بين مسيرة تركيا نحو الاتحاد الأوروبي، وسياسة تركيا الجديدة بالتوجه نحو عمقها الإسلامي والعربي.

فتركيا يمكن لها أن تصبح " ممثلة أوروبا" لدى العالم العربي إذا انضمت إلى الاتحاد. ومن ناحية أخرى يمكن لتركيا أن تكون صوت العالمين الإسلامي والعربي في الاتحاد الأوروبي. بذلك تركيا تحسن استغلال الصورة المتناقضة لأوروبا في العالم العربي. فأوروبا لا زالت هي الماضي الاستعماري المغتصب في الذهنية العربية، ولكنها في الوقت عينه تمثل الحضارة والتقدم والازدهار الاقتصادي. عند حضور الصورة الأولى تكون تركيا مقبولة للتدخل في شؤون العالم العربي أكثر من الدول الأوروبية. أما عند حضور الصورة الثانية، تصبح تركيا نموذجاً يحتذى به لدولة مسلمة لحقت بركب الحضارة والتقدم.

المبحث الثالث: تأثير علاقات تركيا الخارجية على عضويتها في الاتحاد الأوروبي

تتأثر علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي، بعلاقة كلا الطرفين مع أطراف دولية أخرى. هذه الأطراف قد تكون دولاً أو منظمات دولية، أو جماعات ضغط وفواعل لا دولاتية. تلعب هذه الأطراف دوراً إيجابياً أو سلبياً على مسيرة تركيا نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي. وسأناقش في هذا الجزء، علاقة تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر القوة الأكبر في عالم أحادي القطبية، ومدى تأثير تلك العلاقة على المسيرة التركية نحو الاتحاد الأوروبي. ثم سأتناول علاقة تركيا مع إسرائيل، طارحة تساؤلاً هو: هل قرب تركيا من إسرائيل أثر على علاقتها مع الاتحاد الأوروبي بشكل إيجابي، حتى تؤثر فترات تأزم العلاقات بينهما بشكل سلبي؟

أولاً: العلاقات التركية– الأمريكية، دوافع ونتائج

ادركت الولايات المتحدة أهمية تركيا الجيوسياسية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد رأت أن الموقع الاستراتيجي لتركيا، يتطلب استمالة تركيا للمعسكر الغربي، قبل أن تميل نحو الاتحاد السوفيتي. واستجابت تركيا، التي كانت بدورها متلهفة للحاق في الغرب، للنداءات الأمريكية.

بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية تم ضم تركيا عام 1952 لحلف شمال الأطلسي (الناتو). كانت الولايات المتحدة تريد المحافظة على استقرار الأوضاع الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كذلك أرادت إنشاء خط دفاع أمامي في مواجهة الخطر السوفيتي، فكانت تركيا هي الخيار الأفضل لتكون خط المواجهة الأول بين المعسكرين. وقبلت تركيا هذا الدور رغبة في دخول المنظومة الغربية التي لطالما تطلعت لها. وطمعاً في الحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة لها من الولايات المتحدة. ووصفت العلاقة بالإيجابية جداً بين الدولتين (محمد 2004، 10–11).

خلال فترة الستينيات والسبعينيات بدأت العلاقات التركية– الأمريكية تشهد مراحل من التوتر. فبعد الأزمة التي نشأت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عام 1963، والتي عرفت "بأزمة الصواريخ الكوبية"، قامت الولايات المتحدة بإزالة صواريخ جوبتير التي كانت قد نصبتها داخل الأراضي التركية دون أن تشاور تركيا في الموضوع. هذه الخطوة أكدت لتركيا أن مصالح الولايات المتحدة كدولة عظمى تطغى على احترامها لمصالح تركيا الوطنية. كذلك فإن الولايات المتحدة لم تدعم تركيا عندما تدخلت في قبرص عام 1974، وإنما فرضت عليها حظراً للمبيعات والمساعدات العسكرية الأمريكية، استمر مدة ثلاث سنوات. وردت تركيا على هذه الخطوة بتعليق اتفاقية 1969 للتعاون الدفاعي المشترك مع الولايات المتحدة (فولر 2009، 209–211).

بعد الثورة الإسلامية في إيران التي أدت إلى سقوط نظام الشاه الموالي للولايات المتحدة الأمريكية، وظهور نظام معاد للغرب فيها. ازدادت أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة، فزادت من تقديم المعدات الدفاعية والخدمات والتدريب العسكري لتركيا. فتضاعفت حصة تركيا من المساعدات العسكرية الأمريكية من 250 مليون دولار عام 1983، لتصل إلى 755 مليون دولار عام 1984 (محمد 2004، 12–13).

بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، ظهرت ادعاءات كثيرة تقلل من الأهمية الجيوسياسية لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة. لكن مع حرب الخليج عام 1991، عادت أهمية تركيا الاستراتيجية للظهور من جديد. فقد فتحت تركيا أراضيها لقوات التحالف وأجوائها وقواعدها العسكرية على رأسها قاعدة " إنجرليك" لتنطلق منها الطائرات مهاجمة العراق (Migdalovitz,2010). قدمت تركيا كل ما تستطيع تقديمه خلال تلك الحرب كي تثبت استمرار ولاءها للغرب.

مع نهاية حرب الخليج ، وتشكل الاتحاد الأوروبي عام 1992. بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم دخول تركيا للاتحاد الأوروبي. ويقف وراء هذا الدعم جملة من الأسباب. فالولايات

المتحدة ترى أن انضمام تركيا للاتحاد من شأنه أن يعزز دور تركيا في الناتو، وتركيا تعتبر حليفة للولايات المتحدة وبالتالي تحافظ الولايات المتحدة على أهميتها ضمن المنظومة الأمنية الأوروبية. كما أن عضوية تركيا ستزيد التعاون بين الدولتين في مختلف المجالات كالإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات، والمشاكل البيئية المختلفة التي تحارب الولايات المتحدة ضدها على المستوى الدولي. كما تنظر الولايات المتحدة إلى تركيا " كجسر" يصل بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، وهذا الدور سيأخذ صفة قانونية بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. فالولايات المتحدة تريد من تركيا أن تصبح نموذجاً للدول الإسلامية والعربية كدولة مسلمة ديمقراطية (Gun 2008).

كما أن الولايات المتحدة تخشى إن تم رفض عضوية تركيا بالكامل من الاتحاد الأوروبي. أن تتوجه تركيا نحو عمقها الإسلامي والعربي، مما يؤدي إلى خسارة تركيا من المنظومة الغربية. وربما هذا التخوف بدأ يزداد مع السياسة الخارجية التركية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، التي تهدف إلى التصالح مع أعداء الماضي وخلق حلفاء لتركيا من خارج العالم الغربي.

بناء على ذلك، مارست الولايات المتحدة ضغوطات على دول الاتحاد الأوروبي، أثرت في قرارات مهمة في المسيرة التركية نحو عضويتها الكاملة. فمثلاً ضغطت الولايات المتحدة عام 1995 على الدول الأوروبية من أجل توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع تركيا. وبعد قرار الاتحاد الأوروبي في قمة لوكسمبورغ استبعاد تركيا من الدول المرشحة للعضوية، كانت الولايات المتحدة هي الوجهة الأولى التي قصدها رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز، لإجراء محادثات مع المسؤولين الأمريكيين حول ما حصل وبحث أوجه التعاون بين تركيا والولايات المتحدة (النعيمي 2007، 60-61).

عاد الضغط الأمريكي على الاتحاد الأوروبي ليظهر من جديد في قمة هلسنكي عام 1999، التي تم ضم تركيا استناداً لقراراتها إلى قائمة الدول المرشحة لعضوية الاتحاد. فمارست الولايات المتحدة كافة الضغوطات الممكنة بشكل رسمي وغير رسمي على الدول الأوروبية من أجل التأثير في

قرارها. حتى أن الرئيس بيل كلينتون اتصل هاتفياً مع بعض القادة الأوروبيين من أجل إبداء دعمه لترشيح تركيا لعضوية الاتحاد (Sayari 2003).

كذلك عام 2002، مارست الولايات المتحدة ضغوطات كبيرة على دول الاتحاد من أجل فتح باب المفاوضات مع تركيا. حتى أن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول وجه رسالة للدول الأوروبية مفادها أن :" على أوروبا أن تفتح أبوابها لدخول تركيا، حتى وإن لم تستوف الشروط المطلوبة للانضمام للاتحاد، وخاصة ما يتعلق منها بالحريات المدنية والتزام الديمقراطية و سلطة القانون". وقد ازعج الضغط الأمريكي القادة الأوروبيين ، فاتهموا الولايات المتحدة أنها تضغط بشكل كبير على دول الاتحاد، كي تنال رضا تركيا. ذلك حتى تعطي تركيا الولايات المتحدة الحق في استخدام الأراضي والأجواء التركية في حربها المقبلة على العراق. كما اتهموا الولايات المتحدة بأنها لا تأبه بالمصلحة الأوروبية الداخلية. وفعلاً رداً على زيادة الضغط الأمريكي، لم يستجب الاتحاد الأوروبي له، وأرجأ في قمته قرار فتح باب المفاوضات العضوية التركية إلى نهاية عام 2004 (النعيمي 2007، 63-65).

في موقفها الأولي من الحرب على العراق عام 2003 رفضت تركيا بعد قرار البرلمان التركي المشاركة في الحرب، لكنها عادت وفتحت أجوائها وقاعدة " انجرليك" العسكرية للقوات الأمريكية، وقدمت كل ما تستطيع من تسهيلات للولايات المتحدة. جاء موقف تركيا برفض الحرب على العراق منسجماً مع موقف الدول الأوروبية التي رفضت المشاركة في الحرب. وضد الموقف الأمريكي الذي خاض الحرب فعلاً. قرب تركيا من الاتحاد الأوروبي لم يدم طويلاً بسبب تراجعها عن قرارها. ولكن في المقابل خسرت تركيا شيئاً من الثقة الأمريكية المطلقة فيها، مما أدى لتراجع دور الضغط الأمريكي بصورة أو بأخرى على دول الاتحاد من أجل العضوية التركية.

في المقابل لا يمكن للولايات المتحدة أن تتخلى عن دعم حلم تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي. وذلك لأن تركيا تقع ضمن دائرة المصالح الاستراتيجية الأمريكية. وفي زيارته الأولى لتركيا

أكد باراك أوباما أن تركيا هي :" حليف مهم للولايات المتحدة الأمريكية، وأنها جزء مهم من أوروبا. كما يجب أن تتعاون تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تخطي الصعوبات التي مرت بها العلاقات الثنائية بينهم بعد غزو العراق عام 2003". وأكد أوباما في خطابه دعم الولايات المتحدة الكامل لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي (نقلاً عن موقع bbc، 7\4\2009).

تركيا بالنسبة للولايات المتحدة هي ممر أو جسر تصل من خلاله إلى كثير من أهدافها ومصالحها المتنوعة. فعسكرياً تركيا هي قاعدة "انجرليك" التي تشكل محطة للقوات العسكرية الأمريكية في حروبها المختلفة، كحرب الخليج عام 1991، والحرب على أفغانستان عام 2001، وغزو العراق عام 2003، وما خفي من الحروب التي لا نعلمها حتى الآن. وسياسياً تركيا هي أداة ضغط تستعملها الولايات المتحدة للضغط على الاتحاد الأوروبي. أما حضارياً فالولايات المتحدة تريد من تركيا أن تنقض نظرية "صدام الحضارات"، فتكون هي الجسر الذي يربط بين عالمين من الامتدادات الحضارية المختلفة. فهي تريدها همزة وصل بين الشرق والغرب. تركيا هي وسيلة وليست غاية في ميزان المصالح الأمريكية.

ثانياً: علاقة تركيا مع إسرائيل

كانت تركيا هي أول دولة إسلامية تعترف بدولة إسرائيل في 28 أذار 1949، بعد أقل من عام على إنشاءها. وبرر وزير الخارجية التركي أنداك نجم الدين صداق الاعتراف التركي بقوله أن: " دولة إسرائيل حقيقة واقعة". أما رئيس الجمهورية التركية عصمت إينونو فقال أنه يأمل أن تصبح إسرائيل " عنصر سلام واستقرار في الشرق الأوسط". رحبت تركيا بإسرائيل ، معتبرة إياها امتداداً للمعسكر الغربي، وحليفاً في اطار المنظومة الأمنية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط (نور الدين 1998، 193-195).

عام 1950 تبادلت تركيا وإسرائيل السفراء، وبدأت تنشط الحركة التجارية بينهم. وقامت تركيا بسحب سفيرها من تل أبيب بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وخفضت العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل إلى درجة سكرتير ثان. هذا القرار التركي جاء منسجماً مع الرفض الأمريكي للعدوان ولم يكن اعتراضاً على إسرائيل. فتركيا لم تدن العدوان، واكتفت بهذا الإجراء الشكلي الذي بررته بعدم حل قضية فلسطين حتى الآن، غير رابطة إياه بالعدوان على مصر (نور الدين 1998، 196).

إن أبرز ما يميز العلاقات الثنائية بين تركيا وإسرائيل هو تعاونهما المشترك في المجال العسكري. لقد أحست كل من تركيا وإسرائيل بأنهما تواجهان عدواً مشتركاً وهو الدول العربية. وفي الوقت ذاته فإن كلاً منهما تمتلك علاقة تحالف خاصة مع الولايات المتحدة. لذلك رأت كل دولة منهم في الأخرى حليفة تساندها على المحافظة على أمنها.

كان أول تحالف عسكري بين الدولتين عام 1958، وسمي ذلك التحالف ب " الاتفاق الإطاري". جاء ذلك التحالف رداً على الوحدة بين مصر وسوريا. وتتضمن بنوداً للتعاون العسكري وتبادل المعلومات والتدريب المشترك. وفي العام ذاته تم التوقيع على اتفاقية " الرمح الثلاثي" التي جمعت تركيا وإسرائيل و ايران. وهي اتفاقية تعاون امني بين الدول الثلاثة. واستمر التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل خلال فترة السبعينيات والثمانينيات على الرغم من بعض المواقف التركية الناقدة للحروب الإسرائيلية على الدول العربية. سمحت تركيا لإسرائيل بإقامة مركزاً " للموساد" على أراضيها. وفي المقابل قامت إسرائيل بتسليم تركيا 290 تركياً تم إلقاء القبض عليهم أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، هذا بالإضافة لعدد كبير من الوثائق السرية حول تعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع منظمات يسارية وكردية وأرمنية داخل تركيا (عودة 2003).

بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. الذي نتج عنه اعتراف عدد من الدول العربية بإسرائيل، وإنشاء علاقات على مختلف الأصعدة معها. توطدت العلاقات التركية– الإسرائيلية. فنشطت العلاقات السياسية، والاقتصادية، والأمنية والعسكرية بين الدولتين في تلك الفترة. وتبادل المسؤولون من رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية الزيارات. عام 1994، تم توقيع اتفاقية سرية بين البلدين لتبادل المعلومات حول مكافحة الإرهاب. كان أبرز بنودها مكافحة تهريب المخدرات عبر أراضي الدولتين، وتبادل المعلومات في موضوع الجريمة، وتشكيل لجان مشتركة خاصة بتبادل المعلومات وتنفيذ بنود الاتفاقية (نور الدين 1998، 205).

أما الاتفاق الأهم بين الدولتين في المجالات العسكرية فتم إبرامه عام 1996. تضمن الاتفاق برنامجاً مشتركاً للتدريب ، والمناورات المشتركة، ونقل الخبراء العسكريين والمراقبين، وتبادل التكنولوجيا العسكرية. ويعطي الاتفاق فرص كبيرة لسلاح الجو والبحر لإجراء تمارين مشتركة. وفي الفترة بين عامي 1996 و2003، جرت مناورات عسكرية جوية بمعدل ثماني مرات في العام ولمدة أسبوع كامل بين الدولتين. كما قام سلاح البحر في الدولتين بإجراء مناورات عسكرية، كان الأسطول الأمريكي جزءاً منها. هذا إضافة لعدد كبير ومتنوع من التدريبات والمناورات (يوسف 2011).

كما يشمل الاتفاق العسكري قيام إسرائيل ببيع أسلحة لتركيا تتنوع بين الطائرات الحربية، والدبابات. كما قامت شركات إسرائيلية بصفقات من أجل تحديث بعض الأسلحة التركية مثل طائرات الفانتوم التي وصلت قيمة الصفقة الخاصة بها إلى أكثر من 900 مليون دولار. وترى الشركات الإسرائيلية في سوق السلاح التركي فرصة ذهبية لها. خاصة وأن تركيا كانت قد رصدت 150 مليار دولار لا نفاقها على الأغراض العسكرية (يوسف 2011). يذكر أن معظم هذه الصفقات تم إبرامها في عهد رئيس الوزراء عن حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان.

بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية عام 2002، لم يعلن حزب العدالة والتنمية عن خطة لتغيير سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل. ولكن في المقابل أعلن عن انتهاج خط جديد في تعامله مع العالم العربي ومشكلاته وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

عام 2004، قامت تركيا بسحب سفيرها من إسرائيل بعد إقدام الأخيرة على اغتيال القيادي في حركة حماس الشيخ أحمد ياسين. ووصف رئيس الوزراء التركي اردوغان العمل بأنه "عمل إرهابي". لكنه رغم ذلك زار إسرائيل عام 2005، وسمح للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس بالتكلم إلى البرلمان التركي عام 2007. ثم توترت العلاقات بين تركيا وإسرائيل نهاية عام 2008 بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة، وما لحق هذه الحرب عام 2009 بما عرف " بحادثة دافوس". حيث اتهم اردوغان إسرائيل بارتكاب " جرائم ضد الإنسانية" في غزة. وقاطع أعمال المنتدى الاقتصادي في دافوس بعد عدم إعطائه فرصة من مدير الجلسة الحوارية التي جمعت بينه وبين شمعون بيريس، بالرد على الأخير في تبريره للعدوان الإسرائيلي على غزة. لكن رغم الضجة الإعلامية التي أفردت للمواقف الأردوغانية فإن الاتفاقيات العسكرية بين تركيا وإسرائيل لم تكن موضع نقاش، فلم تتأثر بكل ما جرى من الأحداث (Migdalovitz 2010).

وصلت العلاقات التركية– الإسرائيلية إلى ذروة التوتر، عندما قامت إسرائيل يوم الاثنين 31\5\2010 بمهاجمة سفينة مرمرة التركية، التي كانت جزءاً من أسطول الحرية المتوجه إلى غزة. بهدف كسر الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع، و تقديم مساعدات للشعب الفلسطيني المحاصر هناك. الأسطول كان مؤلفاً من ست سفن، ثلاث منها للشحن، وثلاث لنقل المتضامنين مع أهالي القطاع. جاء المتضامنون من 32 دولة، ووصل عددهم إلى 700 ، تواجد معظمهم على سفينة مرمرة التركية. كانت نتيجة الهجوم الإسرائيلي قتل 9 متطوعين من الأتراك، واحد منهم تركي يحمل الجنسية الأمريكية، وسقوط عدد كبير من الجرحى (البرصان 2010).

قامت تركيا بإرسال طائراتها الخاصة من أجل نقل جرحاها ومواطنيها من الحجز والاعتقال لدى إسرائيل خلال 24 ساعة. واستجابت إسرائيل لهذا المطلب التركي (الحمد 2010). وفي أول رد لها، قامت تركيا باستدعاء سفيرها من تل أبيب، و ألغت الحكومة التركية مناورات مشتركة كان يجب أن تجريها مع الجانب الإسرائيلي. وألغت بعض صفقات الأسلحة المقررة مع إسرائيل. كذلك ألغت مباراة كرة قدم كان من المقرر أن تجري بين منتخبي البلدين (يوسف 2011).

كما أن رئيس الوزراء التركي أردوغان هاجم إسرائيل في خطابه في البرلمان التركي قائلاً:" إن هجوم إسرائيل على سفن تحمل مساعدات إنسانية هو مجزرة دامية تستحق كل اللعنات، إنه لهجوم صارخ على القانون الدولي... على الضمير البشري... على السلام العالمي، إنه وصمة عار سوداء من الناحية الإنسانية" (جول 2010).

يمكن تلخيص المطالب التركية من إسرائيل للرد على ما جرى بأربع مطالب رئيسية: وهي تقديم اعتذار إسرائيلي رسمي على أعلى المستويات عما جرى. ودفع تعويضات لأهالي ضحايا الهجوم والمتضررين منه. كذلك طالبت تركيا بتشكيل لجنة تحقيق دولية تكشف حقيقة ما جرى وتعاقب منفذي العملية. كما دعت إسرائيل إلى رفع الحصار بكافة أشكاله عن قطاع غزة (الحمد 2010).

بعد مرور ما يقارب العامين على هذه الحادثة أياً من المطالب التركية لم يتم تلبيتها حتى الآن. فإسرائيل لم تقدم أي اعتذار رسمي لتركيا عما حصل. على الرغم تلويح تركيا المستمر لها بأنها ستقبل أي اعتذار، حتى تعود العلاقات بين البلدين بشكل علني إلى سابق عهدها. لقد شكل اعتداء إسرائيل العلني على السفينة التركية وقتل مواطنين أتراكاً موقفاً محرجاً للحكومة التركية أمام شعبها. فهي تريد من إسرائيل اعتذاراً كي تسوقه إعلامياً وتمضي بخطوات ثابتة وعلنية في تحالفها " الاستراتيجي" معها.

لم تنقطع العلاقات بشكل كامل بين الطرفين بسبب ما حصل. فمثلاً على الصعيد الاقتصادي، احتلت تركيا المركز الثالث من حيث مجمل الصادرات الإسرائيلية لها. فقد ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا عام 2011 عما كانت عليه عام 2010 بنسبة زيادة تصل إلى 500 مليون دولار. كما أن التعاون العسكري والاستخباري بين الدولتين لم يتوقف، مع تراجعه بنسبة بسيطة في بدايات الأزمة. كما كانت تركيا من أوائل الدول التي ساعدت إسرائيل على إخماد الحرائق التي نشبت في جبال الكرمل في كانون الأول عام 2010. وكانت تركيا قد منعت مواطنيها من المشاركة في " أسطول الحرية 2" بحجة "تجنب الحرب مع إسرائيل". اعتبرت إسرائيل هذه الخطوة التركية بادرة إيجابية في العلاقات بين البلدين (عبد الفتاح 2011).

إن التغيرات التي حصلت في العالم العربي (ثورات الربيع العربي)، تدفع كل من تركيا وإسرائيل باتجاه بعضهما البعض. فالمصالح الاستراتيجية لكلا الجانبين تتمحور حول تحالفهما وتعاونهما معاً لمواجهة التغييرات الإقليمية في المناطق المجاورة لهم. إن العقبة الوحيدة التي تقف بين الدولتين هي مسألة " الكرامة". ويمكن حلها بقبول تركيا باعتذار إسرائيلي متواضع الحجم. وعمل بعض التضخيم " الأردوغاني" الإعلامي له.

إسرائيل تدخل في صورة المعادلة التركية الأوروبية بشكل غير مباشر. فتركيا رأت في إسرائيل بوابة للعبور إلى الغرب. فبادرت بإقامة علاقات طيبة معها. لكن هذه العلاقات لم تدخل في حسابات عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي. فإسرائيل، استناداً لحسابات القوة والضعف، لا تدعم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، لأن ذلك من شأنه أن يجعل تركيا في موقع أقوى من الموقع الإسرائيلي في العلاقات الثنائية بين البلدين. وبما أن طريق العضوية التركية يتكلل بكثير من المشاكل والعقبات التي جعلت من العضوية في الاتحاد حلماً أكثر منه واقعاً لتركيا، فإن إسرائيل لا تطرح نفسها حتى الآن في موقع داعم أو رافض للفكرة. وسيكون موقفها أوضح في حالة انفراج العلاقات بين تركيا والاتحاد

الأوروبي. فمن يدري قد تتقدم هي أيضاً بطلب عضوية رسمي للاتحاد. المصالح هي التي تحكم علاقات تركيا وإسرائيل.

ثالثاً: دوافع تركيا في توجهها نحو الاتحاد الأوروبي

مرت العلاقات التركية–الأوربية بعدد من المراحل المختلفة. فقد تغيرت ملامح العلاقات بينهم أكثر من مرة. فالعلاقات بين الطرفين تحتكم للمصالح المتبادلة بينهم. وتتنوع هذه المصالح وتتبدل مع اختلاف وتغير الظروف الدولية المحيطة بكلا الطرفين. فتصرفات الدول يكون دافعها الأساسي تحقيق المصلحة (Interest) الخاصة بها.

فيما يلي تلخيص لأهم دوافع تركيا ،التي جاءت نتيجة علاقات امتدت لفترة طويلة مع أوروبا، في التوجه نحو الاتحاد الأوروبي.

دافع السياسي:

يمكن تقسيم الدافع السياسي لتركيا في التوجه نحو الاتحاد الأوروبي إلى عامل داخلي وأخر خارجي. العامل الداخلي يتعلق بتأييد مختلف النخب والتيارات السياسية العلمانية والليبرالية والإسلامية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي (النعيمي 2007، 12). تختلف هذه التيارات السياسية في أسباب توجهها نحو أوروبا. فالعلمانيون والليبراليون يرون في التوجه نحو أوروبا فرصة للحد من سلطات الدين المختلفة على الدولة والمجتمع، وذلك بإحلال القيم الغربية مكان تلك الإسلامية في تركيا. بينما يرى الإسلاميون (متجسدين حالياً بحكومة حزب العدالة والتنمية) في انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فرصة لفك الطوق المفروض على رقاب التيارات الإسلامية في تركيا من المؤسسة العسكرية. عن طريق الإصلاحات السياسية والاقتصادية. فأوروبا بالنسبة للإسلاميين هي صمام أمان الحرية والديمقراطية في تركيا.

أما العامل الخارجي، فهو أن تركيا ترى في الاتحاد الأوروبي (الذي أصبح من القوى الفاعلة على الساحة الدولية) فرصة لتعزيز مكانة ودور تركيا في العالم. فانضمام تركيا لهذا الكيان سوف يساعدها أولاً على حل بعض قضاياها العالقة مع دول مجاورة لها، وهم أعضاء في الاتحاد مثل اليونان وقبرص. وحل هذه القضايا ضروري من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في تركيا. أيضاً، عضوية تركيا في الاتحاد ستمنحها دوراً معززاً في المناطق المحيطة بها كمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة القوقاز وأسيا الوسطى، وهي مناطق مليئة بالأزمات و التوترات. كالقضية الفلسطينية، والملف النووي الإيراني، وغيرها من القضايا الساخنة.

كما يحضر الهاجس الأمني بقوة في علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي. فتركيا جزء من المنظومة الأمنية لأوروبا، وذلك بسبب عضويتها في حلف شمال الأطلسي الذي تعتبر صاحبة ثاني أكبر جيش فيه بعد الولايات المتحدة. ووفقاً لذلك فقد أصبح الأمن القومي التركي مرتبطاً مع القارة الأوروبية. وانضمام تركيا للاتحاد سوف يسهل على تركيا التعاون وتبادل المعلومات مع الجانب الأوروبي فيما يخصها أمنها الداخلي. كما سيجعلها جزءاً في أي سياسيات أمنية ودفاعية أوروبية جديدة، فتركيا تخاف إقصائها من تلك الترتيبات الجديدة (النعيمي 2007، 15-16).

دافع اقتصادي:

ترتبط تركيا بعلاقات اقتصادية ذات أهمية كبيرة مع الاتحاد الأوروبي. فنصف تجارتها هي مع دول الاتحاد الأوروبي. كذلك فإن معظم الاستثمارات الخارجية التي تتوافد على تركيا تأتي من أوروبا. وقد تضاعف التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد الأوروبي ثلاث مرات عنه عام 1995، ليصل عام 2011 إلى أكثر من 100 مليار يورو. كما أن تركيا هي ثاني أكبر مستورد للصادرات الأوروبية بعد روسيا (الموقع الرسمي لقناة الجزيرة). هذا بالإضافة للعدد الكبير من الأيدي العاملة التركية التي تعمل في أوروبا. والتي من المرجح أن يزداد عددها مع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

دافع استراتيجي:

لقد حدد وزير الخارجية التركي، أحمد داوود أوغلو (الذي يسمى بمهندس السياسة الخارجية التركية) هدف تركيا الاستراتيجي عندما قال:" سأكون واضحاً مع الجميع، تركيا تتجه نحو بناء شراكة وعلاقات جديدة مع جيرانها. لكن العضوية في الاتحاد الأوروبي تبقى هدف تركيا الاستراتيجي، وأحد أهم أهداف الجمهورية التركية" (Davutoglu 2010).

تركيا ترى مستقبلها في الانضمام والارتباط مع الاتحاد الأوروبي. فهي قد قطعت أشواطاً عدة في سبيل تحقيق هذا الهدف، ولن تتنازل عنه. وتركيا تجدد في طرق إقناع أوروبا بأهميتها. فتركيا ترى في نفسها شريكاً مهماً لدول الاتحاد . كما أنها تسعى للفت انتباه الأوروبيين إلى الأرباح التي سيجنونها من دخول تركيا إلى الاتحاد. عن طريق فتح صفحات من العلاقات الجديدة مع الدول المجاورة لها. فإن أصبحت تركيا ذات ثقل إقليمي، ستصبح هي أيضاً خياراً استراتيجيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث: تركيا إلى أين...بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي؟

لطالما وصفت تركيا بأنها " جسر" يربط الشرق مع الغرب. هذا الوصف منح تركيا مكاناً وسطاً بين الطرفين، جاعلاً منها حداً فاصلاً دون أن يعطيها هوية انتماء لأي من الجهتين. في السنوات الأخيرة أصبحت تطرح كثير من التساؤلات حول السياسة الخارجية التركية. فالبعض يرى أن تركيا بدأت تدير ظهرها للغرب ، الذي لطالما نسبت نفسها له. وآخرون يرون في توجه تركيا نحو عمقها الإسلامي والعربي محاولة منها لإظهار أهميتها وإبراز دورها الحيوي بالنسبة للغرب. فهم يزعمون أن تركيا لا يمكنها أن تتخلى عن حلم " الأوربة" الذي لطالما راودها لأنه أصبح مغروساً في عقيدة الدولة التركية. ولبلوغ هدفها فإن تركيا تضع تحت أقدامها ما تشاء من الحجارة الكفيلة بسندها للوصول إلى ما تصبو إليه.

إن اتجاه البوصلة التركية نحو العالم العربي أو الاتحاد الأوروبي، بات محكوماً بكثير من المتغيرات التي حصلت ولازالت تتابع في كلا الجانبين. فالعالم العربي الذي فتحت تركيا معه صفحة جديدة من العلاقات، بدأت ثورات " الربيع العربي" ترسم ملامح مختلفة له. وأوروبا التي كانت خيار تركيا الأول وملهمة جمهورية أتاتورك، مرت بكثير من التغيرات التي جعلت وجهها الحالي مختلفاً عما مضى. هذه التغييرات التي تجري في كلا الجانبين، تلقي بظلالها على المسارات المستقبلية التي يمكن أن تسير فيها تركيا، فيمكن لتركيا أن تظل مصممة على خيارها الأوروبي وذلك بطلب العضوية الكاملة أو بقبول عضوية جزئية فيه، أو قد تتخلى عن أوروبا وتتجه نحو دور قيادي في العالم الإسلامي والعربي، أو قد تتجه نحو ذاتها وتتبنى علاقات متوازنة مع كلا الطرفين. إن علاقات تركيا مع العالم العربي والاتحاد الأوروبي تلعب دوراً مهماً في إجابة سؤال: تركيا إلى أين؟؟

المبحث الأول: حقيقة التوجه التركي نحو العالم العربي والاتحاد الأوروبي

يمكن وصف التوجه التركي نحو أوروبا بأنه يسير بخط ثابت ومنتظم، فتركيا ترى نفسها في العالم الغربي. وهذه الرؤية ثابتة منذ ولادة الجمهورية التركية على يد أتاتورك، ومستمرة إلى وقتنا الحالي الذي أصبحت فيه تركيا تحت حكم حزب "إسلامي" يوصف بالليبرالي والمعتدل. أما علاقة تركيا مع العالم العربي فتسير بخط متقطع، وفقاً للرغبة التركية، فتركيا تتجه نحو العرب عندما يخذلها الغرب، أو عندما تشعر بحاجتها لاسترداد شيء من ثقة سلبها الغرب منها برفضه لها. بعبارة أخرى، إن العلاقات العربية– التركية تتحكم بها تركيا، فهي الفاعل، تقترب متى تشاء وتبتعد متى أرادت. على عكس العلاقات التركية–الأوروبية التي تملك أوروبا طرف خيطها فتشده متى أرادت و ترخيه متى شاءت.

أولاً: البوصلة التركية، شرقاً أم غرباً

للدول حق في إقامة علاقات مع من تشاء من الدول. لكن تركيا لها خصوصية في هذا المجال. فعلاقاتها الطيبة أو السيئة مع دول الشرق أو الغرب تؤثر على هويتها. اختارت الجمهورية التركية الحديثة الغرب منذ إنشائها كنموذج حضاري تلحق به. وتوطدت العلاقات التركية مع الغرب خلال فترة الحرب الباردة بسبب الأهمية الجيوسياسية لتركيا في تلك الفترة. من جانب أخر لم تنقطع العلاقات التركية مع العالم العربي في ذلك الوقت بشكل كامل، لكنها كانت متوترة في غالب الأحيان. العالم العربي لم يكن ضمن الحسابات التركية في تلك المرحلة، فتركيا رأت مصالحها تتجسد في الاندماج مع الغرب. وكأي دولة تبعت تركيا مصالحها.

مع نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكر الشرقي، تقلصت أهمية تركيا كحد يفصل بين المعسكرين المتنافسين. لكن في المقابل ظهرت أهمية أخرى لتركيا. فتركيا أصبحت تلعب دور "الجسر" الرابط و" الحد" الفاصل بين الغرب والشرق. وأصبحت قضية تصنيفها في أي من العالمين موضع

إشكال. إشكال للأخرين ربما أكثر منه لتركيا نفسها. فتركيا حددت هدفها نحو أوروبا والانضمام للاتحاد الأوروبي، باستخدام كافة الطرق والعلاقات الممكنة للوصول لذلك.

خلال فترة التسعينيات لم تبدي تركيا كثيراً من الاهتمام بمحيطها العربي . فبعد حرب الخليج عام 1991، التي أثبتت فيها تركيا مدى إخلاصها لحلفائها الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية. زادت العلاقات التركية– الأمريكية قوة ومتانة. وأخذت الولايات المتحدة بطلب من تركيا "تضغط" على دول الاتحاد الأوروبي حتى تحصل تركيا على ما تريد من استحقاقات العضوية فيه. وفعلاً كان للولايات المتحدة دور مهم في تلك الفترة في هذا المجال .

تركيا تريد عضوية الاتحاد الأوروبي بناء على أهميتها الجيوسياسية للغرب. فهي ترى في نفسها وسيلة لخدمة المصالح الغربية، ومن باب رد الجميل على خدماتها يجب منحها عضوية الاتحاد الأوروبي. مع ذلك فهي تقوم بجهود جبارة من اجل استيفاء المعايير السياسية والاقتصادية الواجب توفرها في الدولة العضو. حتى تحصل على العضوية الكاملة بناء على استحقاق كامل لها.

مع استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية عام 2002. حدثت تغييرات مهمة في السياسة الخارجية التركية تجاه المناطق المحيطة بها بشكل عام وتجاه العالم العربي بشكل خاص. يعود السبب الرئيسي لهذه التغييرات في النهج الجديد الذي قرر حزب العدالة والتنمية انتهاجه في سياسته الخارجية. فقد ظهرت تركيا وهي تريد إعادة صياغة دورها التاريخي والجغرافي، بثقة عالية بالنفس وإدراك لأهميتها كقوة إقليمية صاعدة . وسارت على مبدأ مهم في تعاملها مع العالم العربي، وهو " تصفير المشكلات" مع الجيران (بيرتز 2012).

ساهمت عدة عوامل في دعم السياسة الخارجية التركية الجديدة في المنطقة العربية. فقد خدم الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 تركيا بصورة غير مباشرة. كان الموقف التركي من الغزو متماشياً مع الموقفين العربي والأوروبي في الوقت ذاته. فقرار البرلمان التركي بعدم المشاركة في الحرب نال

استحساناً أوروبياً وعربياً (ذلك، بغض النظر عن التسهيلات التي قدمتها تركيا فيما بعد للولايات المتحدة دون الرجوع لبرلمانها). كان من أهم نتائج غزو العراق الفراغ الذي خلفه تراجع المشروع الأمريكي في المنطقة، والذي بدوره أدى إلى تراجع دور بعض القوى الإقليمية مثل مصر والسعودية (بشارة 2010). استغلت تركيا التي كانت تخطط لبناء "عمق استراتيجي" جديد في محيطها الإقليمي هذا الفراغ لتملئه هي.

بدأت علاقات تركيا مع جوارها العربي بالتحسن شيئاً فشيئاً. وأصبحت تركيا التي كان ينظر لها بعين العداء سابقاً، صديقة للعرب. وأصبح رئيس الوزراء التركي أردوغان بتصريحاته "النارية" التي يطلقها ضد إسرائيل بطلاً من أبطال العرب. فقد أصبحت الشعوب العربية تنظر إليه بصفته الصوت الذي يتكلم عنها في ظل تقاعس وتخاذل حكامها.

طرحت تركيا نفسها كوسيط في مختلف القضايا العربية. والتزمت الحياد دون أن تأخذ مواقف حاسمة مع طرف ضد آخر. رأت تركيا من مصلحتها تحسين علاقتها مع الشرق، فوفق رؤية حزب العدالة والتنمية يجب على تركيا أن تتخلص من العداوات القديمة حتى تصبح مقبولة لدى الجميع، مما يؤهلها أن تصبح قوة "كبرى". كما أن التوجه نحو العالم العربي يخلق أسواقاً جديدة يمكن للبضائع التركية أن تنافس فيها (بشارة 2010). بذلك، تستطيع تركيا أن تكسب العالم العربي كمناطق تشكل " حديقة خلفية" (Hinterland)، والمقصود بذلك أن تحول تركيا العالم العربي إلى مناطق يظهر فيها تأثير تركيا وتتحقق فيها مصالحها خارج حدودها (أوغلو 2010).

كما بدأ العالم العربي ينظر لتركيا كقوة إقليمية منافسة لإيران. فتركيا من وجهة النظر العربية تجمعها عقيدة سنية مع العالم العربي، على عكس إيران الشيعية. فسعت بعض الدول العربية مثل السعودية، إلى الإشارة إلى إمكانية التقارب مع تركيا لمواجهة النفوذ الإيراني الشيعي المتزايد في العالم العربي .لكن في المقابل تركيا لا تريد أن يكون حضورها في المنطقة العربية منافساً لإيران. فهي

لا تهتم بالدعوات المذهبية والطائفية خاصة وأن عدد العلويين فيها يقارب الخمسة عشر مليون. تركيا لا تريد إيران عدوة لها، بل تريد أن تجمعهما علاقات تعاون وجوار حسن. وفعلاً تم توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين خاصة في مجال الطاقة (نور الدين 2009).

أما الموقف التركي من الملف النووي الإيراني، فهو موقف إيجابي. فتركيا تدعم حق إيران في تطوير طاقة نووية لأغراض سلمية، كما أنها تدعو إيران للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تسوية الخلافات الإيرانية معها. لكنها في المقابل ترفض امتلاك إيران أسلحة نووية، أو أسلحة دمار شامل من أجل المحافظة على توازن القوى في المنطقة. وقد قدمت تركيا بالتعاون مع البرازيل عام 2009 مشروعاً من أجل التوصل لتسوية مع إيران بشأن برنامجها النووي، لكنه قوبل برفض أمريكي (Migdalovitz 2010).

وكان الرئيس التركي عبد الله غول و رئيس الوزراء اردوغان من أوائل من قدموا التهنئة للرئيس الإيراني أحمدي نجاد بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية عام 2009. كما التزمت تركيا الصمت تجاه الاحتجاجات التي حصلت في إيران عقب إعلان نتائج الانتخابات، فقد شككت المعارضة الإيرانية في نزاهتها. واعتبرت تركيا الاحتجاجات التي حصلت " شأن إيراني داخلي" (Wigen 2009). لقد أرادت تركيا المحافظة على علاقات طيبة مع إيران خاصة في المجال الاقتصادي ،لذلك اختارت الصمت وعدم التدخل في الشأن الإيراني. فتركيا رأت أن مصالحها لا تتفق مع وجود قلاقل داخل إيران. فتركيا تريد إيراناً مستقراً.

في الحقيقة، ينظر حزب العدالة والتنمية إلى العالم العربي ليس من باب العواطف، وإنما من باب المصالح. فهو لا يريد أن يكون أباً روحياً للعرب، ولا يريد أن يكون زعيماً لهم. كما أنه لا يريد تشكيل تكتلات ضد أي طرف من الأطراف. لكن العرب هم من ينظرون إلى حزب العدالة والتنمية من وجهة النظر تلك. فخطاب "العثمانية الجديدة" هو خطاب يصلح لتسويق الحزب وجعله مقبولاً عربياً.

لكن هذا الخطاب غير مقبول لدى غالبية الشعب التركي، الذي بدوره لا يريد دولة عثمانية جديدة، بقدر ما يريد المحافظة على علمانية الدولة التركية. وحزب العدالة والتنمية في النهاية يهمه أن يكون زعيماً لتركيا، وأن يستمر في نجاحه في الانتخابات التركية (Alessandri 2010).

إن السياسة الخارجية التركية تعتمد حالياً على مبدأ استخدام نفوذها في منطقة من أجل التأثير على منطقة أخرى (Setrakian 2008). لذلك فإن حزب العدالة والتنمية يرى في تقوية نفوذه داخل مناطق الشرق الأوسط، داعماً له لإظهار أهميته للغرب. وبهذا يكون العالم العربي وسيلة وليس غاية بحد ذاتها. فهو من الوسائل التي تستخدمها تركيا لدعم حضورها أوروبياً. فتحسين العلاقات التركية– العربية من شأنه أن يجعل تركيا ممثلة مقبولة للغرب لدى العرب. فتركيا وعلى لسان مختلف المسؤولين في حزب العدالة والتنمية تؤكد دائماً على أنها لم ولن تدير ظهرها للغرب، لأنها جزء من أوروبا. وتؤكد أن هدفها هو الانضمام للاتحاد الأوروبي (Alessandri 2010).

إن التغيير الذي أحدثه حزب العدالة والتنمية في توجهات السياسة الخارجية التركية هو الذي بدأ يثير التساؤلات حول وجهة البوصلة التركية وما إذا كانت ستتحول عن الغرب. لكن تركيا لم تتحول عن الغرب، وإنما بدأت تتصرف كدولة أوروبية مع جيرانها غير الأوروبيين، سواء العرب أو غيرهم. فبدأت تركز على مزيد من المشاريع الاقتصادية معهم، وأنشأت عدداً من الاتفاقيات لضمان حرية نقل الأفراد والبضائع بينها وبينهم، كذلك سعت إلى عقد لقاءات سياسية على أعلى المستويات، ساعية للعب دور الوسيط في الخلافات المختلفة (Pope 2011). والعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تقدم دعماً كبيراً لتركيا في هذا السياق.

من جهة أخرى، فإن المماطلة الأوروبية في قبول عضوية تركيا عن طريق التأجيل المستمر لفتح مواد تفاوضية أو تعليق التفاوض حول مواد مفتوحة، قد جعل تركيا تسعى لأن تكون مسموعة

الصوت في أماكن أخرى. لذلك بدأت تتغلغل في مناطق جديدة. لكن دون أن تحول أنظارها عن الاتحاد الأوروبي.

بذلك يمكن وصف السياسة الخارجية التركية الجديدة بأنها سياسة متعددة المحاور. فتركيا لا تريد أن تضع نفسها فقط في مربع طلب الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي. وإنما تريد أن تنشئ علاقات مع الأطراف المختلفة. علاقات تجمع الشرق والغرب (Setrakian 2008).

تنظر تركيا للعالم العربي من باب المصالح، لكن العالم العربي لا يمتلك هذه الرؤية حتى الآن تجاه تركيا. فالبعض إما أن يضخم الدور التركي بشكل يجعله أكبر مما هو عليه، أو يشكك في النوايا التركية لدرجة تضر بالمصلحة العربية. العالم العربي يحتاج لنظرة واقعية مثيلة لتلك التركية حتى يستطيع معرفة كيف يستفيد من علاقاته مع تركيا (بشارة 2010). في المقابل فإن تركيا لا يمكنها التخلي عن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. لأن مصالحها السياسية والاقتصادية مرتبطة مع أوروبا. لذلك هي تسعى لتوازن بين الطرفين وتجمعهما معاً.

الهوية التركية لا يمكن تحديدها بلون واحد إما شرقية أو غربية. فتركيا تمتلك خصوصية تجمع بين الطرفين على ما بينهما من اختلاف. ومساعي حزب العدالة والتنمية للجمع بين عمق تركيا التاريخي، ومشاريعها المستقبلية محاولة لتجاوز ما يوصف ب " أزمة الهوية" التي تمر بها تركيا.

ثانياً: تركيا وثورات الربيع العربي

أجبرت التظاهرات التي انطلقت في تونس، بعد قيام الشاب محمد بوعزيزي بإحراق نفسه، زين العابدين بن علي على مغادرة تونس في 14 كانون الثاني 2011. بعد فترة حكم دامت ثلاثة وعشرين عاماً . كانت الثورة التونسية هي من أشعل فتيل موجة من الثورات التي اجتاحت عدداً من الدول العربية. فأسقطت أنظمة، وغيرت أخرى، ولا زالت تعمل حتى الآن على تغيير بعض منها(Ozhan 2011). إن تركيا لا يمكن أن تكون بمعزل عن هذه التغييرات التي تحصل في العالم

العربي، خاصة وأن حزب العدالة والتنمية بدأ ينتهج سياسية توصف "بالتقاربية" مع الدول العربية. فما الموقف التركي من هذه الثورات؟ وما مستقبل العلاقات التركية مع العالم العربي بعد هذه التغيرات الكبيرة التي تحصل فيه؟ وهل يمكن لتركيا أن تكون نموذجاً " ديمقراطي إسلامي" للدول التي طالتها تغييرات الربيع العربي؟ وهل لهذه الثورات تأثير على علاقات تركيا مع أوروبا؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الجزء.

تباين الموقف التركي من الثورات العربية من دولة لأخرى. يعود السبب في هذا الاختلاف إلى ثلاثة أسباب أساسية وهي: الاعتبارات السياسة، والمصالح الاقتصادية، والأمن (Barkey 2011).

التزمت تركيا الصمت عند اندلاع الثورة التونسية، فقد كانت تركيا تتمتع بعلاقات توصف بالممتازة مع نظام زين العابدين بن علي. لذلك اتخذت تركيا موقف المترقب المتابع للأحداث من بعيد. وأعلنت تأييدها للثورة التونسية بعد الإعلان عن مغادرة زين العابدين بن علي إلى جدة (Barkey 2011). لقد تفاجأت تركيا باندلاع التظاهرات المعارضة للنظام التونسي الذي كان يوصف " بالقوي والمستقر"، ومع ازدياد وتيرة التظاهرات، لم تكن تركيا قادرة على تحديد موقف واضح من الثورة. لذلك لم تدعم الثورة التونسية إلا بعد تأكدها من انتهاء نظام بن علي بشكل لا يقبل النقاش فيه.

أما في مصر فقد كان الوضع مختلفاً، فقد كان رئيس الوزراء التركي اردوغان أول من دعا الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلى التنحي. وذلك بعد لقاء تشاوري جمعه مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما (الذي بدوره دعا مبارك إلى التنحي بعد عدة أيام من دعوة اردوغان). كما اعلن اردوغان دعمه للمعتصمين في ميدان التحرير، ولعدالة مطالبهم منذ بداية اندلاع الثورة . يعود هذا الموقف التركي من الثورة المصرية إلى جملة من الأسباب، أهمها اختلاف المواقف التركية والمصرية من عدد من القضايا في المنطقة على رأسها قضية حصار غزة. كما أن مصر كانت تنظر لتعاظم الدور

التركي في المنطقة بعين الشك والريبة، فهي كانت ترى أن تركيا تريد أن تسلب مصر شيئاً من قوتها الإقليمية. إضافة لذلك فإن العلاقات الاقتصادية التركية– المصرية ليست بالمهمة بالنسبة لتركيا، فحجم الاستثمارات التركية في مصر قليل (Tocci 2011).

رأت تركيا في الثورة المصرية خادماً لمصالحها بصورة غير مباشرة. فالثورة سوف تتخلص من الرئيس المصري حسني مبارك. كما أنها ستساهم في خلق فراغ إقليمي أوسع في المنطقة العربية، بتخلخل الأوضاع في مصر. مما يعطي تركيا دوراً أكبر في المنطقة.

لقد كان الموقف التركي أكثر حرجاً في ليبيا. فقد تمتعت تركيا بعلاقات اقتصادية جيدة مع ليبيا. حيث بلغ حجم الاستثمارات التركية في ليبيا نحو17 مليار دولار قبل اندلاع الثورة. وعدد الأتراك العاملين فيها قارب الثلاثين ألف عامل. وهذه الأرقام كانت مرشحة للارتفاع، فقد ارتبطت تركيا مع ليبيا بعدد من الاتفاقيات الاقتصادية طويلة الأمد (Cook 2011). لذلك، نظراً لمصالحها الاقتصادية، بدأت تركيا تكثف من جهودها الديبلوماسية من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين قوات القذافي والثوار. ورفضت في البداية التدخل العسكري لقوات الناتو في ليبيا، بعد نداءات من الثوار بطلب مساعدة دولية. لكن الموقف التركي تغير من الثورة الليبية، فدعت تركيا معمر القذافي إلى التنحي في 3 أيار 2011، كما وافقت على المشاركة في العمليات التي قام بها الناتو. واعترفت تركيا بشرعية المجلس الانتقالي الليبي بعد عدة أشهر من تشكيله (Barkey 2011).

لقد جاء التغيير في الموقف التركي من الثورة الليبية ليكون متماشياً مع الموقف الدولي من نظام القذافي. فتركيا لم تكن لتدعم نظام القذافي في ظل الالتفاف الدولي حول الثورة الليبية. لذلك تبعت تركيا مصالحها، وغيرت موقفها من الثورة الليبية، فهي لم تكن لتربط نفسها مع نظام القذافي الذي فقد شرعيته الدولية وباتت نهايته مسألة وقت.

أما الثورة السورية، فقد كان الموقف التركي منها أكثر تعقيدا. فالعلاقات التركية –السورية تحسنت بشكل كبير في فترة حكم حزب العدالة والتنمية في كافة النواحي السياسية والاقتصادية. فقد شكلت سوريا مثالاً لسياسة " تصفير المشكلات" التي انتهجتها تركيا تجاه جيرانها. و دعت تركيا النظام السوري مع بداية الاحتجاجات في البلدان العربية إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية. لكن سوريا لم تستجب لتلك النداءات ،مؤكدة أن نظامها قوي ومتين لا يمكن أن تهزه قلائل أو ثورات (Heydarian 2011).

مع اندلاع الثورة، كثفت تركيا من جهودها الديبلوماسية الرامية إلى إنهاء الأزمة. لكن القمع العنيف الذي قابل به نظام الأسد المتظاهرين، والموقف الدولي الذي رفض بشدة ممارسات نظام الأسد. دفع تركيا للتخلي عن النظام السوري. فدعت الأسد إلى التنحي، ودعمت قرارات مجلس الأمن بشجب أعمال النظام السوري. إن الهاجس الأمني هو أهم ما يقلق تركيا من ناحية الثورة السورية. فتركيا تتشارك حدوداً طويلة مع سوريا، مما يجعل تركيا المتضرر الأول من حالة الفوضى وعدم الاستقرار في الوضع السوري. فقد عبر الآلاف من اللاجئين السوريين إلى داخل الحدود التركية– السورية. كما أن تركيا تخاف من حدوث تقسيم وتجزئة للأراضي السورية بعد القضاء على نظام الأسد. مما يعني احتمالية تشكيل كيان كردي منفصل على غرار ما حصل في العراق (Seyrek 2011).

لقد شكلت ثورات الربيع العربي اختباراً لتوجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة في المنطقة العربية. فتركيا التي كانت تدعو إلى الديمقراطية في علاقاتها الخارجية، لم تولي أي أهمية للديمقراطية في علاقاتها مع العالم العربي. فقد وطدت علاقات سياسية واقتصادية مع الأنظمة العربية التي توصف بانها ديكتاتورية، واستبدادية، وقامعة للحريات بكافة أشكالها. فتركيا بنت علاقاتها مع تلك الأنظمة على أساس المصالح، متغاضية عن كافة انتهاكاتها لحقوق شعوبها. فقد هادنت تلك الأنظمة حتى تحقق مصالحها الخاصة. فمثلاً في كانون الأول عام 2010 أي قبل اندلاع الثورة الليبية بعدة

أشهر قبل اردوغان بجائزة القذافي الدولية لحقوق الإنسان، على الرغم من أن هذه الجائزة كانت مثار جدل حتى قبل اندلاع الثورة (Barkey 2011).

استخدمت تركيا نفس منطق المصالح في موقفها من الثورات العربية. فقد انقلبت علاقاتها مع الأنظمة التي لطالما اعتبرتها صديقة رأساً على عقب. فعندما رأت تركيا أن التغيير أت لا محالة، وأن أصدقاء البارحة لم يعودوا في مناصبهم. انقلبت عليهم، وسارت مع تيار التغيير. حتى تتمكن من لعب دور مستقبلي، وحتى تحافظ على أهميتها الإقليمية في المنطقة. لكن هذا الانقلاب في المواقف يطرح تساؤلات حول مدى الثقة التي يمكن أن تمنحها الأنظمة الجديدة مهما اختلفت توجهاتها لتركيا؟ فتركيا "اللاهثة" وراء مصالحها قد تتخلى عن أصدقائها الجدد كما تخلت عمن قبلهم.

من ناحية أخرى، أظهرت ثورات الربيع العربي أن سياسة " تصفير المشكلات" التي انتهجتها تركيا مع جيرانها العرب، خاصة في الحالة السورية، لم تكن سياسة ذات ركائز ثابتة وقوية. فمن خلال هذه السياسة اكتفت تركيا بتحسين ظاهر العلاقة مع جيرانها، بتوقيع اتفاقيات اقتصادية، وتبادل الزيارات، والعمل على زيادة التعاون بين الدول في كافة المجالات. لكن في المقابل فإن المشاكل الحقيقية التي تجمع بين تركيا والدول المجاورة لم يتم فتحها ومناقشتها وإيجاد حلول لها، وإنما تم طي صفحاتها لتصبح من الماضي دون إيجاد حلول جذرية لها. وهذا ما يجعل هذه المشكلات تطفو إلى السطح مجدداً مع ثورات الربيع العربي.

إضافة لذلك فقد أظهرت ثورات الربيع العربي أن دخول تركيا للمنطقة العربية بصفتها " وسيطاً"، كان في فترة ركود عربي سياسي سبقت اندلاع الثورات العربية .مما ضخم حجم الدور التركي في المنطقة (Tocci 2011).

مع كل تلك التناقضات التي أعطتها تركيا للعرب في ربيعهم العربي، إلا أنه لا زال البعض من دعاة الإصلاح في العالم العربي ينظرون لتركيا، على وجه الخصوص لتجربة حزب العدالة

والتنمية، على أنها "نموذج" يحتذى به. وتتجسد هذه الرؤية بشكل خاص لدى القوى السياسية ذات الميول الإسلامي في العالم العربي (Tocci et al. 2011, 12).

هناك عدة عوامل جعلت من تركيا " نموذجا" تسعى الدول العربية لتقليده. فتركيا تعتبر مثالاً على دولة تحافظ على علمانيتها، وتسعى في الوقت ذاته لإصلاحات تجعل منها دولة أكثر ديمقراطية. وتتم هاتان العمليتان في الوقت الذي يتقلد الحكم في تركيا حزب محافظ ذا جذور إسلامية. بذلك تجسد تركيا حسب رؤية المعجبين بالتجربة التركية ، مثلثاً أقطابه العلمانية والديمقراطية والإسلام. إضافة لذلك فقد نجحت تركيا في الفترة الأخيرة، من خلال عدد من الإصلاحات الدستورية، في الحد من سلطة وهيمنة العسكر على الحياة السياسية. ودول الربيع العربي تريد إعادة الجيش إلى ثكناته، فيمكن لها أن تستفيد من التجربة التركية في هذا المجال. من ناحية أخرى فإن التجربة الاقتصادية التركية مميزة جداً، وتغري الكثيرين بالسير على نمطها، فقد نجحت تركيا بتحقيق نمو اقتصادي سريع وثابت في الوقت الذي مرت فيه معظم دول العالم بأزمات اقتصادية (Dede 2011).

النموذج التركي الذي ينظر إليه بكثير من الإعجاب، لم يكن وليد اللحظة. وإنما جاء نتيجة عدة تفاعلات مرت بها الدولة التركية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. لذلك سيكون من الخطأ تقليد النموذج التركي كما هو، لأن المجتمعات العربية لم تمر بنفس الظروف التي مرت بها تركيا، والتي ستسمح بنجاح نسخة مطابقة عن حزب العدالة والتنمية. لكن بكل الأحوال يمكن لتجربة حزب العدالة والتنمية أن تكون قصة نجاح "ملهمة" للإصلاح الواجب تطبيقه في العالم العربي (Tocci et al.2011, 18–22).

إن فكرة تركيا "النموذج" ليست بالجديدة على الساحة الدولية. فمنذ نهاية الحرب الباردة أشار الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا على أنها نموذج للعالم الإسلامي. وقد ازدادت وتيرة هذا الخطاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ووصول حزب العدالة والتنمية للحكم. فأصبحت

تركيا نموذج الدولة "العلمانية الديمقراطية" المسلمة، ذات التوجه الغربي. فتركيا تمثل الإسلام "المعتدل" بالنسبة للغرب. وقد تكثفت نظرة الغرب هذه لتركيا بعد ثورات الربيع العربي، فإذا كانت صناديق الانتخابات ستأتي بالأحزاب الإسلامية إلى الحكم في دول الربيع العربي، فلتحذو تلك الدول حذو النموذج التركي المقبول غرباً (Tocci et al 2011,3-8).

أسهمت ثورات الربيع العربي في زيادة التقارب بين تركيا وحلفائها الغربيين، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر ذلك واضحاً من خلال الاجتماعات الكثيرة التي تعقدها الإدارة الأمريكية على أرفع المستويات مع القادة الأتراك من أجل التشاور والتباحث في تطورات الأوضاع في العالم العربي، وعلى رأسها الوضع في سوريا (Barkey 2011). وهذا إن أظهر شيئاً فهو يظهر أن أهمية تركيا بالنسبة للغرب تظهر دائماً في الأزمات. وأنه في حالات التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة فإن تركيا تهرع باتجاه حلفائها الغربيين، فهي تدرك أهمية موقعها الاستراتيجي من جهة، والغرب يعرف مدى ولائها له من جهة أخرى.

في هذا السياق بدأت الولايات المتحدة تكثف من جهودها الرامية إلى إصلاح الوضع المتصدع بين تركيا وإسرائيل. فتركيا حليف إقليمي مهم بالنسبة للولايات المتحدة. وعودة علاقاتها إلى سابق عهدها مع إسرائيل سيؤدي للحفاظ على توازن في المنطقة. فالمستقبل مازال مجهولاً لما سيكون عليه الحال في دول الربيع العربي (Eran 2011).

أما دول الاتحاد الأوروبي فقد اختلفت مواقفها من ثورات الربيع العربي كل حسب مصالحه. لكن في النهاية جمعت تلك الثورات تركيا والاتحاد الأوروبي حول عدد من النقاط، فكلا الجانبين يسعى الآن لكسب ثقة الشعوب العربية بعد أن اهتزت صورة كلاهما بسبب دعمهم لأنظمة قامعة لشعوبها دون أن يعترضوا على أفعالهم، وانموا اكتفوا بالتربح من ورائهم. كذلك فإن كلاً من تركيا والاتحاد الأوروبي يسعيان للعب دور في صياغة مستقبل المنطقة العربية (Tocci et al. 2011,27-29).

لقد وضعت ثورات الربيع العربي تركيا ودول الاتحاد الأوروبي في جانب واحد. فأصبح كل منهما محتاجاً للأخر حتى يتمكن من إيجاد مكان له في المنطقة التي هزها زلزال تغيير لم يكن أحد ليتوقعه. لكن بكل الأحوال، لا يبدو أن لثورات الربيع العربي تأثير مباشر حتى الآن على عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. لكن من يدري، فتركيا الآن تتوجه لدول الربيع العربي بوجه جديد، وربما يكون لها دور مؤثر في تلك الدول. وبذلك تعود لامساك طرف خيط الدخول للاتحاد الأوروبي عن طريق تحسين العلاقات مع الشرق الوسط.

تركيا تسعى وراء مصالحها، لذلك هي كانت قادرة على تغيير مواقفها من الأنظمة العربية التي ثارت شعوبها عليها، وانتقلت لتساند حق الشعوب العربية في التمتع بأسس الحرية والديمقراطية. البعض رأى في ذلك سياسة " لعب على الحبلين"، لكن في الحقيقة هذا هو عالم العلاقات الدولية، ليس هناك صديق دائم ولا عدو دائم لكن هناك مصالح دائمة.

ورغبة منه في تأكيد أن كافة الطرق تؤدي لأنقرة، قام اردوغان بجولة شملت بعض الدول العربية التي طالها التغيير. كان الهدف الظاهر من تلك الجولة التأكيد على الروابط التي تجمع بين تركيا ودول العالم العربي، و تهنئة الشعوب العربية على ثوراتها (Heydarian 2011) . لاقى اردوغان بشخصيته الكاريزمية، ترحيباً واسعاً من الشعوب العربية، التي لطالما أعجبت بخطاباته وتصريحاته، دون النظر إلى الأهداف المختبئة وراء كلمات الثناء تلك.

على الرغم من أن العالم العربي الذي اختارت تركيا التقرب منه، بدأت رياح التغيير تهب عليه. إلا أن تركيا لازالت تحتاج التواجد في المنطقة العربية لعدة أسباب منها العامل الاقتصادي، فتركيا تحتاج لأسواق خارجية تستوعب الإنتاج الاقتصادي التركي المتزايد، والأسواق العربية خيار جد مناسب للبضائع التركية (Barkey 2011). من ناحية أخرى فالسياسة الخارجية التركية يمكن لها أن

تستأنف نشاطها وتستمر في القيام بدور "الوسيط المحايد" في العالم العربي، فالمشكلات قد ازدادت بعد الثورات العربية ولم تقل، مما يعطي تركيا مجال أوسع للعمل والنشاط (Ozhan 2011).

تركيا لن تترك العالم العربي وراء ظهرها، لأن إن استطاعت أن تحصل على ثقة الدول العربية أنظمة وحكومات، هذا سيعطيها ميزة إضافية لدى الغرب، الذي ينظر إليه بعين الريبة والشك من قبل العالم العربي. لكن ينبغي على تركيا أن تغير من سياستها الخارجية مع العالم العربي، وتؤسس لنمط جديد من العلاقات المتكافئة.

ثالثاُ: تركيا وأوروبا المتغيرة

تركزت أنظار الجمهورية التركية الحديثة على أوروبا، فقد رأت تركيا أن أوروبا قادرة على منحها كل ما تريده من القوة. لذلك وفي سعيه لجعل تركيا أمة متمدنة كغيرها من الأمم، وبعد قطع كافة الجسور مع ماضي تركيا العثماني، بدأ أتاتورك بتشجيع علماء التاريخ الأتراك على صياغة نظريات تصل بين تاريخ الأمة التركية والحضارات الأوروبية القديمة. ذلك من أجل إثبات الجذور الأوروبية لمنطقة الأناضول، وجعلها جزءاً من التراكم الحضاري لأوروبا (ألديم 2003 ، 30-31).

اختارت تركيا الانكفاء على الذات بعد حرب الاستقلال التي خاضتها، وذلك من أجل المحافظة على سيادتها وحدودها بعد تفكك الدولة العثمانية. بذلك بقيت علاقة تركيا مع أوروبا في تلك الفترة مقتصرة على تقليد نمط الحياة الأوروبية، وتقمص ما استطاعت من الأوربة. اتبعت تركيا في سياستها الخارجية في ذلك الوقت مبدأ " سلام في الوطن سلام في الخارج" حتى تتجنب الدخول في أي صدام مع أي قوة خارجية. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت تركيا من عزلتها النسبية عن العالم، أو لنقل أجبرتها التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية على الخروج. بدأت تركيا تتجه صوب أوروبا بخطوات واثقة، فأصبحت جزءاً مهماً في المحافظة على أمن أوروبا، وأصبحت عضواً

في حلف شمال الأطلسي وغيره الكثير من الهيئات والمنظمات الأوروبية. لكن تركيا وقفت على أبواب الاتحاد الأوروبي ولم تحصل على عضويته الكاملة حتى الآن.

هذا الرفض الأوروبي لتركيا يجعلنا نتساءل، هل اعتبر الأوروبيون تركيا دولة أوروبية في تعاملهم معها؟ وهل لأوروبا حدود جغرافية تدخل تركيا ضمنها؟ ولماذا وقفت تركيا على أبواب الاتحاد الأوروبي دون دخولها، رغم أنها على أرض الواقع حاضرة داخل أوروبا؟

أثناء الحرب الباردة صرح الرئيس الفرنسي ديغول أن: "حدود أوروبا تمتد من الأطلسي إلى جبال الأورال". لكن حدود أوروبا الأكثر إثارة للجدل هي الحدود الجنوبية. حيث يعتبر مضيق البسفور الذي يفصل بين تركيا واليونان هو الحد الفاصل بين قارتي أوروبا وأسيا. بناء على الحد الفاصل هذا فإن جزءاً من تركيا يقع داخل الحدود الأوروبية، رغم صغر مساحة هذا الجزء إلا أنه يضم إسطنبول، عاصمة الدولة العثمانية والمدينة الأشهر في تركيا. رغم هذا الامتداد الجغرافي لتركيا داخل أوروبا وعلمانية تركيا وإخلاصها الطويل لأوروبا فهي لا يمكنها أن تكون أوروبية، وبالتالي هي لا تستطيع أن تصبح العضو الثامن والعشرين في الاتحاد الأوروبي. لأنها خارج الحضارة الأوروبية ، فهي دولة يدين معظم سكانها بدين الإسلام، على خلاف الديانة المسيحية التي يتشارك بها معظم سكان أوروبا (Lacoste 2006).

إذاً وفقاً للرؤية الجغرافية تلك فإن الأراضي التركية لا تقع ضمن حدود القارة الأوروبية بشكل كامل. لكن أوروبا قبلت حضورها في مؤسساتها ومنظماتها ورحبت بها كجزء منها. السبب في ذلك هو المصالح. بعد الحرب العالمية الثانية، كانت أوروبا بحاجة لتركيا حليفة لها لأسباب أمنية تتعلق بتداعيات الحرب الباردة. وفي تلك الفترة، كانت الولايات المتحدة صاحبة هيمنة واسعة على أوروبا التي كانت تتعافى من ويلات الحرب، لذلك فهي كانت تضغط باتجاه قبول تركيا ودمجها أوروبياً حتى تبقى تركيا قريبة من المعسكر الغربي. لكن ما حصل هو انه بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت أوروبا تبتعد

شيئاً فشيئاً عن الهيمنة الأمريكية، وبدأت تكرس جهودها من أجل الصعود كقوة اقتصادية وسياسية عظمى موحدة في العالم. وتجسد هذا الهدف في الاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي يبقي الباب مواراً أمام تركيا في مسيرة انضمامها إليه. فلا زالت له مصالح مع تركيا. لكن هل أوروبا التي سعت تركيا للانضمام إليها هي أوروبا اليوم؟ وهل الاتحاد الأوروبي الذي تعصف به أزمات سياسية واقتصادية، هو النموذج الأقوى الذي تسعى تركيا لتصبح جزءاً منه؟ بعد مرور عشرين عاماً على تأسيس الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي الذي نعرفه اليوم لم يتشكل كغيره من المنظمات بناء على قرار واحد أخذته جميع الدول الأوروبية الأعضاء فيه حالياً. إنما هو ثمرة عملية الاندماج الأوروبية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية. كان الهدف الأساسي من عملية الاندماج تلك هو إرساء السلام في القارة الأوروبية عن طريق تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية بهدف منع اندلاع حرب عالمية ثالثة. كانت نواة عملية "الاندماج الأوروبي" ستة دول أوروبية، ومع نجاح العلاقات الاقتصادية بينهم، بدأت دول أوروبية أخرى بالانضمام لتلك الجماعة المؤسسة. بعد قطعها مسافة طويلة في عملية التكامل الاقتصادي بينها، قررت الدول الأوروبية إنشاء "الاتحاد الأوروبي"، الذي كان وليد توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992. أصبح الاتحاد الأوروبي المظلة الجامعة للتكامل الاقتصادي والسياسي للقارة الأوروبية، على الرغم من أنه لا يضم جميع الدول الأوروبية، فهو يضم الآن سبعة وعشرين دولة (Issing 2005).

ادركت الدول الأوروبية، التي كانت قد قطعت مسافة كبيرة في التكامل الاقتصادي، بعد ظهور عالم أحادي القطبية أنه لا بد لها من التعاون معاً حتى تكون القارة الأوروبية قوة عظمى على الساحة الدولية. اختارت الدول الأوروبية طرح نفسها كلاعب أساسي صاحب تأثير في العالم عن

طريق منظمة وليس دول فردية. لذلك انتقلت الدول الأوروبية من مرحلة التكامل الاقتصادي، لمرحلة التكامل السياسي.

كانت الوحدة النقدية التي تم الإعلان عنها مطلع عام 1999، هي اهم إنجازات الوحدة الأوروبية بعد توقيع معاهدة ماستريخت. وتتبنى الآن 17 دولة من الدول الأوروبية اليورو كعملة رسمية لها. كان الهدف من اليورو تشجيع النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية، والحد من معدلات التضخم. والأهم من ذلك كله العمل على حماية الدول التي تتعامل باليورو من أي أزمات اقتصادية خارجية. لكن في الحقيقة، ما حدث كان عكس ذلك، فقد تراجعت معدلات النمو في مناطق اليورو مقارنة بما كانت عليه قبل استخدامه. وهذا أدى إلى زيادة الفجوة في معدلات النمو بين منطقة اليورو وغيرها من اقتصاديات العالم (Klaus 2011). يعود السبب في هذا إلى أنه تم تبني سياسة نقدية واحدة في عدد من الدول، التي في المقابل تتبنى سياسات مالية مختلفة ومتنافسة، ونتج عن ذلك تعميق الفجوة بين الدول والمجتمعات الداخلية لتلك الدول. مما خلق أزمات في الدول الأضعف اقتصادياً (حبيقة 2011).

هذه الأزمات الاقتصادية بدت تظهر للعيان عام 2007، مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة، التي بدورها انتقلت لباقي دول العالم. لقد كانت أوروبا من أكثر اقتصاديات العالم تأثراً بالأزمة الاقتصادية. فقد ارتفع العجز في الموازنة في منطقة اليورو من 0,6% من الناتج في سنة 2007 إلى 6,3 سنة 2009. وارتفعت نسبة الدين العام من الناتج من 66% إلى 78,7 %. هذا الخلل كان سببه ضعف الإيرادات واستعمال جزء منها لإنقاذ المصارف المنهارة واليورو والوحدة النقدية (حبيقة 2011).

يمكن تلخيص المشكلة الاقتصادية التي تواجه منطقة اليورو في ثلاث أزمات أساسية: أزمة بنكية، حيث تواجه البنوك مشكلات في توفير السيولة، أزمة الديون السيادية، حيث تواجه عدد من

الدول أزمة في تمويل ميزانياتها وتلبية احتياجات الدولة الأساسية من المصاريف، مع عدم القدرة على سداد ديون الدولة نفسها. وهذه الأزمة مرتبطة بشكل كبير مع أزمة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، التي تتباين بين دول منطقة اليورو وبين أجزاء الدولة نفسها (Brookings Papers on Economic Activity 2012).

ولدت تلك المشكلة الاقتصادية أربع تحديات أساسية تواجه الاتحاد الأوروبي، هي: انخفاض الناتج العام، ارتفاع نسبة البطالة، ارتفاع نسبة العجز العام بسبب زيادة الديون مما أدى إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي بين اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي و الاقتصاديات الأخرى في العالم (Szekely 2009).

حاول الاتحاد الأوروبي التصدي للأزمة الاقتصادية بكافة الطرق الممكنة. لكن أزمة الديون التي تعصف بعدد من دول منطقة اليورو كبيرة، لذلك لجأ الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل صندوق لتقديم مساعدات لتلك الدول من أجل مساعدتها على تخطي أزمتها المالية. وعلى رأس تلك الدول اليونان. لكن المشكلة لا تقف عند اليونان، فالوضع جد خطير في دول مثل إيطاليا ،وإسبانيا، وإيرلندا، والبرتغال. وهذا يفرض عبئاً إضافياً على الدول الأوروبية. فالانهيار المالي لمزيد من الدول الأوروبية ستكون له عواقب وخيمة على مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية ومستقبل الاتحاد الأوروبي ككل(Zakaria 2011).

لقد كان للوحدة النقدية الأوروبية نقاط إيجابية، لكن الأزمة الاقتصادية أظهرت أن الويلات التي جرتها تلك الوحدة النقدية على أوروبا أكثر من فوائدها (Klaus 2011). لكن يبقى احتمال تخلي الاتحاد الأوروبي عن اليورو احتمالاً ضئيلاً. لأن التراجع عن الوحدة النقدية سوف يهز صورة القوة الأوروبية في العالم. لذلك تسعى الدول الأوروبية للمحافظة على اليورو بكافة الوسائل الممكنة.

بعيداً عن الأزمة المالية الاقتصادية، هناك عدة تحديات تواجه الاقتصاد الأوروبي، منها التحدي الديموغرافي، فالدول الأوروبية أخذة في التحول إلى مجموعة من الأمم الشائخة. والتحدي الثاني هو التكنولوجيا، التي مكنت الشركات من زيادة الإنتاج وتخفيض عدد الأيدي العاملة. أما التحدي الثالث فهو العولمة التي مكنت الدول الأوروبية من نقل عمليات التصنيع والخدمات إلى خارج حدود القارة الأوروبية (Zakaria 2011).

كما يواجه الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي، صعود قوى اقتصادية ضخمة جديدة. مثل الصين والهند والبرازيل التي تظهر الدراسات أنه سيكون لها دور كبير مستقبلاً في الاقتصاد العالمي. فمثلاً من المتوقع أن تستحوذ الهند والصين خلال الخمسة عشر سنة القادمة على 20% من الإنفاق العالمي على الاستثمار في مشاريع البحث والتطوير، أي أكثر من ضعف حصتها الحالية. هذا يفرض على دول الاتحاد الأوروبي ضرورة الوصول إلى استقرار اقتصادي في دوله جميعها، حتى يتمكن من وضع استراتيجيات للنمو لها قدرة تنافسية على المدى البعيد (سولانا2011).

من ناحية أخرى فإن تراجع عدد السكان في أوروبا يشكل خطراً حقيقياً على مستقبل القارة. ففي عام 2025 ستمثل أوروبا 6.5% فقط من سكان العالم (سولانا2011). ومن المتوقع أن تخسر دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 10% من مجموع عدد سكانها حتى عام 2050، بسبب ارتفاع معدلات الوفيات عن المواليد. وهذا يعني ازدياد تدفق المهاجرين على دول الاتحاد الأوروبي، مما سيؤدي إلى خلل في التركيبة السكانية لدول الاتحاد. فقد يصبح عدد المهاجرين أكثر من عدد السكان الأصليين في بعض الدول الأوروبية. في ظل نظرة أوروبية سلبية تجاه المهاجرين، فإن ذلك سيؤدي لمزيد من التأزم الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمعات الأوروبية (Centre D' analyse strategique 2007).

الأهم من ذلك كله هو أن دول الاتحاد الأوروبي تواجه صعوبة في تحقيق اندماج سياسي بينها. إلى الآن لا توجد سياسة خارجية أوروبية موحدة. وقد ظهر انقسام الموقف الأوروبي بشكل واضح أثناء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. وبدأت الدول الأوروبية تظهر ميلاً لوضع حدود للوحدة بينها، وتظهر رغبة في تبني سياسة مستقلة في بعض القضايا مثل قضايا المهاجرين. محاولات الدمج بين المجتمعات الأوروبية من اجل خلق اتحاد أوروبي ديمقراطي تواجه كثيراً من المشكلات، فالاختلافات بين المجتمعات الأوروبية لم يتم التغلب عليها. ربط المصالح الاقتصادية ببعضها البعض نجح في إرساء السلام في القارة الأوروبية، لكنه لم ينجح في جعل المجتمعات الأوروبية أمة واحدة. ومن الناحية العسكرية، إلى الآن الاتحاد الأوروبي لا يملك قوة عسكرية موحدة، فكل دولة لها قواتها العسكرية الخاصة. وبما أن الكثير من أعضاء دول الاتحاد هم أعضاء في الناتو، فإن دول الاتحاد تعتمد على الناتو في حالات وجود تهديد خارجي، أو في حالة إرسال قوات لحفظ السلام في مكان ما (Mason 2004).

يواجه الاتحاد الأوروبي كثير من التحديات الداخلية والخارجية. ويتوجب على أعضاءه إن أرادوا له الاستمرار والبقاء، أن يعملوا على مواجهة هذه التحديات. وهذا يطرح تساؤلا مهما بخصوص انضمام تركيا للاتحاد. تركيا أرادت الانضمام للاتحاد الأوروبي لأنه الأقوى، وها هو الاتحاد القوي يواجه أزمات عدة، فهل لازالت تركيا تريد الوقوف على أبوابه من اجل الدخول إليه؟.

تزامنت الأزمة الاقتصادية التي عصفت بدول الاتحاد الأوروبي، مع تعثر مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع تركيا من اجل منحها عضوية الاتحاد. فقد تم إغلاق عدد من المواد، وتعليق التفاوض في عدد أخر، ذلك إضافة لمواد لم يتم التفاوض حولها من الأساس. هذه الظروف أدت إلى تراجع في الإلحاح التركي على عضوية الاتحاد الأوروبي.

عند مقارنة الاقتصاد التركي مع اقتصاد الاتحاد الأوروبي بات رجل السياسة التركي يقيم وضع بلاده الاقتصادي على أنه أفضل من الوضع الأوروبي (Ozturk 2012). فقد بقيت نسبة النمو الاقتصادي في تركيا حتى أثناء الأزمة الاقتصادية عالية حيث وصلت عام 2011 إلى 10%. بينما تعاني منطقة الاتحاد الأوروبي من نمو اقتصادي منخفض حتى قبل الأزمة الاقتصادية، فتدنت نسبة النمو الاقتصادي فيها عام 2011 إلى 0,2%. من ناحية أخرى فإن تركيا ارتفعت الأجور فيها بنسبة 12% عام 2011، في المقابل فقد عانى كثير من الأوروبيين من تخفيض أجورهم بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعصف ببلدانهم. ووصلت نسبة البطالة داخل دول الاتحاد الأوروبي عام 2011 إلى 10%، بينما انخفضت في تركيا لتصل إلى 8,8% (Ozturk 2012). ويصل متوسط القروض في الاتحاد الأوروبي إلى أكثر من 80%، بينما نسبة قروض تركيا الداخلية والخارجية هي 39% من نسبة الدخل القومي . كما أن حالة تركيا بالنسبة للعجز في ميزانها التجاري أفضل من حالة عشرين دولة من دول الاتحاد الأوروبي (www. Akparti.org , 2011).

الإحساس التركي بأن تركيا أفضل حالاً من الاتحاد الأوروبي من الناحية الاقتصادية، دفع الوزير التركي المكلف بملف الاتحاد الأوروبي في الحكومة التركية، باغي بالقول : " اثبتي أوروبا، تركيا قادمة لإنقاذك!!" (Turkish Weekly, 4\Jan\2012).

لكن في حقيقة الأمر فإن الاقتصاد التركي يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الأوروبي، فالتمويل الخارجي هو أساس النمو الاقتصادي السريع في تركيا. ورغم الأزمة المالية التي تعصف بالاتحاد الأوروبي، فقد استحوذ على نسبة 85% من مجموع الاستثمارات الخارجية في تركيا عام 2010. وما يقارب نصف الصادرات التركية تتجه نحو أوروبا، و40% من الواردات التركية تأتي من دول الاتحاد الأوروبي. لذلك ليس من مصلحة تركيا أن تتعمق الأزمة الاقتصادية في الاتحاد

الأوروبي، فكما قال أحد السياسيين الأوروبيين: "إذا أصيبت أوروبا بالبرد، فسوف تعطس تركيا" (Turkish Weekly, 4\Jan\2012).

لقد دفعت الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاتحاد الأوروبي تركيا للتفكير بأسواق أخرى من أجل التصدير لها. فازدادت صادراتها بنسبة ملحوظة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (www.alarabiya.net, 1\1\2012).

إن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاتحاد الأوروبي ليست السبب الوحيد لفتور العلاقة بين تركيا والاتحاد. فالاتحاد يبدي مماطلة واضحة في مسار مفاوضات انضمام تركيا. والتصريحات التي تخرج من القادة الأوروبيين حول استحالة نيل تركيا للعضوية الكاملة لا تتوقف. كما أن الأوروبيين قادة وشعوباً يؤكدون على اختلاف تركيا حضارياً ودينياً عن دول الاتحاد الأوروبي، وهذا العنصر لا تستطيع تركيا تغييره أو التحايل عليه.

فكانت ردة فعل تركيا على هذا الرفض الأوروبي الفتور في توجهها نحو الاتحاد. حتى أنها أعلنت جاهزيتها لتجميد علاقاتها مع الاتحاد طوال فترة ترؤس قبرص للاتحاد في النصف الثاني من عام 2012، غير أبهة باستياء أوروبا الشديد من "عدم احترام تركيا لآليات عمل الاتحاد الأوروبي" (نور الدين 2011).

إن النموذج الأوروبي القوي، بدأت تتغير صورته في عين تركيا. فقد باتت تهدده جملة من الأزمات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. تركيا أصبحت ترى نفسها الآن في وضع أفضل من كثير من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد. فلو كانت هي عضواً لكانت تأثرت بنفس تلك الأزمات التي هي في منأى عنها الآن.

إن حالة الضعف التي يمر بها الاتحاد الأوروبي قد تمثل فرصة ذهبية لتركيا من أجل القرب منه. ففتور علاقة تركيا مع الاتحاد و توقفها عن الإلحاح على ضرورة منحها العضوية الكاملة، قد

تؤدي لتنبيه الرأي الأوروبي حول أهمية تركيا. وبهذا تحسن تركيا استغلال الأزمة التي يمر بها الاتحاد لمصلحتها. ومن جهة أخرى، فإن دعم تركيا لأوروبا، وإشعارها بعدم التخلي التركي عنها، قد يحسن من صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي، ويحلحل الأمور العالقة بينهم.

المبحث الثاني: الخيارات التركية في ضوء العلاقات الخارجية والأهمية الجيوسياسية

وصف هنتغتون تركيا بانها دولة "ممزقة". فهي دولة حسب رأيه لم تستطع التعرف على سماتها الحضارية التي تجعلها مميزة عن غيرها. ولم تحدد هويتها بشرقية أو غربية. لذلك فهو يرى أنها نموذج مشوه للديمقراطية الغربية التي يحرسها نظام سلطوي في مجتمع مسلم (Cornell 2008). لكن تركيا ترفض وجهة النظر تلك. وقد تجسدت هذا الرفض في رؤية مهندس السياسة الخارجية أوغلو الذي اعتبر أن تركيا دولة "محورية" في مركز الاستراتيجيات الدولية والإقليمية. وأن أهميتها تنبع من كونها خليط من الشرقي والغربي، ومن موقع استراتيجي جعلها ذا قيمة للغرب والشرق معاً (أوغلو 2010، 26). لذلك فإن مستقبل تركيا يحمل خيارات متنوعة، هي: التمسك بالخيار الأوروبي، أو التوجه نحو العالم العربي، أو التوجه نحو الذات من جديد والظهور كقوة إقليمية. هذه الاحتمالات تبقى مفتوحة وقابلة للتغير كلما جد جديد على الساحة الدولية.

أولاً: التمسك بالخيار الأوروبي

تمثل أوروبا الخيار الأول لتركيا. فتركيا ربطت مصالحها ومستقبلها مع الغرب بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فبعد هذا الارتباط الذي دام لأكثر من ستين عام لا يمكن لتركيا أن تتنصل من أوروبا بسهولة. والعامل الأساسي في هذه العلاقة هو الاقتصاد التركي الذي يرتبط بشكل كبير مع الاقتصاد الأوروبي. فرغم كل المحاولات التركية للبحث عن شركاء اقتصاديين جدد، إلا أنه في حقيقة الأمر يبقى ما يقارب نصف اقتصادها معتمد على أوروبا. من ناحية أخرى، فإن تركيا تطرح نفسها في العالم على أساس أنها قوة أوروبية، وهذا يعطيها زخماً في علاقاتها. فإن تخلت عن أوروبا وعن فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي، هذا سيؤثر بشكل كبير على قوة نفوذها في مناطق مختلفة من العالم.

لكن في مقابل الإقبال التركي على أوروبا، هناك رفض أوروبي لتركيا. فعلى الرغم من فتح باب المفاوضات مع تركيا منذ عام 2005، إلا أنه لم يتم إحراز أي تقدم عملي في خط سيرها إلى الآن. الاتحاد الأوروبي لا يرفض تركيا رفضاً صريح العبارة، لكنه يماطل في عملية انضمامها إليه. فتركيا مهمة لأوروبا، وأوروبا لا تسطيع الاستغناء عن تركيا بشكل كامل. في المقابل فإن تركيا أيضاً لا يمكنها أن تدير ظهرها لأوروبا، لذلك فإن المفاوضات وإن تباطأت وجمدت لبعض الوقت بين الطرفين. فإنه من غير المحتمل أن يقوم أي من الطرفين بقطعها بصورة نهائية (Cornell 2008).

إن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاتحاد الأوروبي، أعطت تركيا فرصة لاستعراض عضلاتها. فهي تنظر لنفسها معجبة بتجربتها الاقتصادية الناجحة التي شبهها بعض الاقتصاديين بالمعجزة مقابل أزمة اقتصادية خانقة إذا ما تفاقمت قد تشكل تهديداً على مستقبل الاتحاد الأوروبي. و ربما هذا ما دفع وزير الاقتصاد التركي للتهكم على الاتحاد الأوروبي قائلاً ، "هؤلاء الذين أطلقوا علينا في الماضي لقب المرضى، أصبحوا هم المرضى، وندعو الله أن يعجل في شفائهم" (نور الدين 2012).

الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاتحاد جعلت تركيا تفكر أكثر بجدوى انضمامها لاتحاد يعاني من مشاكل اقتصادية، وأزمة سياسية واجتماعية، تترافق مع رفض شعبي لانضمام تركيا. لذلك استغلت تركيا هذه الأزمة لتخفف من إلحاحها على الاتحاد الأوروبي بضرورة انضمامها إليه. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على مسيرة الإصلاحات التي كانت تطبقها تركيا من أجل الوفاء بمعايير كوبنهاجن. خاصة فيما يتعلق بمواضيع الحريات العامة. فقد تراجعت وتيرة تلك الإصلاحات داخل تركيا (Turkish Weekly, 4\Jan\2012).

العلاقة بين تركيا وأوروبا تحتمل سيناريوهات عدة، فقد تتحسن العلاقة بين الطرفين، خاصة إذا ما قللت تركيا من إلحاحها على منحها العضوية الكاملة، وهذا التحسن سيؤدي إلى قرب تركيا من الاتحاد الأوروبي لكنه لن يمنحها العضوية الكاملة. أما السيناريو الثاني فهو أن تتبنى تركيا رؤية جديدة لعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي، بعيداً عن فكرة العضوية الكاملة، فتقبل مثلاً ب "عضوية خاصة"، تمنح تركيا ما تريده من مزايا القرب من أوروبا وتبعدها في الوقت ذاته عن المشكلات الداخلية التي قد تعصف بالوحدة الأوروبية. وهناك سيناريو ثالث، لكنه مستبعد، وهو أن تقطع تركيا علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. وتتجه شرقاً بشكل كامل.

ثانياً: التوجه نحو العالم العربي

اختار حزب العدالة والتنمية سياسة " تصفير المشكلات" مع الجيران العرب وعلى رأسهم سوريا. أراد حزب العدالة والتنمية من ذلك خلق سياسة خارجية نشطة وفاعلة في العالم العربي، وذلك من أجل إعطاء تركيا زخم وتأثير في المنطقة العربية. وفعلاً بدأت تركيا تطرح نفسها وسيطاً في مختلف القضايا العالقة بين العرب أنفسهم، وبينهم وبين جيرانهم. وبدأ العرب ينظرون لتركيا على أنها قد تلعب دور البديل الاستراتيجي لهم، فهناك عدة عوامل دافعة بهذا الاتجاه وهي أن الصورة السلبية للأتراك لدى العرب بدأت تتغير شيئاً فشيئاً، مما أدى إلى وجود شبه توافق عربي حول تركيا كبديل استراتيجي لهم، إضافة لعدم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للتحرك التركي نحو العالم العربي (سليم 2010). اتجه العرب نحو تركيا توجهاً مدفوعاً بالعواطف أكثر منه توجهاً ذا دراسة عميقة للمصالح والمنافع المتبادلة من التقارب مع تركيا.

في مقابل ذلك فإن تركيا لا ترغب بأن تكون زعيمة للعالم العربي، وهي في نهاية المطاف لا تريد أن تنخرط في أزمات وصراعات الشرق الأوسط، بحيث تجد نفسها جزءاً منها. هي تريد أن تكون الوسيط المحايد الذي يتمتع بعلاقات إيجابية مع جميع الأطراف، مما يؤهله أن يكون مقبولاً لدى الجميع (بيرتز 2012).

تركيا توجهت للشرق الوسط ومن ضمنه العالم العربي، بدوافع المصالح البحتة. وعلى رأسها المصلحة الاقتصادية، فالرغبة التركية في تحقيق نمو اقتصادي كبير، دفعت بها للبحث عن أسواق خارجية جديدة لاستيعاب حجم الصادرات التركية المتزايد. إضافة للرغبة التركية بجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار داخلها. وهذا يعكس الدور الجديد لطبقة من الصناعيين والمستثمرين الأتراك في السياسة الخارجية التركية. فتلك الطبقة تسعى وراء زيادة أرباحها الاقتصادية في أي مكان في العالم. وهذا استدعى وجود علاقات حسنة لتركيا مع جوارها الجغرافي (Onis 2011).

من ناحية أخرى فإن تركيا في ظل الرفض الأوروبي لانضمامها للاتحاد الأوروبي. بدأت تبحث عن حضور لها في أماكن أخرى وذلك حتى لا تضع جميع أوراقها في يد أوروبا. كما أنها ترى أنه من ضروريات قبولها أوروبيا أن تتمتع بعلاقات طيبة مع جوارها، فالاتحاد الأوروبي لن يقبل بدولة ذات نزاعات حدودية مع جيرانها.

لقد كانت رؤية تركيا محددة وواضحة نحو العالم العربي، فتركيا تريد أن يكون قربها من العالم العربي "ورقة" رابحة في يدها من أجل الوصول إلى أوروبا. لكن ثورات الربيع العربي، التي لم يكن متوقع حدوثها على الصعيد العالمي والتركي، غيرت شيئاً من وجهة نظر تركيا للعالم العربي. فالمنطقة العربية التي كانت مستقرة تحت حكم أنظمة تابعة، تحولت إلى منطقة غير مستقرة سياسياً واقتصادياً و اجتماعياً. مما سيضر بمصالح تركيا التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً مع تلك الأنظمة العربية السابقة (كيرشجي 2012).

إن أشد ما تخشاه تركيا هو تقسيم وتجزئة بعض الدول العربية كما حصل في الحالة العراقية. وعلى رأس تلك الدول سوريا، التي يقطن بها ما يقارب المليون كردي، وإن طالب أولئك الأكراد بتشكيل إقليم خاص بهم على غرار ما حصل في العراق، فإن ذلك سيشكل ضربة كبيرة لتركيا. التي تعاني من مشكلة كردية لا تجد لها حلاً حتى الآن.

تركيا لن تدير ظهرها لأوروبا مهما أعلن العالم العربي ترحابها بها، فتركيا تفضل أوروبا المتأزمة على عالم عربي مضطرب، بدأ مشواره حديثاً نحو الديمقراطية والحرية.

ثالثاً: التحول إلى قوة إقليمية

اختار أتاتورك في السنوات الأولى لتأسيس الجمهورية مبدأ :" سلام في الوطن سلام في الخارج". هذا المبدأ جعل تركيا في عزلة نوعاً ما عن محيطها الشرقي والغربي. فاختارت الاهتمام بشؤونها الداخلية والابتعاد عن الآخرين. لكن بعد التغيرات الكبيرة التي حصلت على الساحة الدولية، والتي لعبت تركيا دوراً مهماً فيها. لا يمكن لتركيا أن تعود لعزلتها من جديد، فهل يمكن لها أن تصبح قوة إقليمية، ذات رأي وتأثير في العالم دون أن تكون محسوبة على شرق أو غرب؟

يرى كثيرون أن تركيا تملك إمكانات كبيرة تؤهلها لتصبح قوة إقليمية. فهي تتمتع بموقع جغرافي متميز يضعها تقريباً في منتصف العالم (من وجهة نظر تركية). وهي تعتبر الآن واحدة من أسرع اقتصاديات العالم نمواً. كما أن ما نسبته 67,4% من عدد سكانها ينتمون الفئة العمرية 15-64. وهذا يشكل قوة سكانية تدعم عجلة التقدم الاقتصادي. إضافة لذلك، فهي دولة يعتمد نظامها السياسي على نظام برلماني ديمقراطي (Mascareenhas 2012).

لكن هذه المميزات غير كافية لتجعل من تركيا قوة إقليمية . فتركيا محاطة بكثير من المناطق غير المستقرة. والتي يمكن أن تنشأ بها صدامات وحروب تكون دول عظمى طرفاً فيها، مثل منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة القوقاز. وستتأثر تركيا بهذه النزاعات بصورة أو بأخرى وقد تكون طرفاً فيها. من ناحية أخرى، فإن هذه الأوضاع غير المستقرة في المناطق المحاذية لتركيا، تجعل من السياسة الخارجية التركية سياسة رد فعل بدلاً من أن تكون سياسة فاعلة، بمعنى أخر قد تخطط تركيا لسياسة خارجية معينة تتبعها مع دولة ما لكن عدم الاستقرار في تلك الدولة يدفع تركيا للتماشي مع المتغيرات المستجدة عليها، التي قد تتعارض مع مصلحة تركيا في تلك المنطقة (Cornell 2008).

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته تركيا في السنوات الأخيرة، إلا أن الآراء مازالت متضاربة حتى الآن حول قدرة تركيا على المحافظة على نمو اقتصادي مرتفع. فبعض المحللين

يرون أن نهاية المعجزة التركية باتت وشيكة، وأن تركيا ستتضرر من المشكلة الاقتصادية المتفاقمة في أوروبا. فالوضع الاقتصادي في تركيا لا يسير بخطىً ثابتة، فتركيا كانت قد تعرضت لأزمات اقتصادية كبيرة في القرن الماضي. فمن غير المستبعد أن تتكرر تلك الأزمات.

إضافة لذلك، فتركيا لديها مشكلتان داخليتان أساسيتان عليها أن تجد لهما حلاً قبل أن تطرح نفسها كقوة عالمية، وهما المشكلة الكردية التي تعتبر مهدداً حقيقياً للأمن التركي، ولوحدة الأراضي التركية. ومشكلة العلاقة بين الدين والدولة التي أصبحت مثاراً للجدل بعد فوز حزب العدالة والتنمية (Mascareenhas 2012).

تركيا بإمكاناتها الحالية لا يمكنها التحول لقوة عالمية، لكنها تملك أهمية جيوسياسية تجعل من تركيا تفرض ذاتها لتكون جزءاً من أي مخططات مستقبلية تخص المناطق المحيطة بها. وهذا يتطلب منها تجاوز أزماتها الداخلية، وبناء سياسة خارجية وسياسة أمنية تضمن لها دور إقليمياً كبيراً.

المبحث الثالث: تركيا .... إلى أين

حددت تركيا منذ إنشاءها خط سيرها ليكون متجهاً نحو الغرب. وربطت مستقبلها من كافة النواحي السياسية والاقتصادية مع الغرب. وأصبح طموح تركيا الغربي متجسداً في انضمامها للاتحاد الأوروبي. لكن تركيا ما تزال واقفة على أبواب الاتحاد الأوروبي منذ ما يقارب العشرين عاماً دون أخذ إذن الدخول. في الوقت عينه، فإن تغييرات كثيرة تحدث داخل تركيا، فالتساؤلات حول جدوى استجداء تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي باتت شائعة في الآونة الأخيرة على لسان كل تركي من رأس الدولة إلى أدنى مواطن فيها. في ظل أزمة تركيا مع الغرب، وصل حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية ليكون على رأس الدولة التركية. جعل الحزب أهدافه متماشية مع ما تعودت تركيا على سماع، فجعل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي على رأس أولويات الحزب، وبدأ مسيرة من الإصلاحات بخطى واثقة نحو الاتحاد الأوروبي. لكن الحزب في الوقت ذاته أراد أن يخلق خط رجعة لتركيا، في ظل رفض أوروبي لها. فرأى انه من الضروري توسيع مجال العلاقات التركية في الأقاليم المجاورة، فاتجه نحو الشرق الأوسط والعالم العربي. وهذا ما جعل الكثيرين يتساءلون، هل تتخلى تركيا عن الغرب وتتجه نحو الشرق؟

في الحقيقة إن المصلحة هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية التركية. فتركيا رأت أنه من مصلحتها أن لا تضع "بيضها في سلة واحدة". لذلك اختارت سياسة تعدد المحاور. تركيا تريد أن تكون لها علاقة تكفل لها مصالحها مع جميع الأطراف. فهي لا تريد التخلي عن الغرب، لكنها في الوقت عينه تريد تدارك خطأ القطيعة مع العالم العربي، الذي بدأ يجسد مصالح لها في المستقبل.

تركيا بدأت تفتح قنوات مع العالم العربي، لكن دون إغلاق تلك المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي. فهل ستبقى تركيا تسير على نفس منوالها السابق مع العالم العربي، أم أن ثورات الربيع العربي ستحمل شيئاً جديداً للعلاقات العربية التركية؟ وهل تركيا لازالت ترى أن لها مصالح يمكن تحقيقيها من القرب

من العالم العربي، الذي يمر حالياً بفترة من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ وفي المقابل، هل يقبل العالم العربي حضوراً نشطاً لتركيا؟ وهل سيقبل دوراً تركياً فاعلاً في المنطقة العربية، التي أصبحت ثائرة على كل شيء؟ فهل سيقبل العالم العربي أن يكون مجرد "ورقة" في يد تركيا تلوح بها في وجه رفض الاتحاد الأوروبي لعضويتها الكاملة؟ وهل يمكن للعالم العربي أن يطور استراتيجيات جديدة للتعامل مع تركيا، يحقق من خلالها مصالحاً حقيقية مع تركيا بعيداً عن مجرد كون تركيا مسداً يسد كل فراغ عربي؟

من ناحية أخرى، تساؤلات عديدة لاتزال تبحث عن إجابات في جانب العلاقات التركية الأوروبية. فهل ستتخلى تركيا عن خيارها الأوروبي في يوم من الأيام؟ وهل يمكن لها ذلك، بعد ارتباط مصالحها مع الغرب لفترة طويلة من الوقت؟ وفي المقابل، هل ستؤثر الأزمة التي تمر بها أوروبا بشكل إيجابي على مسار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي؟ وهل ستعمل تركيا على استغلال الضعف الأوروبي بصورة أو بأخرى لدعم حقها في عضوية الاتحاد؟ والسؤال الأهم هو: هل سيكون قرب تركيا من العالم العربي عاملاً مؤثراً بشكل إيجابي أو سلبي على علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي؟

هذه التساؤلات التي تولد تساؤلات، لا تملك حتى الآن إجابات شافية، واستمرار تفاعل العلاقات بين تركيا وأوروبا من جهة، وتركيا والعالم العربي من جهة أخرى سيكون كفيلاً بالإجابة عنها.

الخاتمة

رأى حزب العدالة والتنمية أن السبب في تراجع حضور تركيا في المناطق المحيطة بها، هو تخليها عن سياسة خارجية نشطة في تلك المناطق وعلى رأسها المنطقة العربية. لذلك تبنت تركيا مبدأ " تصفير المشكلات" مع الدول العربية، وذلك من أجل بناء علاقات سياسية واقتصادية جديدة مع العالم العربي. وبدأ الأتراك والعرب صفحة جديدة من العلاقات. حتى ظن البعض أن تركيا ستتخلى عن الغرب في مقابل التوجه لعمقها العربي والإسلامي. فقد تزامن التوجه التركي نحو العالم العربي مع تأزم في مسيرة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. لكن حقيقة فإن حزب العدالة والتنمية لم يتخلى عن هدف تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي، ففي الوقت الذي بدأ يتقرب من العالم العربي، بذل مجهوداً مضاعفاً من أجل بدء مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وقام الحزب بإصلاحات كبيرة تطلبت جهوداً جبارة من أجل العمل على الوفاء بمعايير كوبنهاجن من أجل الوصول إلى عضوية كاملة في الاتحاد.

إن تركيا تعي تماماً حدود مصلحتها مع العالم العربي، فهي مصلحة اقتصادية، ومصلحة سياسية. هي تريد من الأسواق العربية أن تكون أسواقاً مستوردة للبضائع التركية. وتريد من تدخلها السياسي في العالم العربي، أن تثبت للاتحاد الأوروبي قدرتها على القيام بدور الوسيط وربما حل نزاعات لم تستطع دول عظمى إيجاد حلول لها. وبذلك يتحول العالم العربي إلى "ورقة" تخدم تركيا في زيادة رصيدها لدى الاتحاد الأوروبي.

تركيا لم تتوجه للعالم العربي فقط، وإنما توجهت بسياسة خارجية نشطة لجميع الدول المجاورة لها. فتركيا ترى أن تمتعها بعلاقات طيبة مع جيرانها سوف يدعم دخولها للاتحاد الأوروبي. فخيار تركيا تتمتع بعلاقات مستقرة مع جيرانها، أفضل من خيار تركيا ذات علاقات مضطربة مع جيرانها (Ilgaz 2011).

رأت تركيا أنه لا بد لها من اتباع طرق جديدة من أجل دخول الاتحاد الأوروبي. ومن بين تلك الطرق العمل على اتباع سياسة خارجية مستقلة عن الغرب، تعتمد على تركيا ومقومات بعدها الاستراتيجي في المناطق المحيطة بها. لكن ذلك لا يعني أن تركيا ستحول أنظارها عن الغرب باتجاه أخر، فهي لا زالت ترى مستقبلها في الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهذا ما عبر عنه رئيس الوزراء التركي اردوغان بقوله: " أنا أؤمن بأن تركيا ستكون نجمة ساطعة في سماء أوروبا عام 2013" (www.Hurriyetdailynews.com, 2\Jan\2012).

وقد جسدت التحفظات التي وضعتها تركيا على مشروع " الاتحاد من أجل المتوسط" الذي اطلقه الرئيس الفرنسي ساركوزي عام 2008، موقف تركيا الواضح من أي بدائل تطرح عليها مقابل تنازلها عن عضويتها الكاملة في الاتحاد الأوروبي. فقد أشارت تركيا إلى أنه من بين أهداف المشروع الخفية إبعاد تركيا عن العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، عن طريق عضويتها في الاتحاد من أجل المتوسط.

تركيا اعتمدت في علاقتها مع الغرب على أهميتها الجيوسياسية، وفي الوقت الذي بدأت تشعر فيه تركيا أن أهميتها الجيوسياسية بدأت بالتراجع، بدأت تعمل على خلق بعد جديد لأهميتها الجيوسياسية. فهي تريد أن تكون ممثلة لأوروبا لدى العالم العربي، و تمتعها بعلاقات حسنة مع محيطها العربي سيؤهلها لهذا الدور. وهي في المقابل تريد اعترافاً أوروبياً بها بمنحها عضوية الاتحاد الأوروبي.

يمكن القول بأن تركيا هي من أكثر دول العالم تأثراً بما يجري حولها من الأحداث. فتركيا تبقى دولة متقلبة المصالح، ومتعددة الاتجاهات. فهل من الممكن أن تتخلى تركيا عن فكرة عضوية الاتحاد الأوروبي بشكل كامل؟ في عالم المصالح كل الاحتمالات ممكنة. فتركيا إلى جانب أوروبا ما دامت أوروبا تخدم مصالحها.

مستقبل الخيارات التركية يبقى مفتوحاً، وغير محدد وقابل للتغير. وهذا ما يجعل السياسة الخارجية التركية تعتمد بصورة أو بأخرى على ردة الفعل بدلاً من الفعل. وستبقى تركيا محصورة داخل هذه الدوامة ما لم تحدد بوضوح، أهي شرقية أم غربية؟

قائمة المراجع والمصادر العربية

الكتب:

أوغلو، أحمد داود. 2010. *العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*. بيروت: الدار العربية للعلوم. (ت. محمد جابر ثلجي).

أوزتورك، إبراهيم. 2010. *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*، 47–63. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

أوزكان، جنسر، أوفرا بنجيو. 2003. *التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ألديم، أدهم، فريدة تشيتشيكوغلو. 2003. *تصورات البحر الأبيض المتوسط: المتوسط التركي*. بيروت: منشورات تالاسا.

البرصان، أحمد. 2010. *تداعيات هجوم إسرائيل على أسطول الحرية*، 15–23. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

البيومي، إبراهيم. 2010. *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، 174*–189. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

حبيب، كمال السعيد. 2010. *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*، 115–121. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

الحمد، جواد. 2010. *تركيا وإسرائيل و حصار غزة*، 61–78. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

رضوان، وليد. 2006. *العلاقات العربية التركية : دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وPKK في العلاقات العربية التركية: العلاقات السورية التركية نموذجاً*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

--- ب. 2006. *تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 1950-2000*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

سعيد، خالد. 2010. *حين صبوا الرصاص على غزة*. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.

صالح، محسن محمد، محرر. 2010. *تركيا والقضية الفلسطينية*. تقرير معلومات (17). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صيوان، هيثم كريم. 2008. العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، 353- 362. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الجليل، طارق. 2010. *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*، 76-84. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

غول، محمد. 2010. *تركيا وإسرائيل وحصار غزة*، 43-50. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

فولر، جراهام. 2009. *الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الكيالي، عبد الحميد، محرر. 2009. *دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

الكيلاني، هيثم. 1996. *تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

محفوض، عقيل سعيد. 2008. *جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

محمد، ثامر كامل، نبيل محمد سليم. 2004. *العلاقات التركية- الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

النعيمي، لقمان عمر. 2007. *تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

نور الدين، محمد. 2008. *تركيا– الصيغة والدور*. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.

---. 1998. *تركيا الجمهورية الحائرة*. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

نوفل، أحمد سعيد. 2010. *تداعيات هجوم إسرائيل على أسطول الحرية* 35–42. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

نوفل، ميشيل. 1993. *العرب والأتراك في عالم متغير: الجزء الأول: وجهة النظر العربية*. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

هلال، رضا. 1999. *السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي*. القاهرة: دار الشروق.

يوسف، أيمن، محمد مصطفى. 2011. *السياسة الخارجية الإسرائيلية نحو القوى الصاعدة تركيا، الهند، الصين، روسيا*. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار.

المقالات:

أوغلو، أحمد داود. 2012. " معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم كله." *رؤية تركية* (شتاء): 5-21.

أوغلو، أكمل الدين إحسان. " المشكلات التي تواجه منظمة المؤتمر الإسلامي." مقابلة تلفزيونية، *الجزيرة* (نيسان 23، 2005).

http://www.aljazeera.net/programs/pages/86c95054-8a0c-419e-81ad-0bec12b1f09e (تاريخ الدخول كانون الأول 12، 2011).

"أردوغان يلقي خطاباً تاريخياً في الجامعة العربية." *أخبار العالم* (أيلول13، 2012). http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=47372 (تاريخ الدخول تشرين الثاني 13، 2011).

" أردوغان : الإدارة السورية على حد السيف وتركيا فقدت الأمل بها." نهارنت (تشرين الثاني 15،2011). http://www.naharnet.com/stories/ar/20362 (تاريخ الدخول كانون الأول 12، 2011).

" أردوغان يصف الثورة السورية بالمقاومة المجيدة ويشدد على أن تركيا لن تصمت، ومعلومات عن تنسيق أردني – تركي لعملية عسكرية ضد نظام بشار الأسد." سوريون نت (تشرين الثاني 1،2011). http://www.sooryoon.net/archives/36968 (تاريخ الدخول كانون الأول 12، 2011).

باباجان، علي. " التجربة الاقتصادية التركية." مقابلة تلفزيونية، *الجزيرة* (كانون الثاني 18، 2012). http://aljazeera.net/programs/pages/72ff2685-d126-4fcc-ad35-5cc2c6298d76

(تاريخ الدخول أذار 22، 2012).

باكير، علي حسن. 2011. " محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الأنية والانعكاسات المستقبلية." *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*.

http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/ad520e80-abe5-4247-bd8d-deede0fa7413 (تاريخ الدخول تشرين الثاني 2،2011).

بيرتز، فولكر. 2012. " دور تركيا في الشرق الأوسط: وجهة نظر خارجية." *رؤية تركية* (شتاء): 97-107.

بشارة، عزمي." العرب وتركيا." مقابلة تلفزيونية، *الجزيرة* (حزيران 28،2010).

http://www.aljazeera.net/programs/pages/3052390d-4c0a-4e63-8467-370257d73af6 (تاريخ الدخول شباط 4، 2012).

" تركيا أفضل حالاً من 19 دولة في الاتحاد الأوروبي."

http://www.akparti.org.tr/arabic/haberler/Borclanmada-19-AB-ulkesinden-daha-iyi-durumdayz/16698 (تاريخ الدخول نيسان 4، 2012).

" تركيا تفرض عقوبات اقتصادية ومالية على سورية." *BBC Arabic* (تشرين الثاني 30،2011).

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111130_syria_turkey_sanctions.shtml (تاريخ الدخول كانون الأول 15، 2011).

ديمتري، هاني عادل. 2003. " معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية." *السياسة الدولية*، عدد 152 (أبريل): 140-147.

ريبا، جان. 2005. " مواقف الدول الأوروبية حول مساعي تركيا لدخول الاتحاد." *BBC News* (تشرين الأول 2).

news.bbc.co.uk/hi/arabic/world.../4302376.stm (تاريخ الدخول كانون الأول 15، 2011).

حبيقة، لويس. " لماذا تؤثر الأزمة المالية على أوروبا أكثر من غيرها؟". (تشرين الثاني 9، 2011).

http://www.albaladonline.com/ar/NewsDetails.aspx?pageid=19972(تاريخ الدخول

نيسان 4، 2012).

عبد الفتاح، بشير. 2011. " تركيا وإسرائيل... المصالح أولاً." *الجزيرة.*

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/888b619a-72ff-4628-8b32-96639afcedea

(تاريخ الدخول تشرين الثاني 2،2011).

عرفان، عبد الله. 2010. " الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان." *السياسة الدولية*، عدد 182 (أكتوبر): 122-125.

علام، مصطفى شفيق. 2010. " التقارب التركي- الخليجي.. الدوافع والمحفزات والأثار." *السياسة الدولية*، عدد 182 (أكتوبر): 128-133.

عودة، جهاد. 2003. " التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي." *السياسة الدولية*، عدد 153 (يوليو): 322-334.

سليم، محمد السيد. 2010." الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي، وموقع تركيا منها." *المستقبل العربي*، عدد 382: 74-89.

سولانا، خافيير. " التحديات التي تواجه أوروبا في عام 2012." *الجريدة* (كانون الأول 5،2011).

http://aljarida.com/2011/12/15/124091 (تاريخ الدخول نيسان 14، 2012).

كيالي، ماجد. 2008. " المفاوضات السورية الإسرائيلية.. حيثياتها وأبعادها وميزاتها." *الجزيرة.*

http://aljazeera.net/analysis/pages/68b83d99-8324-4b4e-8e90-37590aa592bb

(تاريخ الدخول تشرين الثاني 2،2011).

كيرشيجي، كمال. 2012. " تأثير تركيا الواضح وتحول منطقة الشرق الأوسط." رؤية تركية (شتاء): 71-97.

محارب، محمود. 2008. " المفاوضات السورية الإسرائيلية إلى أين؟" *مركز الجزيرة للدراسات*. www.aljazeera.net/.../02A6CF96-1253-4087-9CD (تاريخ الدخول تشرين الثاني 2،2011).

محلي، حسني. 2007. " الجيش التركي.. انحياز مطلق للعلمانية." *الجزيرة*. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ccdb504b-3d05-43a9-8e3f-96f11befaec2 (تاريخ الدخول تشرين الثاني 2،2011).

معوض، علي جلال. 2010. " قراءة في فكر داود أوغلو." *السياسة الدولية*، عدد 179 (يناير) : 179-186.

موسى، محمد. 2010. " السياسة التركية تجاه أرمينيا وأذربيجان.. حسابات الربح والخسارة." السياسة الدولية، عدد 182 (أكتوبر): 134-138.

نافع، بشير موسى. 2006. " الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة." http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/84246fe0-4496-4ef7-82f6-d46c7eaa3110 (تاريخ الدخول تشرين الأول 22،2011).

نصار، فاتن. 2011. " العدالة والتنمية التركي... أربعة أسباب وراء الفوز." http://www.kahireturk.org/Makalat_Main2.php?id_art=66 (تاريخ الدخول تشرين الثاني 2،2011).

نور الدين، محمد. " تركيا من دون أوروبا". *دار الخليج* (تشرين الثاني 18، 2011). http://www.alkhaleej.ae/portal/d08ebb28-1ca1-4fbb-abe9-4410202ec886.aspx . (تاريخ الدخول نيسان 4، 2012).

---. 2010. " *وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي- التركي.*" *المستقبل العربي*، عدد 382: 95- 109.

---. 2009. " تركيا إلى أين؟... دور وتحديات." *المستقبل العربي*، عدد 364: 39-55.

---. 2003." تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة." *المستقبل العربي*، عدد 287 : 13-27.

نعيم، محمد. " الربيع العربي يجبر تركيا على التراجع عن عضوية الاتحاد الأوروبي." (كانون الأول7، 2011).

http://www.elaph.com/Web/news/2011/12/700780.html (تاريخ الدخول أذار 22، 2012).

" نتائج التصويت تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده: حزب العدالة والتنمية يحقق فوزاً كبيراً في الانتخابات البرلمانية التركية." *العربية* (حزيران 12 ،2011).

http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/12/152894.html (تاريخ الدخول تشرين الثاني 12، 2011).

Sources and References in English:

Books:

Centre d'analyse strategique. 2008. Reviving the social dimension of the European political project. In *What economic and social model for Europe?*, 169-190. Paris: Centre d'analyse et de prevision.

Lacoste, Yves. 2008.Geopolitics of European Borders. In What borders for Europe?, 20-34. Paris: Centre d'analyse et de prevision.

Morgenthau, Hans. Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace. Fifth edition revised, (new York: Alfred A.Knoph, 1998,pp. 4-15).

Tocci, Nathalie, Omer Taspinar, Henri J.Barkey, Eduard Solar Lecha, Hassan Nafaa. 2011. *Turkey and the Arab Spring: Implications for Turkish foreign policy from transatlantic perspective*. Washington: Instituto Affari Internazionali (IAI).

Articles:

Altunisik, Meliha Benli. May 2010. " Turkey: Arab Perspectives." *Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV)*. http://www.tesev.org.tr/Upload/Publication/2402b6a7-d921-48aa-87d7-f78de0416fde/Turkey_ArabPerspectives_II.bas%C4%B1m.pdf (accessed September24, 2011).

Alessandri, Emiliano.2011. " Turkey's future reforms and the European Union." *Turkish Policy Quarterly* .

http://turkishpolicy.com/dosyalar/files/Emiliano%20Alessandri-%20Turkey's%20Reforms%20and%20the%20EU.pdf (accessed November1, 2011).

---. 2010. " The New Turkish Foreign Policy and the Future of Turkey- EU Relations." *Instituto Affari Internazionali*. www.iai.it/pdf/DocIAI/iai1003.pdf (accessed november1, 2011).

Aras, Bulent, Hakan Fidan. 2009. " Turkey and Eurasia: Frontiers of a new geographic imagination." *New Perspective on Turkey*, no 40: 195-217. www.bulentaras.com/fp/files/**eurasia**.pdf (accessed April 1, 2012).

Aras, Bulent .May 2008. " Turkey between Syria and Israel: Turkey's Rising Soft Power." SETA Policy Brief.

http://www.setav.org/public/HaberDetay.aspx?Dil=tr&hid=7328&q=turkey-between-syria-and-israel-turkey-s-rising-soft-power(accessed (November1, 2011).

Barkey, Henri J.2011. " Turkish foreign policy and the middle east." *CERI Strategy papers*. www.ceri-sciences-po.org/ressource/n10_06062011.pdf (accessed January 22, 2012).

---. 2008. " The effect of US policy in the middle east on EU-Turkey relations." *The International Spectator*.

http://cas.lehigh.edu/CASWeb/resource.aspx?id=929 (accessed January 22, 2012).

Barysch, Katinka.2007." What Europeans think about Turkey and why." *Center for European Reform.* http://www.cer.org.uk/publications/archive/essay/2007 (accessed November17, 2011).

---. June 2005. " The Economics of Turkish accession." *Center for European Reform.* www.britishcouncil.org.tr/news/bscf/CERA.PDF (accessed November17, 2011).

Bagis, Egemin. 2010. " Turkey's EU Membership process: Prospects and Challenges." *Department of EU International Relations and Diplomacy Studies, College of Europe.* www.coleurope.**eu**/file/content/…/ird/…/EDP_5_2010_Bagis.pdf (accessed January 4, 2012).

Baser, Bahar. 2011." Kurdish diaspora political activism in Europe with a particular focus on Great Britain." *Centre for Just Peace and Democracy.* *http://www.berghofpeacesupport.org/publications/SL_Diaspora_Papers_Baser.pdf* (accessed January 22, 2012).

Bilgili, Ozge, Melissa Siegel. 2011. " Understanding the changing role of the Turkish diaspora." *Maastricht Economic and Social research institute on Innovation and technology.* http://ideas.repec.org/p/dgr/unumer/2011039.html (accessed november17, 2011).

Brookings papers on economic activity. " The Euro's three crises." (March 12,2012). www.**brookings**.edu/...**papers**/2012_spring_BPEA_shambaugh.pdf (accessed April 1, 2012).

Black, Ian. " Turkey imposes sanctions on Syria." *Guardian*, (November 30,2011). www.**guardian**.co.uk/world/2011/.../**turkey**-**imposes**-**sanctions**-**on**-**syr**. (accessed December 15, 2011).

Cakmak, Cenap. 2003. " Human rights, the European Union and Turkey." Alternatives: Turkish Journal of International Relations, vol. 2, (fall and winter). www.**alternativesjournal**.net/volume2/number3and4/cakmak.pdf (accessed November27, 2011).

Christensen, Mette. May 2009." EU-Turkey relations and the functioning of the EU." *Danish Institute for International Studies*.

accesstr.ces.metu.edu.tr/dosya/christensen.pdf (accessed November17, 2011).

Cook, Steven. 2011. " Arab spring, Turkish fall." http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/05/05/arab_spring_turkish_fall?hidecomments=yes (accessed March7, 2012).

Cornell, Savante E, Halil Karaveli. 2008. " Prospects for a ' torn' Turkey: a secular and unitary future?". *Central Asia Caucasus Institute*. www.silkroadstudies.org/new/docs/silkroadpapers/0810Turkey.pdf (accessed March27, 2012).

Daloglu, Eda. 2006. " Turkey– EU and Islam: Is Islam a Factor of Negotiations?" http://www.idis.gr/GR/Ekpaideutika/hydra_papers/daloglu_eda_.pdf (accessed September24, 2011).

Davutoglu, Ahmet. 2010. " Turkish Foreign Policy and the EU in 2010." *Turkish Policy Quarterly*.

www.**turkishpolicy**.com/images/…03…/AHMET_DAVUTOGLU.pdf

(accessed January 4, 2012).

Develet, Nadir. 2012. " When Russian Eurasian meets Turkey's Eurasia."*On Turkey* (March 8).

Diraor, Burcu. 2010. " How to mobilize the Turkish diaspora as a political and economic actor in the EU accession process."

www.hks.harvard.edu/kokkalis/gsw/2009/…/Diraor%20PAPER.pdf

(accessed September24, 2011).

De Waal, Thomas. October 2010. " Armenia and Turkey: Bridging the Gap." *Carnegie Endowment for International Peace*.

http://carnegieendowment.org/files/armenia_turkey.pdf (accessed January 4, 2012).

Dede, Alper. 2011. " The Arab Spring and Turkey: can a ' Turkish Model' be proposed?" http://www.e-ir.info/2011/11/01/the-arab-spring-and-turkey-can-a-turkish-model-be-proposed/ (accessed January 24, 2012).

Eran, Oded, Gallia Lindenstrausa. " Israel- Turkey relations and the silent revolution." (August 13,2011) http://www.jpost.com/Opinion/Op-EdContributors/Article.aspx?id=233666 (accessed January 4, 2012).

2012. "Eurozone crisis to mark Turkey's EU talks." Hurriyetdaily news (January 2). www.**hurriyetdaily**news.com/**eurozone-crisis-to-mark-turkeys-eu-talk**… (accessed January 4, 2012).

Fedulova, Ivelina. April 2011. "Why Europe Needs Turkey- Analysis." http://www.eurasiareview.com/29042011-why-europe-needs-turkey-analysis/

(accessed november17, 2011).

Gol, Ayla. April 2010. " Turkish- Armenian Relations Doomed to Failure: Why Does History Repeat Itself in The 21 st Century?." *Political Reflection*. **http://www.cesran.org/index.php?option=com_content&view=article&id=770%**

3Aturkish-armenian-relations-doomed-to-failure-why-does-history-repeat-itself-in-the-21st-century&catid=57%3Amakale-ve-raporlar&Itemid=312&lang=en (accessed January 4, 2012).

Gun, Mustafa. 2008. " The USA-Turkey relationship after 2003 Iraq crisis." http://www.scribd.com/doc/71558656/6/Mustafa-GUN (accessed october10, 2011).

Gursoy, Yaprak. 2010. " Democratization and foreign policy reforms in Turkey: Europeanization of Turkish politics?" *International Journal of Legal Information* (summer).

http://scholarship.law.cornell.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1219&context (accessed January 4, 2012).

Heydarian, Richard. 2011." Arab Spring, Turkish Harvest." *Foreign Policy in Focus.* http://www.fpif.org/articles/arab_spring_turkish_harvest (accessed March 4, 2012).

Ilgaz, Mahir, Ilke Toygur. 2011. " EU-Turkey Accession Negotiations: the state of play and the role of the new Turkish Foreign Policy." *Real Instituto Elcano*. http://www.realinstitutoelcano.org/wps (accessed March 4, 2012).

International Crisis Group (ICG). Europe Briefing N61. February 2011. "Cyprus: six steps toward a settlement." http://www.crisisgroup.org/en/regions/europe/turkey-cyprus/cyprus/B61-cyprus-six-steps-toward-a-settlement.aspx (accessed october28, 2011).

---. Report N203. April 2010. "Turkey and the Middle East: Ambitions and Constraints."

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/europe/turkey-cyprus/turkey/203%20Turkey%20and%20the%20Middle%20East%20-%20Ambitions%20and%20Constraints.ashx (accessed october10, 2011).

---. Europe Report N199. April 2009. "Turkey and Armenia: Opening Minds, Opening Borders."

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/europe/199_turkey_and_armenia__opening_minds_opening_borders_2.pdf (accessed october10, 2011).

Issing, Otmar." European integration- achievements and challenges." (June 16, 2005).

http://www.ecb.int/press/key/date/2005/html/sp050616_1.en.html (accessed January1 4, 2012).

Klaus, Vaclav. 2011. "The problems of the European integration." *Imprimis,* vol.40. http://www.klaus.cz/clanky/2851 (accessed october10, 2011).

Kramer, Heinz. 2006. " Turkey and the EU: the EU's perspective." Insight Turkey.

http://www.swpberlin.org/fileadmin/contents/products/fachpublikationen/Heinz_Kramer_ks.pdf (accessed october10, 2011).

Kirisci, Kemal, Refik Erzan. 2004. " Turkish immigrants: their integration within the EU and migration to Turkey." *Turkish Policy Quarterly.* http://www.esiweb.org/pdf/esi_turkey_tpq_id_7.pdf (accessed January 4, 2012).

Kylstad, Ingrid. 2010. " Turkey and the EU: A 'new' European identity in the making?." The London school of Economics and Political science. Les Europe in Question Discussion Paper Series.

www2.lse.ac.uk/**european**Institute/LEQS/LEQSPaper27.pdf (accessed January 4, 2012).

Mason, Ian. " Superpower? Not for the EU." *Philadelphia Inquirer* (September 26,2004). *www3.sympatico.ca/ian.g.mason/EU_NonSuperpower.htm* ((accessed April 1, 2012).

Mascarenhas, Hyacinth. " Assessing Turkey's potential as a global superpower." Elan Magazine (March 28,2012).

http://aslanmedia.com/component/content/article/324-from-elan/5572-assessing-turkeys-potential-as-a-global-superpower (accessed April 11, 2012).

Migdalovitz, Carol. November 2010. " Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S Views." *CRS Report for Congress*.

www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL34642.pdf (accessed november1, 2011).

---. October 2009. " European Union enlargement: A status report on Turkey's accession negotiations." *CRS Report for Congress*. www.fas.org/sgp/crs/row/RS22517.pdf (accessed January 4, 2012).

Ministry of foreign affairs. 2007. " Political reforms in Turkey." www.abgs.gov.tr/files/ardb/evt/…/turkiyede_siyasi_refom_eng.pdf (accessed november1, 2011).

Moubayed, Sami. October 2008. " Turkish- Syrian Relations: The Erdogan Legacy." *SETA Policy Brief*.

http://www.setav.org/public/HaberDetay.aspx?Dil=tr&hid=7449&q=turkish-syrian-relations-the-erdogan-legacy (accessed December 15, 2011).

Oglu, Burhan Kor. July 2011. " Turkey's position towards Syria after the influx of refugees." *Al Jazeera Center for Studies*.

www.aljazeera.net/mritems/streams/2011/7/…/1_1073741_1_51.pdf (accessed December 15, 2011).

Onis, Ziya. 2011. " Multiple faces of the 'new' Turkish foreign policy: underlying dynamics and a critique." *Insight Turkey*, vol. 13: 47-65. www.insight**turkey**.com/Insight_**Turkey**_2011_1_Ziya_Onis.pdf (accessed February 15, 2012).

Ozhan, Taha. 2011. " The Arab Spring and Turkey." *Foundation for Political, Economic, and Social Research.*

http://setav.org/public/HaberDetay.aspx?Dil=tr&hid=91030&q=the-arab-spring-and-turkey (accessed January2 4, 2012).

Ozturk, Ibrahim. " Comparing the Turkish and European economics for 2012". *Todayszaman* (January 11,2012). http://www.todayszaman.com/columnist-

268313-comparing-the-turkish-and-european-economies-for-2012.html

(accessed February 15, 2012).

---. July 2011. " Political economy of Erdogan's success story in Turkey." *Al Jazeera Center for Studies*.

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2011/7/30/20117301216402167 34Political%20economy%20of%20Erdogans%20success%20story%20in%20Turkey.pdf (accessed January 4, 2012).

Ozturk, Gisem. 2011. " The role of Turkish immigrants in the construction of European memory." *London Redaction*. http://www.nouvelle-europe.eu/node/1250 (accessed December 15, 2011).

Pope, Huge. " Turkish Success- Caught between Europe and the Middle East." (December 28,2011). http://ukrainianweek.com/World/38714 (accessed January 4, 2012).

Report of the Independence Commission on Turkey.(September 2004)." Turkey in Europe more than a Promise."

www.independentcommissionon**turkey**.org/pdfs/2004_english.pdf (accessed January 4, 2012).

" Relations between Turkey and the European Union." *Ministry of foreign affairs*. www.mfa.gov.tr/**relations-between-turkey-and-the-european-union**. (accessed February 15, 2012).

Safrastyan, Ruben. 2005." The concept of Eurasia and Turkey's regional strategies." http://www.globalpolitician.com/2761-turkey (accessed April 1, 2012).

Salem, Paul. May 2011. " Turkey's Image in the Arab World." *Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV)*. http://www.tesev.org.tr/en/publication/turkeys-image-in-the-arab-world (accessed September24, 2011).

Savage, Timothy M. 2004. " Europe and Islam: crescent waxing, cultures clashing." The Washington Quarterly, (summer) pp. 25-50. www.physics.wisc.edu/undergrads/courses/206…/savagewq2004.pdf (accessed September15, 2011).

Sayari, Sabri. 2003. " The United States and Turkey's Membership in the European Union." *The Turkish Year Book*.

http://dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/44/674/8589.pdf (accessed September15, 2011).

Seyrek, Murat, Amanda Paul. 2011. " Turkish foreign policy and the Arab Spring." *European Policy Centre*.

http://www.epc.eu/pub_details.php?cat_id=4&pub_id=1322 (accessed February 15, 2012).

Second Report of the Independence Commission on Turkey. September 2009. " Turkey in Europe Breaking the vicious circle."

www.independentcommissionon**turkey**.org/pdfs/2009_english.pdf (accessed January 4, 2012).

Semercik Eralp, and Busra Supurgeci. November 2011. " Turkey and Iraq: Soft Power, Hard Power." *The Moshe Dayan Center*.

http://www.tau.ac.il/dayancenter/pdfim/BUSRA_ERALP_TURKEY_IRAQ_SPECED_0111112.pdf (accessed December 15, 2011).

Setrakian, Lara. 2008. " Turkey's role between east and west." http://abcnews.go.com/International/story?id=6818492&page=1 (accessed February 15, 2012).

Sezekely, Istvan,Paul van den Noord. " Economic crisis in Europe: cause, consequences, and responses." *European Commission* (October6, 2009). http://www.voxeu.org/index.php?q=node/4065 (accessed February 15, 2012).

Taspinar, Omer.2011. " The Three Strategic Visions of Turkey." *US- Europe Analysis Series Number 50.*

http://www.brookings.edu/~/media/Files/rc/papers/2011/0308_turkey_taspinar/0308_turkey_taspinar.pdf (accessed December 15, 2011).

Tocci, Nathalie. " Turkey and the Arab Spring: Implications for Turkish foreign policy in transatlantic perspective." (September 12,2011). http://carnegieendowment.org/2011/09/12/turkey-and-arab-spring-implications-for-turkish-foreign-policy-in-transatlantic-perspective (accessed February 15, 2012).

" Turkey's economy roaring but euro crisis may end party." (January 1,2012). www.alarabiya.net/articles/2012/01/01/185650.html (accessed January 24, 2012).

" Turkey-EU relations: where do they stand going into 2012?" *Turkish Weekly* (January 4,2012). www.**turkishweekly**.net/…/**turkey-eu-relations-where-do-they-stand-g** (accessed January 24, 2012).

" The History of the European Union." **europa.eu**/about-**eu**/**eu-history**/index (accessed January 24, 2012).

Walt, Stephen. " International Relations: One World, Many theories", *Foreign Affairs* (Spring 1998): pp. 29-46.

Wilgenburg, Wladimir. 2008." AKP's language policy towards Kurds in Turkey." *University of Utrecht.*

www.students.let.uu.nl/3417786/akplanguagepolicywilgenburg.pdf

(accessed December 15, 2011).

Wigen, Einar. 2009." Turkish Neo- Ottomanism: A Turn to the Middle East." *Security Policy Library3.* www.atlanterhavskomiteen.no/files/…no/…/SPB%203-2009.pdf (accessed January 4, 2012).

Yilmaz, Muzaffar. 2005. " The Cyprus conflict and the Annan plan: why one more failure?" . http://eab.ege.edu.tr/pdf/5/C5-S1-2-M4.pdf (accessed January 4, 2012).

Yavuz, Hakan, Nihat Ozcan. 2006. " The Kurdish question and Turkey's Justice and Development Party." *Middle East Policy*. http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1475-4967.2006.00241.x/abstract (accessed January2 4, 2012).

Zakaria, Fareed." Europe's real problem: a lack of growth." Washington Post (October 13,2011). http://www.washingtonpost.com/opinions/europes-real-problem-a-lack-of-growth/2011/10/12/gIQAUKkDgL_story.html (accessed March 2, 2012).